وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـــة البليـــدة 2
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر (1990-2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب :
بلال تومـــي

إشراف الأستـــاذ :
أ. د / رشيد ساطور

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د عمـــــر غزازي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيســـــــا
أ.د رشيـــد ساطور	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفـا مقررا
أ.د سفيان فكارشـة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا
د. إدريس عبدلـــي	أستاذ محاضـــر "أ"	جامعة البليدة 2	عضوا ممتحنا
د. محمد بوشـــــة	أستاذ محاضـــر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا ممتحنا
د. مصطفي جاب الله	أستاذ محاضـــر "أ"	جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2024-2025

كلمة شكر وعرفـــان

قل الحمد الله وسلام على عباده الذين اصطفى، والشكر لله رب العالمين، أما بعد،،،
فإنه " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"،
إذ يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير
والامتنان الموفور للأستاذ رشيد ساطور
أستاذ الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة البليدة 2 المشرف على البحث، على حسن التوجيه والنصح والمتابعة، ما كان له أكبر الأثر في إثراء هذا البحث وإخراجه بالصورة اللائقة، فأدعو الله له بالتوفيق والسداد، وجزاه الله عني خير الجزاء.
والشكر موصول لجميع الأساتذة الأجلاء بجامعة البليدة 2 وعلى وجه الخصوص
أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لما أبدوه من حسن التعامل
وكرم العطاء فلهم عظيم الامتنان والتقدير،
والشكر موصول أيضا للعاملين برئاسة جامعة البليدة، وموظفي الإدارة، على لطفهم ودمائه أخلاقهم ورقي تعاملهم؛ احتراماتي للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع وكل ما أبدوه من ملاحظات أثمرت البحث في جوانب عديدة؛
ولا أنسى فضل الإخوة زملاء الدراسة في الدفعة وحتى الدفعات السابقة واللاحقة كل باسمه وصفته الذين ساندوني ودعموني خلال فترة الدراسة والعمل على البحث؛ فلهم جزيل الشكر والتقدير.
وعظيم الشكر والتقدير لأفراد أسرتي كافة، لما قدموه من مساعدة. كما أشكر كل من كان له فضل الدعم والمساندة والتشجيع لإكمال هذا البحث، وغيرهم من الأحباء والأصدقاء والزملاء من لا يتسع المجال لذكر أسمائهم، وكل من أمدني بالمعلومات المتعلقة
بموضوع البحث أو كان لمجهوده أثر فيه.

الإهـــداء

إلى رحاب النور وضياء الإيمان إلى وطننا الحبيب، إلى الجزائر أرض

الشهداء

إلى التي شاركتني تحديات دراستي وحبتني بطيبها وعلو نفسها،

وكانت رافدي منذ نعومة أظافري، والدتي الحبيبة

إلى معلمي الأول والدي الكريم

والى أخوتي وأخواتي رعاهم الله وحياهم بعنايته، فكم أعانوني

وحفزوني في حياتي وتعلمي وعملي

إلى كل من علمني حرفاً، إلى كل من أعانني وأيدني يوماً

وفاء وعرفاناً وجزاء بما قدموا،،،

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع،

وأسأل المولى عز وجل أن أكون قد وفقت فيه

وأن يصيره في ميزان حسناتي،،،

بلال تومـي

المستخلــص

المستخلص باللغة العربية :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1990–2022، وتستمد الدراسة أهميتها في تقييم الأثر الواقع على القدرة الشرائية من خلال رصد التغيرات التي طرأت على الأجر الحقيقي كنتيجة مباشرة لتغيرات سعر الصرف، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، ومنهجية خطية (ARDL) وأخرى غير خطية (NARDL)، بالإضافة إلى اختبار Toda and Yamamoto لفحص العلاقة السببية بين المتغيرات. وتوصلت إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود تأثير سلبي معنوي لسعر الصرف على القدرة الشرائية في الأجل القصير، ووجود علاقة توازنية منطقية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستثناء عرض النقود، كذلك كشفت الدراسة عن وجود تأثير غير متماثل لسعر الصرف على القدرة الشرائية، وأن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر صرف الدينار ومعدل التضخم المستورد نحو الأجر الحقيقي كمؤشر للقدرة الشرائية. هذه النتائج تعكس جلياً مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكامل على إيرادات صادرات المحروقات، دون تنويع كافٍ يقي من صدمات تقلبات أسعار النفط ، دفعت هذه الوضعية الجزائر إلى اللجوء المتكرر إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية سعياً لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن هذا النهج انعكس سلباً على قيمة العملة الوطنية وعلى قدرتها الشرائية، خاصة مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية واعتماده الكبير على الواردات، بينما يعاني الإنتاج المحلي من الضعف وعدم قدرته على تلبية احتياجات السوق. بناءا على هذه النتائج، توصي الدراسة بإدارة السياسة المالية والنقدية بكفاءة، تنويع الاقتصاد بشكل فعال من خلال دعم القطاعات الواعدة، توسيع برامج الحماية الاجتماعية، تعزيز كفاءة السوق.

الكلمات المفتاحية: القدرة الشرائية، التضخم، الأجر الحقيقي، سعر الصرف، منهجية ARDL، منهجية NARDL

المستخلص باللغة الإنجليزية:

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of exchange rate fluctuations on purchasing power in Algeria during the period 1990-2022. The significance of this study lies in assessing the impact on purchasing power by monitoring changes in real wages as a direct result of exchange rate fluctuations. The study employs an inductive approach, linear (ARDL) and nonlinear (NARDL) methodologies, as well as the Toda and Yamamoto causality test to examine the causal relationship between variables. The findings reveal several key outcomes: a significant negative short-term impact of exchange rates on purchasing power, a logical long-term equilibrium relationship between the independent variables and the dependent variable, excluding the money supply. The study also identifies an asymmetric effect of exchange rates on purchasing power, and a unidirectional causal relationship from the exchange rate of the dinar and imported inflation rate towards real wages as an indicator of purchasing power. These results clearly reflect the near-total dependence of the Algerian economy on hydrocarbon export revenues, with insufficient diversification to shield against oil price volatility shocks. This situation has led Algeria to repeatedly devalue its national currency in an attempt to achieve internal and external balances. However, this approach has adversely affected the national currency's value and its purchasing power, especially with Algeria's open economy and heavy reliance on imports, while local production remains weak and unable to meet market needs. Based on these results, the study recommends efficiently managing fiscal and monetary policies, effectively diversifying the economy by supporting promising sectors, expanding social protection programs, and enhancing market efficiency.

Keywords: Purchasing Power, Inflation, Real Wages, Exchange Rate, ARDL Methodology, NARDL Methodology

المستخلص باللغة الفرنسية:

Résumé:

Cette étude vise à analyser et à mesurer l'impact des fluctuations des taux de change sur le pouvoir d'achat en Algérie durant la période 1990-2022. L'importance de cette étude réside dans l'évaluation de l'impact sur le pouvoir d'achat en surveillant les changements dans les salaires réels résultant directement des fluctuations des taux de change. L'étude utilise une approche inductive, des méthodologies linéaires (ARDL) et non linéaires (NARDL), ainsi que le test de causalité de Toda et Yamamoto pour examiner la relation causale entre les variables. Les résultats révèlent plusieurs constatations clés: un impact négatif significatif à court terme des taux de change sur le pouvoir d'achat, une relation d'équilibre logique à long terme entre les variables indépendantes et la variable dépendante, à l'exception de l'offre monétaire. L'étude identifie également un effet asymétrique des taux de change sur le pouvoir d'achat, et une relation causale unidirectionnelle allant du taux de change du dinar et du taux d'inflation importé vers les salaires réels en tant qu'indicateur du pouvoir d'achat. Ces résultats reflètent clairement la dépendance quasi totale de l'économie algérienne aux revenus des exportations d'hydrocarbures, avec une diversification insuffisante pour se protéger contre les chocs de volatilité des prix du pétrole. Cette situation a conduit l'Algérie à dévaluer à plusieurs reprises sa monnaie nationale dans une tentative d'atteindre des équilibres internes et externes. Cependant, cette approche a affecté négativement la valeur de la monnaie nationale et son pouvoir d'achat, notamment avec l'économie algérienne ouverte et une forte dépendance aux importations, tandis que la production locale reste faible et incapable de répondre aux besoins du marché. Sur la base de ces résultats, l'étude recommande de gérer efficacement les politiques fiscales et monétaires, de diversifier efficacement l'économie en soutenant les secteurs prometteurs, d'élargir les programmes de protection sociale et d'améliorer l'efficacité du marché.

Mots-clés: Pouvoir d'achat, Inflation, Salaires réels, Taux de change, Méthodologie ARDL, Méthodologie NARDL.

فهرس المحتويــات

فهرس المحتويات

مقدمة..... ب

الفصل الأول الإطار النظري لســعر الصرف .....Erreur ! Signet non défini

تمهـــيد 2

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية لسعر الصرف 2

المطلب الأول: مفهوم ووظائف سعر الصرف 3

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف..... 6

المطلب الثالث: المفاهيم العامة حول أنظمة سعر الصرف 11

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه 20

المطلب الأول: النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف : 20

المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لتقلبات سعر الصرف 22

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف 23

المبحث الثالث: أسواق الصرف 30

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه..... 30

المطلب الثاني: تقسيمات أسواق الصرف والعمليات التي تتم فيها 32

المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف 34

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني:الإطار النـظري للقـدرة الشرائية.....

تمهيد: 38

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية للقدرة الشرائية وظاهرة التضخم: 39

المطلب الأول: ظاهرة التضخم: المفهوم و الأنواع..... 39

المطلب الثاني: القدرة الشرائية: مفهومها، أنواعها، أهميتها 43

المطلب الثالث: قياس القدرة الشرائية: 46

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية: 50

المطلب الأول : العوامل الاقتصادية الداخلية : 51
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية الخارجية: 55
المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية و السياسية 57
المبحث الثالث: أثار تغير القوة الشرائية للعملة المحلية وسبل استقرارها : 60
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية: 60
المطلب الثاني :الآثار الاجتماعية والسياسية :..... 63
المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية: أداة مزدوجة لضبط التضخم ودعم القدرة الشرائية 65
خلاصة:..... 73
الفصل الثالث: .....
تمهيد: 75
المبحث الأول: تحليل مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2022): 76
المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك:..... 76
المطلب الثاني: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي): 82
المبحث الثاني: تحليل أسباب تراجع القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990-2022)..... 86
المطلب الأول: تحليل تطور المعروض النقدي والإنفاق الكلي في الجزائر للفترة (1990-2022)..87
المطلب الثاني: تحليل تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر للفترة (1990-2022) 94
المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2022) 102
المبحث الثالث: تخفيض قيمة العملة وانعكاساتها السلبية على القدرة الشرائية في الجزائر 111
المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والأجور.....111
المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية لخفض العملة على القدرة الشرائية في الجزائر 114
المطلب الثالث: تحليل تطوّر الأجور في الجزائر (1990-2022).....117
خلاصة:.....121
الفصل الرابع: دراسة استجابة القدرة الشرائية لتقلبات سعر الصرف للفترة (1990-2022).....
تمهيد 123

المبحث الأول: تقديم وعرض النماذج المختارة في الدراسة القياسية 124
المطلب الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL 124
المطلب الثاني : تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة NARDL 129
المطلب الثالث : تقديم أهم الاختبارات المرتبطة بمنهجيتي ARDL و NARDL 133
المبحث الثاني : التقديم الوصفي و اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة 133
المطلب الأول : التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة 138
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : 146
المبحث الثالث : التأثيرات الديناميكية لتقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر باستخدام منهجيتي ARDL و NARDL 151
المطلب الأول استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) 152
المطلب الثاني : استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي 163
المطلب الثالث: العلاقة السببية في الأجل الطويل 174
خلاصة.....177
خاتمة.....182
قائمة المراجع.....194
الملاحق : 216

قائمـة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيف صندوق النقد الدولي لترتيبات سعر الصرف	12
02	أشكال واليات الدعم حسب السلع والخدمات في الجزائر	72
03	تطور الحد الأدنى للأجور في ظل تدهور قيمة الدينار (1990–2022)	118
04	التعريف بمتغيرات الدراسة	139
05	نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الأصلية	140
06	بعض مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم لوغاريتم المتغيرات المستخدمة.	142
07	نتائج اختبارات جذر الوحدة(ADF- PP)	150
08	نتائج اختبار جذر الوحدة مع انكسارات هيكلية	151
09	نتائج الاختبارات التشخيصية في إطار منهجية(ARDL)	155
10	نتائج اختبارات الحدود في إطار منهجية(ARDL)	158
11	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية(ARDL)	159
12	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير في إطار منهجية (ARDL)	161
13	نتائج الاختبارات التشخيصية في إطار منهجية (NARDL)	166
14	نتائج اختبارات الحدود Bounds Tests في إطار منهجية (NARDL)	169
15	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية (NARDL)	170
16	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية (NARDL)	172
17	نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل	174
18	معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة	174
19	نتائج اختبار السببية لـ Toda & Yamamoto (1995) في الأجل الطويل.	175

قائمـة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	علاقة سعر الصرف الحقيق بسعر الصرف الإسمي والأسعار المحلية والأجنبية	9
02	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	77
03	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة (1990-2022)	77
04	تطور المؤشر الضمني للناتج الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)	84
05	مقارنة بين تطور كل مؤشر أسعار المستهلك والمؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	86
06	تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	87
07	تطور قيمة النفقات العامة خلال الفترة 1990-2020	90
08	تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	94
09	تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	99
10	تطور معدلات التضخم المحلي والتضخم العالمي خلال الفترة (1990-200)	101
11	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال للفترة (1990-2022)	102
12	تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي الحقيقي للدينار الفترة (1990-2022)	106
13	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الأجر الحقيقي(LSR)	142
14	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود(LM2)	143
15	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الإنفاق الكلي(DEP)	144
16	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم سعر صرف الدينار (LTC)	145
17	التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم التضخم المستورد(LINFIM)	146
18	المنحنيات البيانية للوغاريتم متغيرات الدراسة عند المستوي	147
19	المنحنيات البيانية للوغاريتم متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	148
20	نتائج اختبار جودة النموذج في إطار منهجية(ARDL)	154
21	نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى في إطار منهجية(ARDL)	154

الرقم	العنوان	الصفحة
22	نتائج دالة الارتباط الذاتي للبواقي في إطار منهجية(ARDL)	156
23	نتائج اختبار Cusum و Cusum of square في إطار منهجية(ARDL)	157
24	نتائج اختبار جودة النموذج في إطار منهجية(NARDL)	165
25	نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى في إطار منهجية(NARDL)	166
26	نتائج دالة الارتباط الذاتي للبواقي في إطار منهجية(NARDL)	167
27	نتائج اختبار Cusum وCusum of square في إطار منهجية(NARDL)	168

قائمـة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة في صيغتها الأصلية خلال الفترة (1990-2022)	216
02	متغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية خلال الفترة (1990-2022)	217
03	المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة في صيغتها الخطية	218
04	المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية	218
05	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوي	219
06	دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	220
07	اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول	221
08	اختبار PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول	221
09	اختبار Zandrews لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول	222
10	اختبار Lee Strazicich LM لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول	223
11	نتائج تقدير منهجية (ARDL) الأولية	224
12	الاختبارات التشخيصية لمنهجية(ARDL)	225
13	نتائج اختبار الحدود لمنهجية(ARDL)	226
14	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لمنهجية(ARDL)	226
15	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمنهجية(ARDL)	227
16	نتائج تقدير منهجية (NARDL) الأولية	228
17	الاختبارات التشخيصية لمنهجية (NARDL)	229
18	نتائج اختبار الحدود لمنهجية (NARDL)	230
19	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لمنهجية (NARDL)	230
20	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمنهجية (NARDL)	231
21	نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل	232
22	معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة	232
23	نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل	232

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلالة باللغة العربية
RE	سعر الصرف الحقيقي
p_d	الأرقام القياسية للأسعار الأجنبية
Pf	الأرقام القياسية للأسعار المحلية
e	سعر الصرف الاسمي
Wt	الأجر الحقيقي
Wt	الأجر الاسمي
INF	معدل التضخم المحلي
IPC	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
INF-GDP	المؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي
M2	المعروض النقدي بمعناه الواسع
DEP	النفقات العامة
M	قيمة الواردات
OPN	مؤشر الانفتاح الاقتصادي
INFIM	معدل التضخم المستورد
INF- mondial	معدل التضخم العالمي
TC	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي
TREER	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
TNEER	سعر الصرف الاسمي الحقيقي
SR	الأجر الحقيقي
ARDL	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
NARDL	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
SSeR	مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد
SSeu	مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد
ECT	حد تصحيح الخطأ
ECM	نموذج تصحيح الخطأ

قائمة المختصرات

المختصرات	الدلالة باللغة العربية
ADF	اختبار ديكي–فولر الموسع
Pp	اختبار فليب سبيرون
LM	اختبار جذر وحدة مضاعف لاغرانج
Di	المتغيرات الوهمية
CUSUM	اختبار المجموع التراكمي
CUSUMSQ	اختبار المجموع التراكمي للمربعات
ARCH	الانحدار الذاتي المشرو ط بثبات التباين
J-B	إحصائية جاك بيرا
دج	دينار جزائري

مقدمـــة

تُعد القدرة الشرائية للدينار الجزائري، كعملة وطنية، مقياسا حيويا لقياس مستوى معيشة الأفراد، فهي تشير إلى كمية السلع والخدمات التي يمكنهم شراؤها بدخلهم المتاح، وتعد هذه القدرة مرهونة بعوامل متعددة، أهمها تقلبات سعر الصرف، الذي يمثل أداة ربط اقتصاد أي بلد بالعالم الخارجي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار بين الدول والتخفيض في قيمته والمغالاة في سعر اسمه أحيانا تعد من أهم المشكلات التي تواجه الجزائر.

شهد الدينار الجزائري خلال العقد الماضي تراجعا ملحوظا في قيمته مقابل العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي، في سنة 2010، كان سعر صرف الدينار مقابل الدولار 74.39 دينارا ، بينما ارتفع إلى 126.78 دينارا في سنة 2020، ليواصل الارتفاع ويتخطى 141 دينارا في سنة 2022.

يُثير هذا التدهور المستمر تساؤلات حول العوامل الكامنة وراء هذا التراجع لقيمة الدينار الجزائري، وتأثيره السلبي على القدرة الشرائية للمواطنين، وعلى الرغم من تعدد الأسباب الكامنة وراء تراجع قيمة الدينار الجزائري، إلا أن أهمها يرتبط بتراجع مدا خيل الدولة من العملة الصعبة بسبب انهيار أسعار النفط المسجل منذ سنة 2014 كجزء من تداعيات الأزمة العالمية ما تسبب في انخفاض المداخيل من العملة الصعبة فتراجع الاحتياطي منها وأنهكت خزينة الدولة، ما دفع بالجزائر إلى سياسة التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الموازنة العامة بين نوفمبر 2017 وأفريل 2019، حيث تم طبع ما يقارب 55 مليار دولار بما يعادل 32% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018، ولقد كان لهذه السياسة تداعياتها على ارتفاع حجم السيولة في الاقتصاد الجزائري ما انعكس بصورة مباشرة على ارتفاع مستويات الأسعار في الجزائر.

جاءت بعد ذلك جائحة كورونا لتزيد من حدة الأزمة الاقتصادية العالمية التي كانت تتشكل، ففي غضون أشهر قليلة، تحولت هذه الأزمة الصحية إلى كارثة اقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل، متجاوزةً في حدتها أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين والأزمة المالية لسنة 2008، حيث قلصت المعروض وعطلت سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج وقيدت تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال مكلفة التجارة والمشاريع الإنتاجية خسائر فادحة ما زاد في ارتفاع المستوردات من السلع والخدمات خاصة الأساسية منها وأعاد طرح فكرة التضخم المستورد إلى الواجهة، فارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة أدى إلى تدني القدرة الشرائية للجزائريين مما جعلهم غير قادرين على تلبية بعض احتياجاتهم الأساسية و تناقص قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع و خدمات خاصة أصحاب الدخول الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون .

ومع تراجع جائحة كورونا، شهدت أسعار النفط انتعاشا ملحوظا، مدعوما بتعافي الاقتصاد العالمي إلا أن الأزمة السياسية والحرب الروسية الأوكرانية ألقت بظلالها على أسواق الطاقة، مُخلّةً بمعادلة الأمن الغذائي العالمي ودافعةً بأسعار النفط والطاقة إلى الارتفاع بشكل كبير، لتتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل. نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 20%، وفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2022. حيث القمح والزيت على رأس القائمة ونظرًا لأن القمح غذاء أساسي للجزائريين، وأن الجزائر ثاني مستورد للقمح عالميًا بعد مصر، وأن طرفي الحرب روسيا وأوكرانيا يحوزان على 30٪ من القمح العالمي، فإن أسعار القمح مرشحة للارتفاع، مما يهدد القدرة الشرائية للمواطن، ويُشكل تحديًا للاقتصاد الوطني.، ناهيك عن أن انتشار ظاهرة الاحتكار والمضاربة في الأسواق نتيجة لجشع بعض التجار و انخفاض الوازع الديني، كان لها الأثر الأكبر على نقص بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، والذي أظهر بدوره قصورا في التنظيم الرقابي والتشريعي، على الرغم

من جهود الدولة في محاولة حماية القدرة الشرائية للمواطن الجزائري من خلال الاستمرار في دعم بعض السلع الاستهلاكية .

كل الأسباب سابقة الذكر ساهمت في انخفاض وتدهور القيمة الشرائية للدينار الجزائري، بما يؤثر أيضا على القدرة الشرائية للمواطن إما بشكل مباشر من خلال زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة كمنتجات تامة، أو حتى بشكل غير مباشر من خلال زيادة أسعار المواد الأولية التي تدخل في صناعة الكثير من المنتجات المحلية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة تكلفتها ومن ثم زيادة أسعارها، وهذا ما أرهق كاهل الطبقة المتوسطة في الجزائر والمهددة بالتقهقر تحت خط الفقر وفي المقابل تواجه العديد من المؤسسات شبح الإفلاس نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام، ليتحدد السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية كما يأتي.

السؤال الرئيسي والاسئلة الفرعية :

يمكن صياغة السؤال الرئيسي وفقا لمناقشة إشكالية الدراسة أعلاه كالآتي: **ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية للمواطن في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)** ؟ . ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية و التي تصاغ كما يلي:

- ما مفهوم سعر الصرف وسوق الصرف، محدداته، و النظريات التي تفسر تغيراته؟.
- ماذا نقصد بالقدرة الشرائية وكيف يتم قياسها ؟ وما هي الآليات المتبعة للحفاظ على استقرارها؟.
- ما هي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والقدرة الشرائية في ظل تأثيرات متغيرات اقتصادية كالعرض النقدي والتضخم المستورد والإنفاق الكلي؟ وما هي التطورات التي شهدتها هذه العلاقة في الجزائر خلال الفترة (2022 – 1990)؟.

- إلى أي مدى تفسر تقلبات سعر الصرف وحدها القدرة الشرائية للمواطن في الجزائر ؟ وما هي نسبة مساهمتها مقارنة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

فرضيات الدراسة:

و بناء على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية أعلاه، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ترتبط تقلبات سعر الصرف بالمحددات الأساسية في الاقتصاد.
- نظرية تعادل القوة الشرائية تفسر تقلبات أسعار الصرف.
- تتأثر القدرة الشرائية في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أهمها سعر الصرف.
- تخفيض قيمة العملة المحلية يولد ضغوطا تضخمية مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في الأجلين الطويل والقصير.
- للصدمات الايجابية والسلبية لسعر الصرف آثار غير متماثلة على القدرة الشرائية في الجزائر في الأجل الطويل.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض الأطر المفاهيمية لسعر الصرف والقدرة الشرائية، ومحاولة معرفة طبيعة العلاقة بينهما. كما تسعى إلى تحليل الآثار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية للمواطن وعلى تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال قياس حجم هذا التأثير وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على الدور المحوري لسعر الصرف ومحدداته في التأثير على القدرة الشرائية، نظرا لأهمية هذه القدرة في تحديد المستوى المعيشي وتأثيرها المباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ما يجعلها مقياسا حيويا لصحة أي اقتصاد.

حدود الدراسة :

حددت دراسة الموضوع في إطارين زمني ومكاني ، فالاطار المكاني فقد اقتصرنا على حالة الجزائر، أما الاطار الزمني فقد حددت الفترة ما بين 1990 –2022 .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجية بحثية، تمثلت في توظيف كل من المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى استخدام أدوات القياس الاقتصادي، ففي المرحلة الأولى استُخدم المنهج الوصفي لتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل من سعر الصرف، وظاهرة التضخم، والقدرة الشرائية، وشمل ذلك: تعريف هذه المفاهيم وتوضيح خصائصها وارتباطها ببعضها البعض، واستعراض مختلف الدراسات النظرية والتجريبية السابقة ، وفي المرحلة الثانية، تمّ توظيف المنهج التحليلي للتعامل مع البيانات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وشمل ذلك : جمع البيانات من مصادر موثوقة، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تم استخدام أدوات القياس الاقتصادي لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر وذلك لمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضيات المقترحة والوصول إلى الأهداف المرجوة.

هيكل الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذه الدراسة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها جاء هيكل الدراسة مخصصا لأربعة فصول كما يلي:

تطرق الفصل الأول: لعرض الإطار النظري لسعر الصرف، وبناء على ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الأطر المفاهيمية لسعر الصرف، من خلال تحديد المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف، أهميته ووظائفه قبل التحدث عن أشكال سعر الصرف،

وبتوضيح المفاهيم المتعلقة بأشكال سعر الصرف لضبط المفاهيم المتعلقة بـ: سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الصرف الثنائي وسعر الصرف الفعلي، سعر الصرف الآني والآجل، وكذا التداخل بينهما، إضافة لهذا حاولنا التطرق إلى مختلف أنظمة الصرف، ويتناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة على سعر الصرف وذلك من خلال التركيز على أهم العوامل والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف، أما المبحث الثالث والأخير فقد أبرزنا من خلاله سوق الصرف، محاولة منا التعريف بسوق الصرف والمكان الطبيعي الذي تتم فيه المعاملات المصرفية، من خلال معرفة وظائفه وأهم المعاملات التي تتم فيه وأهم المتعاملين فيه.

فيما يخص الفصل الثاني: والموسوم بالإطار النظري للقدرة الشرائية، فقد تم تقسيمه بدوره إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم حول القدرة الشرائية وظاهرة التضخم، بدءًا من تعريف القدرة الشرائية، ثم شرح أنواعها وطرق قياسها، بعد ذلك يُعرّف ظاهرة التضخم، ويُصنّف أنواعه، وفهم العلاقة بين القدرة الشرائية والتضخم، أما المبحث الثاني فيتناول العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية، مع التركيز على أهم العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، أما المبحث الثالث والأخير تناول آثار تغير القوة الشرائية للعملة المحلية وسبل استقرارها، من خلال دراسة تداعيات تقلبات قيمة العملة المحلية، بدءًا من انعكاساتها سواء على مستوى الفرد من حيث انخفاض مستوى المعيشة وصعوبة تلبية احتياجاته، أو على مستوى الاقتصاد الوطني، مرورًا بالسياسات الاقتصادية المُتبعة للحد من التضخم ودعم القدرة الشرائية.

تطرق الفصل الثالث: لدراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على القدرة الشرائية في الجزائر، من خلال تقديم تحليل شامل لظاهرة التضخم، مستكشفا أهم مصادرها من خلال سرد تاريخي لتطورها على المستويين الداخلي والخارجي، داخليًا يتم تحليل تطور العرض النقدي و الإنفاق الكلي بينما خارجيا

يُركز التحليل على معدل التضخم المستورد من خلال تحليل قيمة الواردات ومعامل انكشاف الاقتصاد الوطني، ناهيك عن تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي والحقيقي، وإلي جانب ذلك يناقش الفصل انعكاسات سياسة تخفيض العملة على القدرة الشرائية للمواطن، ونتيجة لذلك تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث يتناول المبحث الأول تحليل مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر، متمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مكمش النتاج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني فيتناول بالتحليل تطور بعض العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة على القدرة الشرائية، أما المبحث الثالث فيتناول انعكاسات سياسة تخفيض العملة على القدرة الشرائية في الجزائر.

خصص الفصل الرابع والأخير لعرض الدراسة القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين القدرة الشرائية مقاسة بالأجر الحقيقي، وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في كل من المروض النقدي بمعناه الواسع، الإنفاق الكلي، سعر صرف الدينار، معدل التضخم المستورد، في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، إذ خصص المبحث الأول لتقديم وعرض النماذج المختارة في الدراسة القياسية بالإضافة إلى أهم الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهما، وذلك لضمان تطبيقها بشكلٍ سليم، أما المبحث الثاني تناول التقديم الوصفي و اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة بهدف وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وذلك من خلال دراسة تجانسها واستقرارها عبر الزمن، أما المبحث الثالث والأخير تناول تحديد منهجيتي الدراسة المناسبة لإجراء الدراسة القياسية و ذكر أهم الاختبارات الإحصائية والتشخيصية الملحقة بهما، حيت تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(Autoregressive Distributed Lag (ARDL ، إضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية Non-Linear Autoregressive Distributed Lag (NARDL)، في عملية النمذجة القياسية ، لننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة

تحوصل أهم النتائج المتوصل إليها وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات والانشغالات المطروحة، وتطرح أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الدراسات السابقة:

- العربية

دراسة سواكر ريان، بعنوان دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائري ظل تطبيق التمويل غير التقليدي ،(المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 3، السنة 2023)، تناولت الدراسة تحليلا لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر بالتركيز على فترة تطبيق التمويل غير التقليدي و التي تعتبر تغير مهم لمجرى و اتجاه السياسة النقدية في الجزائر و ذلك لخصوصية و طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على ريع المحروقات حيث تم التطرق إلى جانب القدرة الشرائية و علاقة انخفاضها بطبع النقود بالاستشهاد بتجربة فنزويلا خاصة و أن لها توجه كلي في اعتماد اقتصادها على أحادية المصدر و الذي كان المدخل إلى تجربة الجزائر في تطبق التمويل غير التقليدي، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهما:

- إن اعتماد الجزائر إلى سياسة التمويل غير التقليدي كان حل لعدم الاستقرار الذي مرت به، لاكن الإسراف في تطبقها دون وضع خطة تسمح بنجاحها ومراعاة شروطها تفعل هذه السياسة النقدية غير التقليدية في الاتجاه السلبي خاصة إذا ما تم استخدام الكتلة النقدية دون مقابل إنتاجي وهذا ما أكده فشل تجربة فنزويلا في توجيه تلك السياسة لخلق قيمة مضافة.

- تتشعب مسببات انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر نتيجة للبنية الاقتصادية الهشة التي تعانيها بسبب التبعية لقطاع المحروقات كأساس لهذا الانخفاض والذي نتج عنه اختلالات بدورها أثرت هي كذلك بداية من العجز في الموازنة العامة والذي أدى إلى طبع النقود إذ لا يمكن القول أن سياسة

التمويل غير التقليدي هي المسبب الوحيد بل هي جزء من مجموعة من المسببات التي أثرت على القدرة الشرائية وذلك بالموازاة مع مساهمتها كحل للازمة التي مرت بها على المدى القصير.

– أن التزايد المستمر في مؤشر أسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الجزائر يؤكد انخفاض القدرة الشرائية مع الزيادة في الكتلة النقدية بعد توجه السياسة النقدية إلى التمويل غير التقليدي وهذا ما يؤدي إلى التخوف أكثر من تفاقم الوضع في ظل اقتصاد غير منتج .

دراسة بن عربية ربيعة، عيبود قادة، بعنوان انعكاسات التضخم المستورد على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990–2020)، (مجلة ايليزا للبحوث والدراسات ،المجلد 8، العدد 1، سنة 2023)،هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير معدلات التضخم المستورد على قدرة المستهلك الجزائري على الشراء خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020. ركز البحث على تحليل كيفية انتقال التضخم المستورد إلى الأسواق المحلية عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وقياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التضخم المستورد والقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، حيث يُعد التضخم المستورد أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل عام، ووفقا لبنك الجزائر، فقد ارتفع معدل التضخم المستورد بنسبة 7% خلال الفترة من 2000 إلى 2013، ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاداً نامياً يتميز بِانفتاحه المتزايد على التجارة الخارجية.

دراسة نادية العقون، بعنوان دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الاسمي على القوة الشرائية للعملة (مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 02، السنة 2021)، اهتمت الدراسة بتحليل أثر تغيرات سعر الصرف الرسمي على القدرة الشرائية للدينار الجزائري معبرا عنها بمؤشر أسعار الاستهلاك خلال

الفترة (1970–2019) وخلصت نتائج الدراسة إلى أن صعوبة تحقيق التنويع الاقتصادي والتبعية المطلقة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أدى إلى تراجع مستمر في قيمة الدينار الجزائري، ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور القدرة الشرائية للعملة المحلية، كما أن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم تحقق أهدافها، وذلك ألن الصادرات الجزائرية عدمية المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغري تنافسي، أم الواردات فهي كذلك غري مرنة ألن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها. وتوصلت أيضا أن لسعر الصرف تأثري طويل المدى على القدرة الشرائية للمواطن، وهذا راجع إلى أن أغلبية المواد الاستهلاكية يتم شرائها بسعر الصرف الرسمي.

دراسة صليحة بوصوردي بعنوان دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر (مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، السنة 2021)، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة نظام سعر صرف الدينار الجزائري ومدى تأثيره على الأجور وفاعليته في الحفاظ على مستوى مقبول من القدرة الشرائية للمواطنين، حيث استخدمت الدراسة لهذا الغرض منهج الوصف والتحليل، وكشفت الدراسة عن وجود فجوة كبيرة بين القيمة الحقيقية للأجور بمقارنة بقيمتها الاسمية، وذلك بسبب تبنيها نظام الصرف العموم بالرغم من عدم جاهزيتها اقتصاديا ونقديا لذلك، مما جعلها تلجأ لتدخل البنك المركزي في كل مرة من خلال سياسات تخفيض متتالية تسببت في تهاوي العملة الوطنية وما انجر عنها في تدهور في المستوى المعيشي للمواطن .

دراسة كتاف حمزة، كنيدة زايخة، بعنوان، اثر السياسة المالية والنقدية على القدرة الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)،(مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9،العدد 1، السنة 2023)، هدفت الدراسة إلى قياس أثر كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على القدرة

الشرائية للعمال الأجراء في الجزائر من خلال مستوى الأجور الحقيقية وذلك خلال الفترة (2021-1990)، وتم ذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأجور الحقيقية (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة (معدل إعادة الخصم، سعر الصرف، الإنفاق العام الإيرادات النفطية)،كما توصلت إلى الأثر العكسي لسعر الصرف على الأجور الحقيقية في المدى القصير، أما في الأجل الطويل فلا يوجد أثر، ويظهر أثر سعر الصرف على الأجور الحقيقية من خلال تأثير تقلبات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، فإن انخفاض قيمة الدينار الجزائري يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المستوردة مقدرة بالدينار الجزائري في حين أن الأجور الاسمية تبقى ثابتة وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، كما توصلت الدراسة إلى انه في الأجل القصير لا يظهر تأثير الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي بشكل واضح على الأجور الحقيقية أما في الأجل الطويل فيوجد أثر إيجابي على الأجور الحقيقية فزيادة هذا الأخير يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال وذلك من خلال زيادة الأجور وزيادة الاستثمارات الممنوحة في السياسة الاتفاقية التوسعية التي تؤثر بشكل واضح في حياة العمال الجزائريين؛ كما أن نتائج الدراسة أظهرت أن السياسة المالية في الجزائر أكثر فعالية من السياسة النقدية في التأثير على الأجور الحقيقية خلال فترة الدراسة.

دراسة فايزة بولعجين، نوال بيراز، بعنوان قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر (المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال المجلد 1، العدد 1،السنة 2021)، هدفت الدراسة إلى استعراض أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، واستعراض تطور المؤشرات المتعلقة بها، وقد توصل الدراسة إلى أن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في تقهقر، خاصة في الآونة الأخيرة رغم جهود الدولة في محاولة تحسينها ضمن بعض التدابير الغير

كافية، مثل محاربة المضاربين ورفع الحد الأدنى للأجور، والتي من أهم أسبابها تداعيات انخفاض قيمة الدينار الجزائري، وسياسة خفض الواردات، التضخم المستورد، إضافة إلى جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية التي عصفت بالاقتصاد العالمي من خلال ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية.

- الأجنبية:

دراسة Billmeir, Bonato، بعنوان التأثير التبادلي لسعر الصرف والسياسة النقدية في كرواتيا خلال الفترة (1994-2001)، صندوق النقد الدولي، المجلد 2، العدد 109، السنة 2002، ركز الباحثان في هذه الدراسة على اثر انتقال أسعار الصرف في كرواتيا والمدى الممكن أن تغذي فيه تحركات أسعار الصرف مستوى الأسعار فيها، ورأى الباحثان أن قياس اثر انتقال أسعار الصرف هو احد القنوات الرئيسية التي تستطيع من خلاله السلطات النقدية قياس ومراقبة آلية انتقال الأثر النقدي الأسعار الصرف وخصوصا في الدول ذات الاقتصاد المفتوح، كما أن هذا يعطي مؤشر للسلطات النقدية عن كيفية وحجم تأثر التضخم بتحركات أسعار الصرف، ولتقدير اثر انتقال أسعار الصرف استخدم الباحثين تحليلين مختلفين احدهما هو تحليل الانحدار الاتجاهي حيث أن صدمة أسعار الصرف تغذي أسعار الجملة وأسعار التجزئة، حيث كان مؤشر أسعار المستهلك أكثر استجابة لتحركات أسعار الصرف من مؤشر أسعار التجزئة، أما التحليل الثاني المستخدم من الباحثين فكان تحليل الانحدار الاتجاهي المترابط، والذي يستخدم في حال كون المعلومات غير مستقرة، وكان من نتائج هذا التحليل أن اثر انتقال أسعار الصرف وعلى المدى البعيد لم تظهر على مؤشر أسعار الجملة ولكن اظهر دلالة على مؤشر أسعار التجزئة ويعود السبب في اختلاف النتائج إلى أن استخدام التحليل الثاني اظهر العلاقة كجزء من مخرجات المتغيرات الاقتصادية الكلية وليس كعلاقة سببية كما

التحليل الأول ويوصي الباحثان في هذه الدراسة بضرورة انتقال رئيسي من السياسات المتشددة الأسعار الصرف إلى سياسة اقل تشهدا.

دراسة Guorgulier، بعنوان انتقال سعر الصرف في رومانيا خلال الفترة (1999-2003)، هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير مرور سعر الصرف على أسعار المستهلكين والمنتجين في رومانيا خلال الفترة 1999-2003، وتقديم توصيات لصانعي السياسة النقدية، استخدم الباحث نموذج VAR، واعتمد على تحليل صدمات العرض (من خلال المستوردات) وصدمات الطلب (من خلال ارتفاع الأجور). تم اختبار ثلاثة معايير لسعر الصرف (الدولار الأمريكي، اليورو، سلة من الدولار الأمريكي واليورو) مع مراعاة حجم التجارة الخارجية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

مرور سعر الصرف مرتفع وسريع: تراوح تأثيره على أسعار المنتجين بين 60 و 70٪، وعلى أسعار المستهلكين بين 40 و 30٪، وذلك خلال 12-15 شهرًا.

تأثير أسرع على أسعار المنتجين: يرجع ذلك إلى مرونة أسعار المنتجين بشكل أكبر مقارنة بأسعار المستهلكين.

تأثير ضعيف على التضخم: اعتبر الباحث التأثير قصير المدى على التضخم مقارنة بالتأثير على سعر الفائدة، مما يشير إلى صعوبة السيطرة على السياسة النقدية بكفاءة.

تأثير متباين حسب معيار سعر الصرف: كان تأثير مرور سعر الصرف أكبر عندما كانت العملة الرومانية مربوطة بالدولار الأمريكي مقارنة باليورو، ربما بسبب حجم المستوردات من الولايات المتحدة. وأوصت الدراسة على العمل على ربط العملة الرومانية بالدولار الأمريكي: لتحقيق تأثير أسرع على أسعار المنتجين وبالتالي السيطرة على التضخم بشكل أفضل.

دراسة Fares and Ibrahim، بعنوان العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2005)، العدد 136، السنة 2008، هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين نمو الأجور وتضخم الأسعار في مصر، وتم تقسيم الأجور إلى أجور قطاع عام وأجور قطاع خاص خلال الفترة (1990-2005)، واستخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببية لتحليل العلاقة بين نمو الأجور وتضخم الأسعار في مصر من خلال المتغيرات التالية: (الرقم القياسي الأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار الجملة، معدلات الأجور، وتوصلت الدراسة إلى أن تغيرات الأجور للقطاع العام مستقلة عن تغيرات الأسعار، لأن الأجور في هذا القطاع تتحرك بمعزل عن قوي السوق، وأن النمو في أجور القطاع الخاص يسبب التضخم ولكن نمو الأجور في هذا القطاع دالة في التغيرات السعرية السابقة بدرجه أكبر من توقعات الأسعار، وأن التضخم ينتج من عوامل أخري كثيرة وليس الأجور فحسب لذا فإن تأخر استجابة الأجور للتضخم يترتب عليه انخفاض مستوي المعيشة وزيادة عدد الفقراء.

دراسة Ghosh,A بعنوان كيف يؤثر الانفتاح الاقتصادي وأنظمة أسعار الصرف على معدل التضخم، (المجلة الدولية للاقتصاد والمالية، العدد 34، السنة 2014)، فمن خلال نماذج البانل وبالتطبيق على 137 دولة خلال الفترة من 1999 إلى 2012 ومع قياس الانفتاح الاقتصادي من خلال القياس الإجرائي والقياس الفعلي، توصلت الدراسة إلى أنه في حالة وجود انفتاح في الحساب الرأسمالي واستخدام نظام سعر الصرف الثابت، فإن معدل التضخم سينخفض. بالإضافة إلى أنها توصلت إلى عدم وجود دليل واضح على وجود تأثير سلبي للانفتاح التجاري على التضخم باستثناء الدول ذات الانفتاح التجاري المنخفض ومعدلات التضخم المرتفعة.

دراسة,.Phue, et al، بعنوان العلاقة بين التحولات في أنظمة أسعار الصرف واستمرار التضخم، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد الفيتنامي خلال الفترة من 1992 إلى 2010، مجلة اقتصاديات جنوب شرق اسيا، المجلد 31، العدد 2، السنة 2014، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أي دليل يشير إلى أن استمرار التضخم في فيتنام كان مرتبطاً بالتحول إلى نظام سعر الصرف المرن، حيث أن التضخم بلغ ذروته خلال الفترة من 2004 إلى 2007، عندما كانت الحكومة الفيتنامية تطبق سعر الصرف الثابت.

دراسة,.Pham,T.A.T., et al، بعنوان آثار انتقال سعر الصرف: تحليل مقارن بين دول آسيا الخمسة التي تستهدف التضخم وتلك التي لا تستهدفه (المجلة الفصلية للاقتصاد والمالية، السنة 2020)، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقة بين تمرير سعر الصرف إلى معدل التضخم واستهداف وعدم استهداف التضخم، وذلك لخمسة دول أسيوية باستخدام منهجية (NARDL) خلال الفترة الزمنية من الربع الأول لعام 2000 إلى الربع الرابع عام 2019 وأثبتت الدراسة أن صدمات أسعار الصرف تؤدى بالفعل إلى تغييرات كبيرة في التضخم، وقدمت أيضاً أدلة على وجود تأثير غير متماثل لصدمات أسعار الصرف على معدل التضخم في سنغافورة والفلبين واندونيسيا، وتفاوتت النتائج بين البلدان المستهدفة للتضخم والبلدان غير المستهدفة، كما اختلفت النتائج أيضاً في الأجل القصير والطويل حيث في المدى الطويل تستمر التأثيرات غير المتماثلة لمعدل سعر الصرف الحقيقي في اندونيسيا وسنغافورة فقط.

دراسة et al.,Ha, بعنوان التضخم ونفاذية سعر الصرف، (مجلة المال والتمويل الدولي، السنة 2020)، اهتمت هذه الدراسة بكيفية تمرير سعر الصرف إلى أسعار المستهلك، من خلال متابعة طبيعة الصدمة التي أدت إلى تحركات العملة، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المعزز بعامل

السياسة النقدية لـ 55 دولة، وانتهت نتائج الدراسة إلى أن أكبر الصدمات انتقالاً إلى أسعار المستهلك هي الصدمات المرتبطة بمقاييس تمرير سعر الصرف، وتوصلت أيضاً إلى أن تدابير التمرير تميل إلى أن تكون أقل في البلدان التي تجمع بين مرونة أنظمة سعر الصرف واستهداف التضخم، وأضافه الدراسة أن استقلالية البنك المركزي يمكن أن تسهل إلى حد كبير مهمة تثبيت التضخم عن طريق استخدام سعر الصرف كحائط صد ضد الصدمات الخارجية .

- **موقع الدراسة من الدراسات السابقة**

بعد إطلاع واسع شمل مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة ، بدءًا من رسائل الماجستير وانتهاءً بأطروحات الدكتوراه والمقالات العلمية المحكمة، تبين لنا أن الفراغ المعرفي في مجال دراستنا الحالي هو أمر لافت للنظر، فبالرغم من الأهمية البالغة للموضوع الذي نتناوله، إلا أننا لم نتمكن من العثور على دراسات سابقة تتناول بشكل مباشر وشامل الإشكالية البحثية التي طرحناها في هذه الدراسة، ورغم هذا النقص فقد كشفت مراجعتنا للأدبيات عن وجود عدد محدود من الدراسات التي لامست جوانب متفرقة من العلاقة المعقدة التي نهدف إلى استكشافها والمتمثلة في تحليل وقياس الآثار المباشرة وغير المباشرة لتقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية للمواطنين، ولا سيما في السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي تتميز به دولتنا ، حيث تناولت بعض هذه الدراسات تأثيرات تقلبات أسعار الصرف على متغيرات اقتصادية أخرى، بينما ركزت دراسات أخرى على دور السياسات النقدية في إدارة هذه التقلبات، كما اقتصرت الجهود البحثية أيضا على تحليل تأثير متغير واحد أو اثنين على الأكثر على القدرة الشرائية ، ولفترات مختلفة نسبيا في الإطار الزمني أغلبها سنوي ولدول مختلفة ، والتي خلصت إلى التنوع في النتائج والتحليلات، مما يعكس تعقيد هذه العلاقة وتأثرها بمجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، و على الرغم من هذا التنوع، تتفق معظمها على

أن هذه العلاقة معقدة وغير مباشرة، وتتأثر بمتغيرات اقتصادية متعددة تختلف باختلاف السياق الوطني، فالعوامل الهيكلية للاقتصاد، مثل درجة التكامل في الاقتصاد العالمي، وهيكل الإنتاج، وتركيز الصادرات، تلعب دورا حاسما في تحديد حساسية الاقتصاد لتقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية المتبعة، لا سيما السياسات النقدية والمالية، تؤثر بشكل كبير على آلية انتقال آثار تقلبات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية والقدرة الشرائية، فعلى سبيل المثال، فإن الدول التي تتبع نظام سعر صرف مرن تكون أكثر عرضة لتقلبات أسعار الصرف، وبالتالي تكون أكثر تأثرًا بتغيرات الأسعار العالمية، في المقابل فإن الدول التي تتبع نظام سعر صرف ثابت تسعى إلى تثبيت سعر صرف عملتها، مما يقلل من تأثير تقلبات أسعار الصرف على الأسعار المحلية، كما أن وجود سياسات استهداف للتضخم يمكن أن يخفف من حدة الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية، من خلال توفير إطار للسياسة النقدية يهدف إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

إن هذا الشح في الجهود البحثية التي تناولت العلاقة بين القدرة الشرائية وتقلبات أسعار الصرف في السياق الجزائري يعكس الحاجة الملحة لإجراء المزيد من البحوث في هذا الإطار، وتساعد في تقييم الآثار المترتبة على تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية للأفراد والمؤسسات، وبالتالي على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وعليه تأتي دراستنا الحالية لتلبية جزء من هذا الاحتياج، حيث تسعى إلى تقديم رؤى جديدة يمكن أن تساعد صانعي القرار في تصميم سياسات اقتصادية أكثر فعالية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين وتخفيف آثار تقلبات أسعار الصرف.

الفصل الأول

الإطار النظري لســــعر الصرف

تمهـــــيد

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي[1]. وهذا ما فرض على سياسات الاقتصاد لدول العالم باعتبارها حلقة مهمة في أنظمة سعر الصرف، البحث عن السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تساعدها على تبني نهج صحيح، وتمكنها من الاستجابة لتطلعات أصحاب المصلحة والمواطنين لتحسين القدرة الشرائية.

ومن بين أساليب تحسين وتطوير القدرة الشرائية نجد سياسة سعر الصرف، كموضوع اهتم به الكثير من الكتاب والباحثين على المستويين الفكري والتطبيقي، وهذا ما نتج عنه تعدد المفاهيم المرتبطة به في ظل كثرة الأبحاث العلمية والأكاديمية، لذلك خصص هذا الفصل لتوسيع الفهم وتعميق التصورات الصحيحة حول مفاهيم سعر الصرف.

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية لسعر الصرف

تفرض ممارسة التجارة الدولية التعامل بعملات مختلفة، لأن كل دولة لها عملة خاصة بها تعبر عن سيادتها الوطنية، فقرار استزاد سلعة من دولة أخري يستلزم ضمنيا شراء عملة تلك الدولة مقابل العملة الوطنية حتى يمكن سداد ثمن السلعة بالعملة الأجنبية وكنتيجة لذلك فإن موضوع سعر الصرف قد حظي بعناية واهتمام بين صانعي السياسات الاقتصادية، حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بسعر الصرف.

[1] عبد الرزاق بن الزاوى، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2017، ص04

المطلب الأول: مفهوم ووظائف سعر الصرف

نشأ مفهوم سعر الصرف ثمرة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف بلدان العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، والذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة.

أولا - مفهوم سعر الصرف: يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية أي بين عملتين مختلفتين[1].

فقد عرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية. كما عبر عنه بأنه سعر وحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية. معظم المراكز المالية العالمية كنيويورك وباريس مثلا يتم اتباع الطريقة العكسية في تحديد سعر الصرف، آخرون يعتبرون النقد الأجنبي بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها من الدول المصدرة لهذه العملات، ويتم التعبير عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية. وعلى العكس من ذلك نجد في إنجلترا أنها تتبع طريقتها التقليدية في تحديد سعر صرف عملتها على أساس الجنيه الإسترليني معبرا عنه بوحدات العملة الأجنبية[2].

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة من العملة الوطنية. ويعبر عن هذا المصطلح بطريقة عكسية، ويفيد حينها عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملة

---

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص103

[2] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص5

الأجنبية[1]. ويقول جيمس أنجرام الاقتصادي الشهير أن سعر الصرف يعتبر كقاموس الكلمات تترجم من خلاله الأسعار كافة من عملة أجنبية إلى عملة محلية وبالعكس[2].

من خلال ذلك يتبين أن سعر الصرف ليس فيه تباين من حيث المفهوم، حيث أن أغلب الباحثين والكتاب تتشابه آرائهم على أنه سعر عملة دولة معينة معبر عنها بعملة دولة أخرى، إلا أن معظم التعاريف الآنفة وأخرى لسعر الصرف تشير وتدل على أن عمليات تبادل عملات تتم نقدا، لكن في الواقع هناك عدد كبير جدا من تبادل العملات لا يتم نقدا، وهذا يؤدي إلى التفرقة والتمييز بين مفهوم سعر الصرف على أساس أسواق الصرف وهي سوق الصرف الآني وسوق الصرف الآجل، ومثال ذلك أسواق النفط . وبناء على ما سبق يتبين أن لسعر الصرف عدة وظائف على مختلف الأصعدة نحاول فيما يلي بيانها في ما يلي.

ثانيا - وظائف سعر الصرف: تتأثر جل أنشطة الدول سواء كانت تجارية أو استثمارية أخرى بسعر الصرف، كون هذا الأخير يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد الوطني وباقي اقتصاديات العالم، إذ أن لديه تأثير بالغ الأهمية على تكلفة الموارد المستوردة وكذا ربحية الصناعات التصديرية مما ينعكس بشكل واضح على العمالة والتضخم، كما يمكن أن يستعمل كمؤشر على مدى تنافسية البلد.

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية.

---

[1] محمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ –السياسات – التوجهات الحديثة، دار رسلان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2022، ص 168

[2]Neamah, Samir Fakhri, The importance of exchange rates and their role in overcoming some economic crises, Iraq, a case study for the period from (1980-2001), Master Thesis, University of Baghada. 2002, P. 4

1. الوظيفة القياسية

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من ناحية والأسعار المحلية من ناحية أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة[1].

يربط سعر الصرف بين الأسعار الدولية والوطنية، إذ عن طريق سعر الصرف يمكن للمنتج الوطني التعبير عن الأسعار الدولية من خلال العملة الوطنية ومن ثم مقارنة الأسعار الوطنية مع الأسعار الخارجية[2].

2. الوظيفة التطويرية

يستعمل سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن التعويل على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات محددة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان[3].

يمكن استغلال سعر الصرف كوسيلة لإنجاح الإنتاج الوطني ورفع وتنمية الصادرات في حالة كون العوائد عالية. أما في حالة توفير بعض المنتجات المستوردة بسعر اقل من الداخل، فان اثر ذلك سينقلب سلبا على المشاريع المنتجة لها محليا[4].

---

[1] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص8

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي – أسس نظرية وأساليب تحليلية – ، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، العراق، 2015، ص– ص، 350–351

[3] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص8

[4] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص–ص، 350–351

3. الوظيفة التوزيعية

يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، نظرا لارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي للثروات المحلية بين بلدان العالم. حيث أن عملية خفض أو رفع القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، سيؤثر في حجم الاحتياطي المتواجد بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى[1]. ففي وضع قيام البلد بزيادة قيمة عملته المحلية، فان ذلك يفضي إلى زيادة الوحدات النقدية المدفوعة من قبل البلدان المستوردة. أما في حالة خفض قيمة العملة الوطنية، سيحصل البلد على اقل العملات الأجنبية مقابل الصادرات[2].

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

أولا – سعر الصرف الاسمي: سعر الصرف الإسمي هو السعر الذي تتم به تبادل عملتين نقديتين، ويتم تحديده إما عبر آلية العرض والطلب في أسواق العملات بالنسبة للدول التي قامت بتحرير أسعار صرف عملاتها المحلية، أو مباشرة من خلال قرار السلطات النقدية داخل الدول التي لا تزال حكوماتها تطبق رقابتها على أسعار الصرف[3].

هو مقياس لقيمة عملة إحدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا

[1] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص8

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 350-351

[3] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص172

للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما[1].

سعر الصرف الإسمي وهو السعر الذي يستخدم كمرجع لقياس القوة الشرائية للعملة[2].

- **سعر الصرف الاسمي الرسمي:** سعر الصرف الاسمي الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- **سعر الصرف الاسمي الموازي:** وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. ونعني بالسوق السوداء تعدد أسعار صرف العملة المحلية بصورة غير رسمية[3].

ثانيا – سعر الصرف الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة المحلية، أي قوتها الشرائية بخصوص السلع الأجنبية، ويساوي سعر الصرف الإسمي مقسوما على سعر الصرف الذي يسمح بتعادل القوة الشرائية[4]. وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية[5].

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يعد مقياس للقوة التنافسية لعملة دولة ما مقارنة بالدول الأجنبية.[6]

لا يعكس سعر الصرف الإسمي التحولات التي تحصل في مستويات الأسعار بين بلدين، إذا يعبر سعر الصرف الاسمي عن القوة الشرائية للعملة الوطنية قبالة العملة الأجنبية. بينما يعمل سعر الصرف الحقيقي على تكييف سعر الصرف الإسمي وفقا إلى التغيرات في مستوى الأسعار الدولية،

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص104

[2] زيد كامل آلشيب، مرجع سبق ذكره، ص46

[3] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 62

[4] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 172

[5] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص104

[6] زيد كامل آلشيب، مرجع سبق ذكره، ص46

أي بمعنى قياس القوة الشرائية للمنتجات المحلية مقابل الأجنبية[1].

سعر الصرف الحقيقي نعني به سعر الصرف الإسمي معدلا وفقا لنسبة مستوى الأسعار المحلية نسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج[2].

وفي معظم الأحيان يعتبر سعر الصرف مقياسا لارتفاع أو انخفاض قيمة العملة الحقيقة في أي بلد، ويربط بين الأرقام القياسية للأسعار وبين سعر الصرف الإسمي وفقا للصيغة التالية[3]:

$$RE = \frac{p_d}{e \cdot Pf}$$

حيث أن: Re: سعر الصرف الحقيقي، e: سعر الصرف الإسمي، p_d: الأرقام القياسية للأسعار الأجنبية، Pf: الأرقام القياسية للأسعار المحلية. ومن المعادلة السالفة نجد أن سعر الصرف الحقيقي يقترن بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الإسمي، وكذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع الأرقام القياسية للأسعار المحلية ، لكن يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية مع الأرقام القياسية الاجنبية ، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وكما في الشكل رقم 1:

[1] جوزيف دانيالز وديفيد فا وز، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010، ص 67

[2] مهدي سهر الجبوري، حارث رحيم عطية، تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية وأسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)،مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 28، العراق، 2021، ص 698

[3] عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان،2011، ص20

الشكل رقم 1: علاقة سعر الصرف الحقيق بسعر الصرف الإسمي والأسعار المحلية والأجنبية

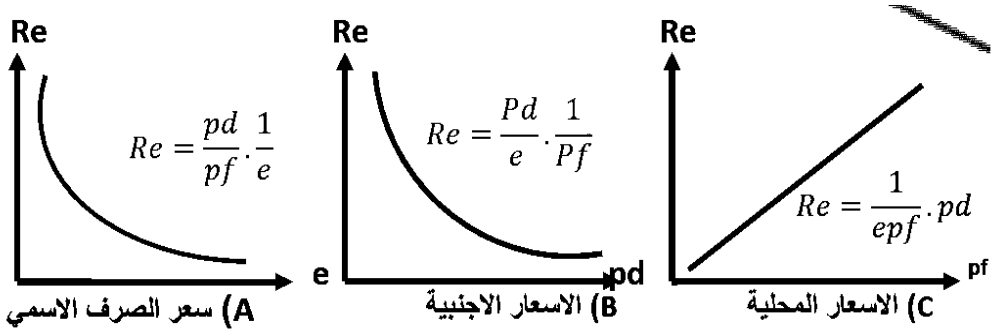

المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص20

رأينا في ما تقدم أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي للمنتجات (سلع، خدمات) التي يتم الاتجار بها بين الدولتين، وهو معدل التبادل الدولي للتجارة بين الدولتين. حيث يبين هذا السعر حجم المنتجات الأجنبية التي يحصل عليها الاقتصاد الوطني مقابل تصديره لحجم معين من المنتجات المحلية، وهو بذلك يقيس القوة الشرائية للمنتجات المحلية.

ثالثا – سعر الصرف الثنائي وسعر الصرف الفعلي: سعر الصرف الثنائي يربط بين عملتين لا أكثر، أما سعر الصرف الفعلي لعملة ما فهو متوسط جميع أسعار الصرف الثنائية لهذه العملة مقابل العملات الأجنبية معدلا بالوزن النسبي لكل عملة في التجارة الخارجية للدولة المعنية[1].

رابعا – سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل:

1- **سعر الصرف الحالي:** هو السعر الذي يتم مبادلة العملات وفقا له في أسواق الصرف لحظة عقد صفقة المبادلة، أما سعر الصرف الآجل فهو السعر الذي يحدد خلال إبرام صفقة تبادل العملات التي ستتم بعد أجل معين مسبقا في العقد[2].

– سعر الصرف الآني أو الفوري هو السعر المتاح والسائد في السوق ويلبي الطلب الفوري على

[1] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 172

[2] مرجع نفسه ، ص 172

العملات[1].

يقوم المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بتحويل قيم العملات التي يتعاملون فيها وتسلم هذه القيم بحدود يومين بعد اليوم الذي أبرمت فيه الصفقة التجارية، إذ يسمح ذلك بتوفر الوقت الكافي للمتعاملين لتسوية الالتزامات المالية الدولية عبر حساباتهم المصرفية الدائنة والمدينة[2].

2- **سعر الصرف الآجل أو المستقبلي:** هو الذي يتم الاتفاق عليه الآن والتنفيذ للطلب يكون في المستقبل ما بين شهر وثلاثة أشهر أو ست أشهر أو سنه من الآن[3]. ولذلك يمكن احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استنادا إلى ثلاثة عناصر[4]:

- سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة.
- سعر الفائدة الذي يدفعه الزبون اذا ما اقترض قيمة العملة المباعة التي سيتم السداد فيها عند استحقاق العقد الآجل.
- سعر الفائدة الذي يحصل عليه الزبون اذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في وديعة ثابتة لمدة العقد الآجل.

ويعرف آخرون سعر الصرف الآجل على انه معدل الصرف الذي يؤمن التسليم المستقبلي، وتتعين فترة التسليم ما بين (30،60، 90، 180 يوماً)، وتكون كلفة المعاملات الآجلة اعلى من المعاملات الحالية[5].

---

[1] زيد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص45

[2] مرجع سبق ذكره، ص56

[3] زيد كامل آلشيب، ص 46

[4] مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص168

[5] توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع، دار المريخ،الرياض،2007، ص651

المطلب الثالث: المفاهيم العامة حول أنظمة سعر الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد تباينت الأساليب التي يتم بموجبها تحديد سعر الصرف، لذلك سنحاول في هذا الخصوص التطرق إلى مختلف أنظمة الصرف، حيث عرف نظام الصرف نمطين أساسين:

أولا- أنظمة سعر الصرف الثابتة: يتم في ظل هذا النظام، تحديد سعر صرف محدد للعملة لا يتغير إلا في حدود ضيقة، وأظهر مثال على هذا النظام هو قاعدة الذهب وقاعدة الصرف بالذهب.

أنظمة أسعار الصرف الثابتة هي تثبيت سعر الصرف، أي سعر المبادلة عملة محلية بعملة أجنبية أو بسلة من العملات[1]. وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى[2]:

عملة واحدة: تعمل الاقتصاديات في هذا الإطار على تثبيت عملاتها دون إحداث تغيير.

سلة عملات: هنا يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، أو من العملات المشكلة لوحدة حقوق السحب الخاص، أو الربط حاليا باليورو.

ضمن هوامش محددة: هنا يتم حصر مجال التقلب المسموح به، سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات.

1- **تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت :** عندما يكون سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في نظام الصرف المرن، فان المصرف المركزي لا يجد أية تعقيد في فرض تنفيذ سعر الصرف المحدد، لكن المشاكل تبدأ عندما يظهر التنافر بين السعر الرسمي وسعر

[1] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص171

[2] محمد شاهين، مرجع سبق، ص- ص 18-19

التوازن في السوق[1].

يصنف صندوق النقد الدولي ترتيبات سعر الصرف على أساس الدرجة التي يتحدد بها سعر الصرف بقوى السوق وليس على أساس تدخلات السلطة النقدية. ويجري التمييز بين أربع مجموعات واسعة: الربط الجامد، الربط المرن، وترتيبات التعويم، وغيرها من الترتيبات الموجهة. وتحدد التقسيمات الفرعية ضمن هذه الفئات طبيعة نظام سعر الصرف كما هو موضح[2] في الجدول رقم (1).

الجدول رقم 1 : تصنيف صندوق النقد الدولي لترتيبات سعر الصرف

نظام الربط الجامد
ترتيب الصرف في البلدان التي لا تملك عملة قانونية خاصة بها
ترتيب مجلس العملة
نظام الربط المرن
ترتيب ربط تقليدي
ترتيب مستمر
سعر الصرف المربوط ضمن نطاقات تقلب أفقية
نظام الربط الزاحف
ترتيب مشابه لنظام الربط الزاحف
ترتيبات التعويم
التعويم
التعويم الحر
ترتيبات موجهة أخرى

المصدر: Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, op cit., p. 86

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف صندوق النقد الدولي هذا يلتقط ناتج سياسات سعر الصرف الفعلية،

[1] إ.سيمون، ب. برنييه، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989، ص 351

[2]Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2017-2018(Arabic language), Survey of Economic and Social Development in the Arab Region, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, 2019, p 86

وهذه قد لا تتوافق مع الترتيب المعلن عنه أو الترتيب بحكم القانون.

وفي ضوء ما سبق فإنه وبموجب سعر صرف العملة الثابت يتم ربط سعر صرف العملة المحلية إما بعملة أجنبية واحدة أو ربط العملة بسلة من العملات أو بحقوق السحب الخاصة*.

يتسم نظام الصرف الثابت بجملة من الإيجابيات والسلبيات نذكرها في ما يلي:

- فيما يخص الإيجابيات، يمكن أن نقول بأن هذا النظام يرجع على الاقتصاد بالتقليل من نسبة الارتباكات والاضطرابات المسجلة على مستوى سوق الصرف، والتي تؤثر مباشرة على حجم التجارة الدولية. ويضمن بذلك الثقة في العملة التي يتم ربطها بعملة قوية أو سلة من العملات القوية. كما يترتب على هذا النظام انضباط في السياسة الداخلية للبلد[1]. كما يسعى هذا النظام إلى استقرار الأسعار في داخل البلد، وان آلية تغيير الأسعار تعتمد على مقدار الذهب ومقدار النقود المتداولة[2].
- أما بالنسبة للسلبيات، فتتجلى في كون هذا النظام يفرض سياسة نقدية أقل انفتاح وتحرر كما يفرض وجود احتياطات نقدية هائلة. وتسفر عملية تقويم الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل هذا النظام إلى الضغط على السياسات المحلية، التوسعية أو الانكماشية[3]. ومن سلبيات هذا النظام أن الكميات المستوردة تؤدي إلى وقوع التضخم داخل الدولة المستوردة، وهذا النظام يعمل على حرمان البلد من اتباع سياسة نقدية[4]. كما أن الدولة تفقد آلية مهمة من آليات السياسة الاقتصادية لتصحيح

---

*حقوق السحب الخاصة عبارة عن وحدة حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي وحدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية ويسمح بتذبذب سعر الصرف بحدود + 2.25% ويسمح للدول الأعضاء بشراء وحدات حقوق السحب الخاصة ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية وبأسعار الصرف المقررة. أنظر **المرجع:** زيد كامل ال شيب، مرجع سبق ذكره ص ص 55-56

[1] فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي (المنافسة -يورو-دولار)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص 23

[2]Marouf, Hoshiar, Analysis of the International Economy, Jarir Publishing and Distribution, Amman, 2013, P. 297

[3]فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص23

[4]Marouf, Hoshiar, op cit. p.297

الميزان التجاري ويصعب التحكم فيها.

ثانيا – الأنظمة المرنة لسعر الصرف: في هذا النظام تحدد قوى العرض والطلب سعر العملة مثل السلع الأخرى وهذه العملة المحددة لا تكون بمعيار دولي كالذهب.

أفضل هدف يمكن بلوغه في هذا النظام هو الاستقرار الداخلي للتوظيف والإنتاج والأسعار وترك سعر الصرف يتبدل تلقائيا ليحقق الاتزان الخارجي. وعندما يكون سعر الصرف مرنا يستوعب الصدمات ويصد اكتساح القوى الانكماشية أو التضخمية على الاقتصاد ولكن نظام سعر الصرف الثابت سيحول هذه الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي بمعنى أن سعر الصرف المرن يحمي الاقتصاد من الصدمات الخارجية[1].

ولكي تتجنب الدول الآثار الضارة لهذا النمط أو النظام يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم، التعويم الحر والتعويم المدار.

1- **التعويم الحر**

يتحدد سعر الصرف في ظل هذا النظام بحسب قوى السوق، بحيث يتوقف التغير في سعر الصرف على التغيرات في العرض والطلب على العملة الوطنية أمام العملة الأجنبية. ويتحقق التعادل بتساوي الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها. وأي تبدل في سعر الصرف، سوف ينعكس مباشرة على قيم الصادرات والواردات من المنتجات وأوراق مالية واستثمارات[2].

وعليه يتحدد سعر الصرف في السوق يوميا بتلاقي قوى العرض والطلب.

2- **التعويم المدار**

[1] Al-Ghalibi, Abdul-Hussain Jalil Abdul-Hussein, Exchange Rate and Its Management in Light of Economic Shocks, Safaa for Publishing and Distribution, Amman, 2011, P , 91-93

[2] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص23

يسمح هذا النظام للعملة بالتغير في نطاق مقبول دون أن يحدد هوامش للتغيير، ولتجنب التقلبات الحادة قصيرة الأجل – ودون التأثير على الاتجاه طويل الأجل لقيمة العملة– يمكن للسلطات التدخل في سوق الصرف وذلك عن طريق بيع أو شراء العملة الوطنية لأجل الحفاظ على قيمتها[1].

وعليه فان تبديل وتعديل سعر الصرف في ظل هذا النظام يتم على أساس مستوى الاحتياطي لديها من الذهب والعملات الأجنبية وعلى أساس ميزان المدفوعات.

ويتميز نظام الصرف العائم بجملة من المميزات التي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية وأداء النظام الاقتصادي ككل. كما لا يخلو من النقائص كذلك والتي سنبينّها فيما يأتي بدءا بالإيجابيات:

تتمثل إيجابيات الصرف العائم في النقاط الآتية:

- اتخاذ سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة.
- اجتناب المضاربة.
- التوازن في ميزان المدفوعات وبكيفية آلية.

تسفر المضاربة إلى عرقلة النشاط الاقتصادي وهذا ما قد يؤدي الى انتهاج نظام الصرف الثابت في حين يتسم نظام الصرف العائم بأنه اكثر اتفاق مع اشتداد حركة التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الدولية ومن ثم تصاعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

يقع التوازن في ظل نظام الصرف العائم من خلال السوق أين يتحدد سعر الصرف (العرض والطلب) ففي حالة العجز تنقص قيمة العملة المحلية، مما يسفر على هبوط أسعار المنتجات الوطنية، وبالتالي تتدنى كلفة الصادرات مقارنة بالواردات وهذا حتما سيفضي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية وتزداد حصيلة الصادرات مقارنة بالواردات وهكذا يحصل التوازن الآلي في ميزان

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 24

المدفوعات، ويحدث العكس في حالة الفائض.

في ظل نظام الصرف العائم، تعفي السلطات النقدية في أي بلد من إخضاع سياستها الاقتصادية الداخلية لحسابات الوازن الخارجي، ويحرس هذا النظام إلى حد ما الاقتصاد الوطني من الموجات التضخمية أو الانكماشية، بحيث تتمكن السلطات من اتخاذ سياسة انكماشية من اجل تنزيل معدل التضخم أو سياسة نقدية توسعية من اجل الحد من البطالة.

أما فيما يخص نقائص نظام الصرف العائم فقد لوحظ أن من أهم نقائصه مرونته الكبيرة في مواجهة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، وهذه المرونة تعني في بعض الأحيان حدوث تموجات شديدة في أسعار الصرف في الأجل القصير، استجابة لعمليات المضاربة أو لحالات طارئة، ويؤثر ذلك بشكل سلبي على التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون والمستوردون والمستثمرون في تكبد مخاطر التحول في قيمة العملة.

كما أن نظام الصرف العائم ينشأ وضع من عدم التأكد بالنسبة للمعاملات المستقبلية في المدى المتوسط والطويل، والتي تعطل التجارة الدولية والاستثمار.

قد لا يخلو نظام الصرف المرن من ظروف التضخم الذي يعتري ليس فقط اقتصاد دولة واحدة بل الاقتصاد الدولي ككل–العالمي– عن طريق ما يسمى بظاهرة "التضخم المستورد"

من جهة أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائم، أنه غالباً ما يؤدي إلى انحراف في أسعار الصرف ونعني بالانحراف وجود تفاوت بين السعر السائد في السوق وبين سعر التوازن. وهذا الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية والعكس في حالة بلد الفائض، ويشترط في كل الظروف أن يتحقق ذلك التساوي دون درجات مرتفعة للبطالة. ودون اللجوء إلى فرض القيود على

التجارة الدولية أو وضع عوائق خاصة لتحركات رؤوس الأموال[1].

وعليه يمكن القول أن حالة سعر الصرف الحر أو العائم، هنا يكون السعر متوفرا لكل فرد في أي من البلدين ولكنه يتأرجح ويتذبذب من يوم إلى آخر وفقا لحالات العرض والطلب في السوق.

وعليه يتحدد سعر الصرف في نظام التعويم المدار بتلاقي قوى العرض والطلب في السوق وتتدخل السلطات النقدية عند الضرورة.

ثالثا – أنظمة تجمع بين الصرف الثابت والمرن: ثمة أنظمة تجمع بين التثبيت والمرونة ولكن يسود عليها صفة التثبيت وهذا ما سنتناوله في ما يأتي:

1- نظام التثبيت الزاحف:

يقوم هذا النظام على مبدأ تحديد قيمة اسمية لسعر الصرف مع تحديد هوامش لتغير هذه القيمة، بحيث تترك العملة لتتغير في حدود هذا الهامش، وإذا ما تجاوزت الحدود الموضوعة لها فان البنك المركزي يتدخل من اجل تثبيت قيمة عملته، أما إذا بقى سعر العملة مذبذبا ويستلزم تدخلات متتالية فانه يتم مراجعة القيمة الاسمية المحددة سابقا ووضع هوامش حديثة تقترب من الوضع الحالي للعملة.

وبالتالي يتبن أن هذا النظام قائم على أساس مرونة أسعار الصرف ولكن في حدود معينة فقط ويسود عليه صفة التثبيت[2].

يتقلب سعر الصرف في هذا النظام بشاكلة مستمرة ولكن بمستويات معينة وتكون المرونة في سعر الصرف وفق تلك المستويات وغالبا ما يكون 5% وتتحدد المرونة من خلال التجربة التاريخية أو

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 25-26

[2] مرجع سبق ذكره، ص- ص 26-28

بالنظرة التنبئية المستقبلية لمعدل التغيير وفي كلا الوضعين يعتمد على مستوى التضخم، الحالة الأولى بالاعتماد على فروق معدلات التضخم السالفة وفي الأخيرة يعتمد على مستوى التضخم المرتقب أو المستهدف للمرحلة المقبلة. ومن نواقض هذا النمط هو خطورة انتقاء المؤشر أو صعوبته والذي يتحدد من خلاله مستوى ومعدل التغيير[1].

2- نظام أسعار الصرف الثابتة مع اتساع نطاق التغير:

هذا النظام يشبه نظام التثبيت الزاحف في كونه يقوم على أساس تحديد سعر الصرف مع ترك نطاق واسع للتغير طلوعا ونزولا مثل ما حدث في نظلم " بريتون وودز" 1971 أين رخص للعملات بالتأرجح في حدود 2.25 فوق أو تحت سعر التبادل بدلا من 1%[2].

رابعا – أنظمة الرقابة على الصرف: لقد كونت الأزمة الاقتصادية لسنوات الثلاثينات آثار سيئة على موازين المدفوعات بسبب مشكلة قلة الذهب وبعدها المشاكل الناشئة على التذبذبات الشديدة في أسعار العملات في ظل نظام الصرف العائم. وبقصد علاج الوضع المتردي آنذاك، كان من الضروري انتهاج نظام مستحدث يمكن من خلاله الإبقاء على استقرار قيمة العملة.

ويقوم هذا النظام أساسا على فرض قيود على الصرف الأجنبي، عن طريق الإشراف على طلب وعرض العملات الأجنبية. وبالتالي فانه في ظل نظام الرقابة على الصرف تحتكر الدولة الحق في تملك محصلة العملات الأجنبية والتصرف فيها، من حيث حصر مصادرها واستعمالاتها وذلك حسب الأولويات المخططة لأجل تحقيق أهداف الخطة.

وقد تزاول الدولة نفوذها في الرقابة على الصرف الأجنبي بأساليب عدة، كأن تفرض قيود على

---

[1] المشهداني وأمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص173

[2] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 26-28

الواردات أو تمنع الأفراد من حيازة النقد الأجنبي أو التعامل به بيعاً أو شراءً، كما قد تلجأ الدولة إلى فرض أسعار صرف متعددة وذلك حسب نوعية المعاملات الخارجية، وحتما سوف تفرض لكل معاملة السعر الذي ينسجم في تحقيق أهدافها، ومن بين الطرق المعتمدة أيضا في تنفيذ الرقابة، تجميد الأموال الأجنبية ومنع تحويلها، أو تحويل أقساط الديون أو الفوائد وكذلك إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية، بحيث بمقدورهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات.

وتجدر الإشارة على أن الرقابة على الصرف لا تكف أن تكون نظاما داخليا فقط، بل لا بد من ترتيب دولي في السياسات، وبالتآزر مع صندوق النقد الدولي عن طريق ما يسمى بالرقابة الجماعية والتي تختلف عن الرقابة الثنائية لكل دولة على حده، ويتولى الصندوق مهمة الرقابة بواسطة تقريره النصف سنوي الذي يرصد من خلاله عدد من المؤشرات في الدول الصناعية الكبرى، وذلك لأجل تأمين الاستقرار في أسواق الصرف الأجنبية ومنع الانحرافات وانتقال الأزمات والتنبؤ بها قبل وقوعها[1].

من خلال هذا النظام عليه أن يتحقق التعادل بين عرض وطلب الصرف الأجنبي بطريقة تقييد الواردات والمراقبة على حركات رؤوس الأموال، عن طريق التدخل المباشر للدولة في عمليات العرض والطلب.

لاقى هذا النظام بعض الانتقادات منها انه يقيد حركة السوق ويؤثر على تأمين توازن الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الخارجي، وعدم نجاح السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الموائم للعملة يؤثر على الاقتصاد الوطني.

[1] فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 28

وهناك هدف آخر من هذا النظام وهو المراقبة على الصرف المالي، وهو الحصول على الأموال المتبقية من خلال عملية الشراء بسعر متدني وبيعها بسعر أرفع والفرق يصبح ربحا إداريا ولهذا الهدف نتائج سيئة وهو عند توسيع هامش الربح لدى الدولة فانه يفضي إلى فتح الباب للسوق السوداء وللعملات الأجنبية أن تؤثر في سعر الصرف وترى أن الدول المتطورة تستعمل أنظمة الصرف الحرة والبلدان ذات الاقتصاديات النامية تطبق أنظمة الصرف المقيد[1].

وعليه حالة الرقابة على الصرف يكون فيها التجارة الخارجية تحت رقابة البلد، فكل عملية تستوجب تصريحا وإذناً حكوميا والذي يختلف فيها سعر الصرف وفقا لطبيعة العمليات والذي يحدد وفقا لما تراه السلطة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد والشركات والدول، فتقلباته تؤدي إلى تغييرات في أسعار السلع والخدمات، وتؤثر على التنافسية الدولية، وتؤثر على الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال. لذا، فإن فهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف والنظريات التي تحاول تفسيره يكتسب أهمية بالغة لصناع القرار الاقتصادي والباحثين والمستثمرين على حد سواء.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لتقلبات سعر الصرف :

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيرا حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها، وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات.

[1] المشهداني وأمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص173

أولا- نظرية تعادل القوة الشرائية[1]: تُعد نظرية تعادل القوة الشرائية سواء في صورتها المطلقة أو النسبية الأساس النظري لانتقال أثر تغيرات أسعار الصرف إلى الأسعار المحلية بالدول المستوردة، وتفترض هذه النظرية الانتقال الكامل لتأثير تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار. وتقرر هذه النظرية في صورتها المطلقة التي تعرف باسم قانون السعر الواحد انه في ظل عدم وجود أي معوقات للتجارة الدولية فإن سعر اية سلعة متجانسة يتم تداولها في السوق العالمية يجب أن يكون هو نفسه في الدول المختلفة إذا ما تم التعبير عن الأسعار باستخدام نفس العملة بشرط أن تتضمن مؤشرات الأسعار المحلية والأجنبية نفس السلع بنفس نظام الترجيح بحيث يتم قياس نفس السلة من السلع في السوق. ونظرا للصعوبات التي تواجه خلق نفس السلة من السلع كمقياس لمستويات الأسعار المحلية في الدول المختلفة والافتراضات الأخرى المقيدة التي يقوم عليها قانون السعر الواحد، فقد تم تطوير صيغة أضعف تُعرف باسم نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية التي تقرر أن التغيرات في مستويات الأسعار في الدولتين محل الاهتمام ستكون مرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف. وتمكن تفسير هذه النظرية أيضا بأن الاقتصاديات ذات معدلات التضخم الأعلى نسبيا ستشهد انخفاضا في قيم عملاتها.

ثانيا – نظرية تعادل أسعار الفائدة: لقد طور كنيس في عام 1923 حالة تعادل سعر الفائدة ليصبح ما يعرف بنظرية تعادل سعر الفائدة ليربط بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم، وتضم هذه النظرية أيضا قسمين مختلفين، يعرف القسم الأول بتعادل أسعار الفائدة المغطى والذي يصف العلاقة بين أسعار الفائدة في السوق الحالية والسوق المستقبلية تبعا لقيود اقتصادية في بلدين مختلفين،

[1] أميرة عقل احمد، فردوس احمد كمال ، نمذجة انتقال اثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين في اليابان، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، المجلد 01 ، العدد 3 ، الجزء02 ، السنة 2022 ، ص 1373

بينما يصف القسم الثاني العلاقة بين السوق الحالية وسعر الصرف المتوقع بأسعار فائدة اسمية وذلك تبعا لسندات وقيود اقتصاديين في بلدين مختلفين[1] .

المطلب الثاني: نظريات أخرى مفسرة لتقلبات سعر الصرف

أولا- نظرية الأرصدة: حسب هذه النظرية يمكن أن تفسر أو تحدد القيمة الخارجية للعملة، على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف[2].

ثانيا- نظرية كفاءة السوق: تعرف السوق الكفؤة بأنها السوق التي تعكس فيها الأسعار جميع البيانات المتاحة، وتقوم هذه السوق على افتراض أن جميع العاملين والمشاركين في السوق حصلوا على البيانات التي تشمل البيانات الاقتصادية الحالية والمتاحة مثل الإفصاح عن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات وعجز الموازنات ومعدل التضخم الاقتصادي، وتتميز السوق الكفؤة ببعض الخواص وهي ان تتضمن البيانات الجديدة مباشرة أسعار الصرف الفوري والآجل وان تكون تكاليف المعاملات منخفضة وان تكون تغيرات الأسعار محتملة وغير أكيدة، ويمكن أن تقود هذه الخواص إلى بعض النتائج التي تتمثل في عدم التمكن من إجراء التنبؤ، وعدم تمكن المضارب من تحقيق أهداف على

---

[1] دريد كمال آل الشيب، المالية الدولية، الطبعة الأولي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2020 ، ص 40-41

[2] الهام إبراهيم هبة، تحليل قياسي لاثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد1، العدد 2، 2017 ، مصر ، ص 84 .

المدى الطويل ،ويمكن أن يمثل السعر الآجل السعر الفوري المستقبلي، وهذا يعني بتعبير اخر أن هنالك فرص لارتفاع او انخفاض السعر الآجل والسعر المستقبلي[1].

ثالثا- نظرية ماندل- فلمنج: اهتم نموذج ماندل فلمنج بتحديد سعر الصرف في إطار استيعاب أوسع للمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدد سعر الصرف التوازني وبالتالي تفسير تقلباته، حيث اهتم هذا النموذج بتحديد سعر الصرف في إطار التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود وفي ظل الشروط الكنزية لتوازن السوقين[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

يعد سعر الصرف واحدا من أهم محددات المستوى النسبي لصحة اقتصاد الوطن. فيُعَد من أكثر المقاييس الاقتصادية التي يتم رصدها وتحليلها والتلاعب بها من قبل السلطة، فمعرفتنا بالعوامل المؤثرة على سعر الصرف ليس فقط مهم بالنسبة للمتداولين في أسواق الصرف بل هو أيضا مهم جدا للحكومات والمؤسسات المالية الضخمة وحتى صغار المستثمرين.

يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته وهذا نظرا لأنه متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، هذا وهناك عوامل مؤثرة في تحديده يمكن استعراض أهمها على النحو التالي:

---

[1] سعود جايد العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010، ص 167

[2] محمد الأحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزء الأول، الطبعة الأولي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2020، ص 514

أولا – التغير في الميزان التجاري: هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة فسعر الصرف يلعب دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة[1].

هناك علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فاذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقة، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى نقص الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيفضي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي إلى حدوث اختلال في هذا الأخير، ولذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرارية الإخلال في الميزان التجاري[2] .

ولذا كلما كان الطلب أكثر مرونة كلما كان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر وكلما كانت المرونة منخفضة فيكون بمعدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على اختلال ميزان المدفوعات.

حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات ستؤثر قطعًا على سعر الصرف لكونه حلقة الربط التي تعكس صلة البلد بالعالم الخارجي ففي حال وقوع عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة نتيجة لارتفاع الاستيراد على حساب الصادرات فان ذلك يفضي إلى ارتفاع طلبه على العملات الأجنبية لمواجهة وسد ذلك القصور، وبالمقابل تدني ونقص طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي تراجع

[1] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص174

[2] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص10-12

سعر صرف العملة المحلية، وبالعكس في حالة وقوع فائض في ميزان المدفوعات[1].

ثانيا – التضخم المحلي والعالمي: يقصد بمعدلات التضخم هي النسبة المئوية للتبادل في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد من مرحلة زمنية لأخرى ، حيث أن النمو في معدلات التضخم يؤدي إلى تدني القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم تدهور سعر صرفها، بشرط أن يكون معدل التضخم الأجنبي ثابت مما يزيد من تراجع قيمة العملة المحلية والمنعكس على سعر الصرف الأجنبي لها[2]. حيث ارتفاع معدلات التضخم الأجنبي بنسبة أكبر من التضخم المحلي يجعل الصادرات المحلية أكثر منافسة في الأسواق العالمية، ويجعل أسعار السلع المستوردة أعلى من السلع المحلية، وينج على ذلك ارتفاع الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على العملة المحلية، وهذا يفضي إلى ارتفاع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم تزداد قيمة العملة المحلية[3]. التضخم عادة ما تكون العملة مرتفعة في الدول التي يكون فيها معدل التضخم منخفض باستمرار بسبب زيادة قوتها الشرائية مقارنة بعملات أخرى[4]. للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم الوطني، فيما تحدث حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة[5]. وعليه البلدان ذات التضخم المرتفع عادة ما تشهد هبوطا في عملتها مقارنة بعملات شركائها التجاريين. إذ يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات المحلية، إلى هبوط قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأخرى وبذلك يتأثر

---

[1] صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة 1990–2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 18، 2008، ص 65

[2] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص ص121–122

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، 2014، ص 100

[4] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص173

[5] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص11

سعر الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجري مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أجنبية مقابلها.

ثالثا- التغير في معدلات الفائدة الحقيقة: من خلال المناورة في سعر الفائدة، يقوم البنك المركزي بتبديل سعر الفائدة، مما يؤثر على كل من التضخم وأسعار الصرف. فعادة زيادة سعر الفائدة سيرفع من قيمة العملة وتنزيل سعرها ينقص من قيمة العملة.

إن زيادة عرض النقد ينجر عنه هبوط لسعر الفائدة الوطني والعالمي ونظرا لعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بتغيرات أسعار الفائدة المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي هبوط سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية. إن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقة ستعمل على تحفيز راس المال الخارجي للانسياب في الداخل مما يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي[1].

تقترن تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في دولتين، فاذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة ستزداد قيمة العلمة المحلية والعكس صحيح. فالارتفاع في معدلات الفائدة في الدول الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على تبديل عملتهم بعملات تلك الدول وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف[2].

---

[1] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص173

[2] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص – ص10-12

رابعا – التدخلات الحكومية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستحذو الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها[1].

خامسا– كمية النقود: فالزيادة في الإصدار النقدي وارتفاع كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام الأسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل استطاعة على منافسة سلع البلدان الأخرى وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية الواردات وتقلص كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى هبوط سعر صرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية[2]. إن الارتفاع في كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار(مع ثبات العوامل الأخرى) إذ يعتقد ميلتون فريدمان أن حركة الأسعار تظهر بشكل أساسي التغيرات الهامة في كمية النقود[3].

---

[1] بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص– ص10–12

[2] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 173

[3] آية علي خميس التميمي، كمال كاضم جواد الشمري، اثر تقلبات أسعار الصرف للدينار العراقي على مؤشرات المالية للمستثمر الأجنبي في سوق المالي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 18، العدد 71، 2022، ص52.

سادسا- الدين العام: البلدان التي تعاني من عجز في الميزان التجاري يكون امامها خيارات كثيرة لتمويل العجز حتى تتمكن من دفع تكاليف مشاريع القطاع العام والتمويل الحكومي، الدَّين الكبير للدولة مقلق للأجانب إذا اعتقدوا بأن الدولة تخاطر بالتخلف عن التزاماتها والوفاء بديونها وبالتالي يقل الطلب على عملتها وبالتالي انخفاض قيمة العملة والعكس صحيح.

الدَّين يدعم التضخم، وإذا كان عاليا سيتم خدمة الدَّين وسداده بقيمة العملة المنخفضة في المستقبل، وان لم تقدر على سَّد العجز من خلال الموارد المحلية، فيحتم عليها تنزيل أسعارها، وخاصة أصحاب الدين المحلي بالعملة المحلية، لأن الدولة سوف تسدد الدين بالعملة المحلية وفي حال تدنى سعر صرف العملة المحلية، فان أصحاب الدين بالعملة المحلية سوف يحصلون على نقود قيمتها الحقيقة أقل من قيمة القروض التي قدمها المستثمرون للحكومة[1].

سابعا- الدخل: ويتجلى أثره في توجهين هما أن أي تبدل في الناتج المحلي الإجمالي يدفع إلى تغير مماثل في الحساب الجاري بالزيادة والنقصان فعندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي سينتعش الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة الوطنية نحو الأمام والذي يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي إلى رفعه وهذا هو الأثر الرئيس[2].

ثامنا- قوة الاقتصاد والاستقرار السياسي: الدول التي تشهد استقرار تعتبر الخيار الأول للمستثمر لاستثمار راس المال وبالتالي فان هذه الدول ستجذب أموال الاستثمار من الدول التي تعاني من مخاطر اقتصادية وسياسية وبالتالي فان الاضطرابات السياسية تفقد الثقة في العملة[3]. تتقلد الموازنة العامة للبلد دورا هائلا في التأثير على سعر الصرف، والتكاليف على المدى القصير والفوائد طويلة

---

[1] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 174

[2] خميس التميمي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص- ص 52-53

[3] محمد غياث شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 175

الأجل متصلة بميزانية متوازنة وقد تعوض تكاليف العجز المالي. ووفقا لخبراء الاقتصاد فان القصور المالي ينص تمويله من قبل السلطة التشريعية في أي بلد[1].

كما ذكر كتاب آخرين عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف وهي[2]:

1- **الإنتاجية:** في حال كان بلد أكثر إنتاجية من غيره من البلدان، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتبقى تحقق أرباحا، والحصيلة هي ارتفاع الطلب على السلع المحلية واتجاه سعر العملة المحلية إلى الارتفاع .

2- **إيثار وتفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:** ارتفاع الطلب على صادرات بلد ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وارتفاع الطلب على الواردات تسبب في هبوط قيمة العملة الوطنية.

3- **التعريفات الجمركية والحصص:** تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على المنتجات المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية المنتجات التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يرفع من الطلب على المنتجات المحلية.

4- **مستويات الأسعار النسبية:** وفق نظرية تعادل القوة الشرائية، حين تزداد أسعار السلع المحلية يقل الطلب على المنتجات المحلية وينحو سعر العملة المحلية نحو الهبوط حيث يمكن الاستمرارية في بيع المنتجات المحلية بوتيرة جيدة، والعكس صحيح.

وعليه يمكن القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة في سعر الصرف وتكمن أبرزها في

---

[1] NGO, Minh Ngoc; NGUYEN, LocDuc. The Role of Economics, Politics and Institutions on Budget Deficit in ASEAN Countries.The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 2020, pp. 251-261

[2] سلمان ماهر محسن، التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل ماركوفخلال الفترة 2008-2014، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية،2016 ، ص 5

العوامل النقدية وتشمل: سعر الفائدة، معدل التضخم، عرض النقد ومستويات الدخل النسبي؛ والعوامل المالية وتتضمن: الإيرادات العامة وعجز الموازنة الحكومية، النفقات العامة، وثمة عوامل أخرى تؤثر بعملية الصرف، حيث يتباين تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى.

وكما ورد سابقا واتساقا ترجع معضلة عدم الاستقرار في أسعار الصرف إلى غياب القواعد والأطر المتفق عليها فيما بين الدول، وعدم الالتزام بها إن وجدت(عدم التزام الولايات المتحدة بقاعدة تحويل الدولار إلى ذهب)، ولهذا أصبح الحديث اليوم أن استقرار أسعار الصرف غير ممكن بحكم وجود قوى مسيطرة داخل النظام تفرض قراراتها خدمة لمصالحها. معرفتنا بهذه العوامل والمتغيرات و تفاصيلها تساعد لمعرفة الاتجاه العام للعملة وتساعد بشكل أكبر في التداولات اليومية.

المبحث الثالث: أسواق الصرف

جاء هذا المبحث ليتناول شق مهم هو سوق الصرف الأجنبي، فالسوق يعتبر المكان الذي تجري فيه تبادل مختلف السلع والخدمات المختلفة بيعا وشراء بين مختلف الأطراف، وسوق الصرف ليست كغيرها من الأسواق المالية أو التجارية فهو شق مهم في مختلف المعاملات بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وخصائصه

سوق الصرف هو النظام الذي يربط بين الاقتصادات العالمية من خلال تبادل العملات .إنه سوق ديناميكي يتأثر بالعديد من العوامل، بما في ذلك الأحداث الجيوسياسية والتغيرات في السياسات النقدية .فهم مفهوم سوق الصرف وخصائصه الأساسية أمر ضروري لفهم كيفية عمل الاقتصاد العالمي وتأثيره على حياتنا اليومية.

أولا- ماهية سوق الصرف: نعني بسوق الصرف، الأداة أو الوسيلة الذي يتم خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى، أي انه شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل

البنوك المنتشرة في العالم بالإضافة الى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف، أي هو السوق الذي يقوم فيه الافراد والمنشئات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية وذلك عن طريق التقاء عارضي هذه العملات وطالبيها وهذا الالتقاء هو الذي يساهم في تحديد سعر الصرف[1] .

سوق الصرف هو وسيلة او أداة التي من خلالها يتم تداول العملات المختلفة او وسيلة تجمع بين البائعين والمشترين للعملات المختلفة.

ثانيا- خصائص سوق الصرف: يعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث تتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من تريليون دولار، كما يتميز بالحساسية المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية ولدرجة مخاطر مرتفعة، وتتأثر هذه الأسواق بعوامل عديدة نذكر أهمها: العوامل الاقتصادية والسياسية متمثلة في كل من الحالة الاقتصادية السائدة في البلد، الدورات الاقتصادية، حركة رؤوس الأموال للخارج، السياسات الضريبية وأسعار الفائدة وكذا ميزانية الدولة، الاستيراد والتصدير، وضعية ميزان المدفوعات، والظروف السياسية وأحداث المجتمع، أما العوامل الفنية تتمثل في العرض والطلب على العملات الأجنبية، ظروف السوق النقدي والسوق المالي[2]. يتميز سوق الصرف بأنه غير محدد بإطار جغرافي فهو من الأسواق العملاقة والتي لم ولن تستطيع المؤسسات والأفراد الاستغناء عنه.

ان لسوق الصرف علاقة طردية مع الظروف الأمنية والاقتصادية في العالم، فكلما كانت هذه الظروف ملائمة وعلى درجة من الاستقرار تكون مخاطر الاستثمار منخفضة، وقد يكون سوق

---

[1] شقيري نوري موسى، الأسواق المالية واليات التداول، الطبعة الأولي، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الأردن،2017 ، ص266

[2] دريش زهرة ، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج(ARD)،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس،2020-2019، ص28 .

الصرف حرا تتعدد فيه الأسعار وفقا للتفاعل الحر بين البائعين والمشتريين للعملات وقد يكون مقيدا بسياسات التدخل الحكومي الهادفة إلى التثبيت الكلي أو الجزئي لأسعار الصرف.

المطلب الثاني: تقسيمات أسواق الصرف والعمليات التي تتم فيها

تنقسم أسواق الصرف إلى أسواق الصرف العاجلة، وأسواق الصرف الآجلة، وفيما يلي تحليل لهذين النوعين، وبيان طبيعة المعاملات التي تجرى في كل منهما.

أولا- تقسيمات أسواق الصرف: يمكن تصنيف أسواق الصرف إلى فئتين رئيسيتين :

1- **سوق الصرف العاجل:** تجرى المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف الآجلة على أساس الحال، بمعنى ان تسليم وتسلم العملات موضوع التعامل يتم فور الانتهاء من عقد الصفقة، والاتفاق على سعر الصرف الذي يتم بموجبه تنفيذ الصفقة[1].

سوق الصرف العاجل يعني البيع والشراء وفقا للسعر الحالي، بمعنى يتم تداول العملات كبيع وشراء وفقا للسعر المتاح الموجود في السوق.

2- **سوق الصرف الآجل:** نعني به السوق الذي يتم فيه بيع وشراء عملات محددة على أن يتم التسليم في استحقاقات محددة مستقبلا تكاد تكون نمطية (شهر، شهرين، ثلاث أشهر، ستة أشهر، سنة) والعمليات التي تقل عن ستة أشهر هي الأكثر تداولا وسوقها دائما نشطة وعميقة.

- سوق الصرف الآجل يتم فيه بيع وشراء العملة وفقا للسعر المتوقع في المستقبل القريب، بمعنى انه يتم التعاقد اليوم على السعر الاجل ولكن الاستلام والتسليم يتم في المستقبل القريب ويقتصر هذا السوق على العملات القوية فقط.

---

[1] عطا الله أبو سيف أبادير، رشا حسن فهمى السيد، تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 33 ، العدد 3 ، 2019 ، ص 143

تتحد الأسعار الآجلة لتبادل عملتين بمقدار الفرق بين أسعار الفائدة السائدة في البلدين، وقد تكون الأسعار الآجلة المعلنة أعلى وهنا يسمى الفرق علاوة أو اقل من الأسعار الآنية السائدة وفي هذه الحالة يسمى الفرق خصما. كما يتحدد السعر الآجل بتفاعل الطلب الآجل مع العرض الآجل من العملات الأجنبية نتيجة عمليات التغطية والمضاربة والمراجحة[1].

ثانيا-عمليات سوق الصرف: نتيجة لتعرض أسعار الصرف في الأسواق الدولية لتقلبات دورية جعل الأطراف المتدخلة في هذه الأسواق إلى القيام بعمليات الحماية وأخرى للاستفادة من هذه التقلبات، عادة ما يتم التدخل في السوق لثلاث أغراض هي التغطية، والمضاربة، والمراجحة[2] .

1- **التغطية:** فهي وسيلة للحماية من الأخطار الكاملة في تقلبات السعر العاجل تقدمها أسواق الصرف الآجلة، حيث ان كثيرا من معاملات الصرف الأجنبي تقوم على توقعات لمدفوعات أو تحصيلات تنشأ من نشاطات تجارية أو مالية مستقبلية، لذلك يتعرض المتعاملون إلى خطر تغيير السعر العاجل إذا بقوا في مركز مكشوف لحقوق أو التزامات جارية بعملة أجنبية ويمكن إزالة هذه المخاطر عن طريق البيع و الشراء الاجل لحصيلة الصرف الأجنبي المتوقعة.

2- **المضاربة:** فهي على خلاف التغطية فان المضارب يضع نفسه في غطاء مكشوف، حيث يهتم فقط بان يستفيد من إمكانية حدوث تغيرات في السعر العاجل لأحدى العملات على مر الزمن أي انه يقبل على الخطأ عمدا.

3- **المراجحة:** وتسمى بالتحكيم وهي عملية الاستفادة من فروق أسعار العملة في أسواق الصرف

---

[1] سلايمية ظريفة ،2017 محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف ،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، 2017، ص 35

[2] غاده على العمروسي، مجلة قطاع الشريعة والقانون، سعر الصرف بين التثبيت والتحرير، العدد 9 ، 2017 ، ص 205-206

المختلفة حيث يقوم المحكم بشراء عملة ما متى كان السعر منخفضا ويعيد بيعها متى كان سعرها مرتفعا.

المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف

لم يتوقف سوق الصرف عن التطور والتوسع من حيث عدد المتدخلين وحجم التداول حيث يتم يوميا تناول حجم معتبر من العملات الأجنبية الأساسية من طرف العديد من الفئات التي تقوم بالاستثمار في السوق وبأحجام مختلفة من التبادل. ويأتي على راس هؤلاء المتعاملون البنوك المركزية، البنوك التجارية، المؤسسات غير المالية، سماسرة الصرف لكل واحد من هؤلاء المتدخلون دوافعه للتعامل في سوق الصرف.

أولا- البنوك المركزية: الأصل أن البنك المركزي لا يتاجر بالعملة الأجنبية في سوق الصرف، وتدخلاته في هذا السوق تأتي في إطار سياسة الحفاظ على نسبة التبادل أي سعر الصرف. ويختلف حجم وطريقة تدخل هذه البنوك حسب نظام الصرف المعتمد، ففي الأنظمة العائمة نلاحظ أن التدخلات المباشرة للبنوك المركزية في سوق الصرف قليلة، وتعتمد عوض ذلك للتأثير في سعر الصرف على أدوات السياسة النقدية مثل معدل الفائدة. اما بالنسبة للأنظمة الثابتة، نجد أن تدخل البنوك المركزية أمرا ثابتا في سياستها ويتكرر كلما حاد سعر الصرف عن السعر الثابت، ويتطلب ذلك استخدام البنك المركزي أداة السوق المفتوح للتأثير على مسار العرض والطلب، ومن ثم على ميل سعر الصرف. وهدف البنوك المركزية من خلال تدخلاته إحداث التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف عند مستويات مضبوطة من سعر الصرف[1]

[1] سوق الصرف الأجنبي، متاح على الموقع https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1632511193.pdf ، تم الاطلاع عليه في 2023/12/10 على الساعة 14.32

ثانيا- البنوك التجارية: السوق الدولي للعملات الأجنبية هو سوق واسع النطاق ما بين البنوك التجارية، تدرج فيه فقط البنوك الضخمة التي تتصل فيما بينها من خلال الهاتف، التلكس و الإنترنيت، تتدخل البنوك التجارية لحسابها الخاص أو بالنيابة عن عملائها داخل السوق من خلال الوسطاء، حيث يتم اتصال البنك مع الوسيط في السوق إما عارضا بيع عملة معينة أو طالبا شراءها بسعر معين[1]، تتعامل البنوك إما مباشرة مع بنوك أخرى أو عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي.

ثالثا- المؤسسات غير المالية: تقوم بعض مؤسسات الاعمال بدخولها لسوق العملات الأجنبية وذلك كنتيجة لنشاط هذه المؤسسات التجارية والاستثمارية التي تحتم عليها دخول هذه الأسواق كمشتريه أو كبائعة للعملات، وهي قد تقوم بذلك مباشرة أو من خلال البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل معها.

رابعا- سماسرة الصرف (العملاء): هم وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك او متعاملين اخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة والمشترين لهذه العملات[2].

---

[1] شريفي إبراهيم ، بشونده رفيق ، تأثير استعمال الشموع اليابانية على سلوك المضاربة في السوق الدولي للعملات الأجنبية دراسة حالة زوج الجنيه الإسترليني/الدولار الأمريكي (USD/GBP)، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة ، العدد 4 ، 2018 ص 168

[2] سارة بوسيس، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند الحاج البويرة،2019-2020، ص38

خلاصة الفصل

يشكل سعر الصرف محورا أساسيا في الاقتصاد الدولي، حيث يعكس قيمة عملة بلد ما مقارنة بأخرى. يتأثر هذا السعر بمجموعة من العوامل الاقتصادية المتداخلة، منها ميزان المدفوعات، وتدخلات البنوك المركزية، ومستوى التضخم، والتوقعات المستقبلية. وتتعدد النظريات التي تحاول تفسير آليات تحديده، كنظريات تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة ونظرية الأرصدة. وتتنوع أنظمة سعر الصرف بين الثابت والمرن، ولكل نظام آثاره على السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي. وتُعتبر دراسة سعر الصرف ضرورية لفهم ديناميكيات الاقتصاد الدولي وتأثيرها على التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي.

وبعد عرض المفاهيم والطروحات النظرية والفكرية المختلفة والمتصلة بسعر الصرف، يأتي الفصل النظري الموالي لعرض مختلف التوجهات والرؤى المتعلقة بالقدرة الشرائية، بأبعادها ومؤشراتها المختلفة.

الفصل الثاني

الإطار النـــظري للقـــدرة الشرائية

تمهيد:

تُمثل القدرة الشرائية للعملة، باعتبارها القيمة الحقيقية لوحدة النقدية من حيث قدرتها على شراء سلة محددة من السلع والخدمات ركيزة أساسية في البنية الاقتصادية لأي مجتمع. فهي تعكس المستوى المعيشي الحقيقي للأفراد، وتؤثر بشكل مباشر على سلوكياتهم الاستهلاكية وقراراتهم الاقتصادية. إن ارتفاع القدرة الشرائية يعزز الدخل الحقيقي للأفراد، مما يتيح لهم زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، ويعزز بدوره النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإنها تساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، من خلال توفير قدرة أكبر على تلبية الاحتياجات الأساسية والوصول إلى الخدمات العامة. على النقيض من ذلك فإن انخفاض القدرة الشرائية والذي غالبا ما يرتبط بارتفاع معدلات التضخم، يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وزيادة حدة الفجوات الاجتماعية.

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية للقدرة الشرائية وظاهرة التضخم:

تُعد القدرة الشرائية أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُقاس على مستوى الفرد أو الأسرة أو الاقتصاد ككل، وهي تعكس قوة الأجر على شراء السلع والخدمات في ظل مستوى معين من الأسعار بينما يُشير التضخم إلى ارتفاع مستوى الأسعار بشكل عام في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، ممّا يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية.

المطلب الأول: ظاهرة التضخم: المفهوم و الأنواع

نتيجة لتأثير الأسعار على القدرة الشرائية للنقود (قيمة النقود) أخذت ظاهرة التضخم أهميتها في الحياة الاقتصادية وبشكل خاص علاقتها بالنقود والجوانب النقدية للاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الدول تتعرض على اختلاف هياكلها الاقتصادية للتضخم وبنسب متفاوتة لدرجة أصبح معها التضخم متلاصقاً بالنواحي الاقتصادية والنواحي الاجتماعية.

التضخم ظاهرة اقتصادية يصعب حصرها في تعريف واحد متفق عليه، حيث تتغير تعريفه مع تغير البيئة الاقتصادية والفترات التاريخية فتعريفات التضخم في القرن التاسع عشر تختلف عن تعريفات القرن العشرين، وتعريفات فترة الحرب العالمية الأولى تختلف عن تعريفات ما بعدها. ونتيجة لذلك نشأ تنوع في مفاهيم التضخم وأنواعه، سنسعى في هذا المطلب إلى استعراض بعضها.

أولا: مفهوم التضخم: ينطلق الاقتصاديون في تعريفهم للتضخم من انعكاساته المتمثلة في ارتفاع الأسعار بشكل مستمر وتستند مختلف تعريفات التضخم إلى النظرية الكمية للنقود، وهي النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين التقليديين الكلاسيك في المجال النقدي ،تهدف هذه النظرية إلى تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار وتعرّف التضخم بأنه:

- نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة

- الزيادة المحسوسة في كمية النقود
- ينتج عن الزيادة في عرض النقود والائتمان
- وزيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الائتمان البنكي.

كما يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على المستوى الكلي، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي[1].

ومنه يمكن تصوير التضخم بشكل عام على أنه زيادة تصاعدية في حركة الأسعار نتيجة لزيادة كميات النقود بنسبة تفوق زيادة الإنتاج السلعي والخدمي ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار وتناقص القدرة الشرائية للنقود، وبالتأكيد يعتبر التضخم حالة مستمرة يتسم فيها الارتفاع المتواصل للأسعار بشكل صريح[2].

ثانيا- أنواع التضخم: إن جميع الدول في العالم معرضة للتضخم وبنسب متغايرة فإذا كانت النسب قليلة فقد تكون صحية وسليمة إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي ولكن عندما تكون النسب مرتفعة فهذا مؤشر خطير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية وقد يأخذ التضخم إشكالا مختلفة نستعرض أهمها:

---

[1] رانيا الشيخ طه، التضخم وأسبابه، أثاره وسبل معالجته، الإمارات العربية المتحدة ، صندوق النقد العربي، العدد 18، 2021 ،ص4

[2] لعطوي جلول، العلاقة بين الواردات وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، دراسة قياسية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 ، الجزائر، (2022-2023)، ص 154

1- **التضخم الحقيقي:** يُعرّف كينز التضخم الحقيقي على أنه الحالة التي لا تؤدي فيها الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في الإنتاج ويرجع ذلك إلى افتراض كينز بوجود حالة التشغيل الكامل في الاقتصاد، بعبارة أخرى عندما يكون الاقتصاد يعمل بكامل طاقته، لا يمكن زيادة الإنتاج لمواكبة زيادة الطلب لذلك تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج[1].

التضخم المكبوت أو الحبيس: هو نهج تتبعه الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار المستمر من خلال فرض الرقابة السعرية، الرقابة الحكومية، نظام البطاقات التموينية والدعم الحكومي وغيرها [2]، ينتج عن هذا النهج ظهور السوق السوداء، حيث أن وضع حدود عليا للأسعار يؤدي إلى زيادة الطلب عن العرض، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد، وانحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد و هذا ما يترتب عليه تكاليف ونفقات باهظة على الدولة و بعبارة أخرى تلجأ الحكومة أحياناً إلى كبح جماح التضخم المكبوت من خلال فرض ضوابط على الأسعار ودعم بعض السلع الأساسية. لكن هذا النهج ينطوي على مخاطر جمة، مثل ظهور السوق السوداء، وعدم عدالة توزيع السلع، وزيادة العبء على الدول.

التضخم الزاحف أو التدريجي: هو ارتفاع بطيء ولكن مستمر في الأسعار تعاني منه الدول النامية وتتدخل فيه الحكومة بشكل محدود[3].

---

[1] احمد زهير شامية ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، دراسة قياسية للتضخم في الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981، ص 11 .

[2] كامل بكري وايمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1995، ص 224.

[3] سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية ، عمان،2011 ص 141 .

2- **التضخم الطليق أو الجامح:** يُعدّ التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم، حيث ترتفع فيه الأسعار بشكلٍ كبير وتفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة وتقتصر على كونها مجرد وسيط للتبادل ينتج عن ذلك انخفاض حادٌ في قيمة النقود، مما يدفع الأفراد والمنتجين إلى احتكار السلع وتخزينها خوفا من ارتفاع أسعارها بشكل أكبر[1].

3- **التضخم المحلي:** عندما يكون التضخم وليد ظروف وأوضاع اقتصادية داخلية خاطئة، فمهما كانت الصعوبات فستتدخل الدولة لمواجهته فالتضخم هنا تضخم داخلي وليد ظروف داخلية ولا يكون للعوامل الخارجية أي تأثير كبير في حدوثه، كما قد يكون التضخم الداخلي مقبولا كنتيجة لسياسة اقتصادية وقتية معينة وكان التضخم متوقعا أو حتى مخططا فهو في كل الأحوال هنا تحت السيطرة الداخلية[2].

4- **التضخم المستورد:** ولكن المشكلة تثور عندما يكون التضخم مستورداً، أي أن اقتصاد الدولة **(ب)** يشهد ارتفاعات في الأسعار ليس بسبب ظروف اقتصادية سيئة بالدولة **(ب)** ولكن لظروف اقتصادية تشهدها الدولة**(أ)** وهذا الأمر غالب الحدوث في ظل التبعية الاقتصادية، فالتضخم المستورد ليس للدولة من سلطان عليه إلا من خلال إعادة النظر في علاقة التبعية بالدولة المتبوعة التي تشهد تلك الضغوط التضخمية أو المصدرة للتضخم. إلا أن هذا النوع من التضخم قد لا يكون نتاج للتبعية لدولة معينة ولكن نتاج للاعتماد الكبير للدولة على الاستيراد وكانت السلع المستوردة قد شهدت ارتفاعات في الأسعار في الأسواق الدولية فهذا النوع من التضخم تزداد حدته كلما زاد اعتماد الدولة على الخارج أو كلما زادت نسبة المكون الأجنبي في الصناعة الوطنية[3]. ويعد مؤشر نفقات

---

[1] محمد شكري الجميل العدوي، التضخم النقدي وأثره في الديون من منظور الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 67، 2018 ص 37.

[2] خليفي عيسي، قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولي، دار النفائس، الأردن، 2011، ص 130.

[3] رضا عبد السلام النقود والبنوك مع عرض تحليلي للرؤية الإسلامية، 2019، ص 171-172

المعيشة أو كما يسميه بعضهم مؤشر أسعار الاستهلاك هو من أوسع المقاييس التي يعتمد عليها في قياس التضخم في أغلب دول العالم والغاية من استخدام هذا المؤشر هي قياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها أصحاب الأجور والرواتب من العمال والموظفين وأسرهم، وتم فيما بعد توسيع هذا المؤشر ليشمل كل المستهلكين في المدن ولحساب هذا المؤشر نقوم بإيجاد تكلفة سلة سوقية من السلع والخدمات خلال شهر معين، تكون ممثلة لأنماط الشراء لدى هؤلاء المستهلكين ثم يعبر عن هذا المقدار كنسبة إلى ما يكلفه شراء نفس السلة السوقية من السلع والخدمات في فترة الأساس ويبين هذا المؤشر النسبة المئوية للتغير في مستوى السعر[1] .

المطلب الثاني: القدرة الشرائية: مفهومها، أنواعها، أهميتها

القدرة الشرائية، أو القوة الشرائية، هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية لعملة البلد المعني، وترتبط القدرة الشرائية للأفراد بالتضخم ارتباطا عكسيا، بحيث كلما زاد التضخم نقصت القدرة الشرائية، والعكس بالعكس، كما تعبر عن مستوى رفاهية الأفراد وقدرتهم على إشباع حاجاتهم، وتتحدد القدرة الشرائية للأفراد بمحددين أساسيين هما حجم الدخل المتوفر لهم، ومستوى الأسعار.

أولا- مفهوم القدرة الشرائية: أول ما ظهر مصطلح القدرة الشرائية ارتبط أساسا بما يسمى بمفهوم القدرة الشرائية المتعادلة أو تعادل القوة الشرائية والمقصود به التغير الحاصل بين قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية ارتفاعا أو انخفاضا انطلاقا من ارتفاع أو انخفاض الأسعار محليا، فكلما انخفضت أسعار السلع والخدمات في السوق الداخلي للدولة ارتفعت قيمة سعر صرفها خارجيا والعكس، وهي نظرية عالم الاقتصاد السويدي غوستاف كاسل، وعليه كان مضمون فكرة القدرة الشرائية

[1] كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، 1994، دمشق، سوريا، ص 118

بمثابة تطبيق من تطبيقات نظرية تحديد سعر صرف العملة المحلية التي تقاس من خلالها السياسة النقدية للدولة، والملاحظ على المفهوم الكلاسيكي للقدرة الشرائية تعلقه بالقدرة التنافسية للعملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية انطلاقا من قوتها الشرائية في السوق الداخلية، وقد لقد شهد تعريف القدرة الشرائية تطوّرًا ملحوظًا، حيث أصبح يركز بالأساس على قدرة المستهلك المحلي على إشباع حاجاته الأساسية وفق مداخيله المادية المتاحة، وعليه تعرف القدرة الشرائية وفق هذا المفهوم على أنها : كمية السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك اقتنائها عن طريق العملة الوطنية المتعامل بها[1].

– يشير مصطلح القدرة الشرائية إلى مقدار المنفعة الاقتصادية التي تستطيع وحدة واحدة من العملة المحلية تحقيقها لمالكها، سواء كانت هذه المنفعة على شكل سلع و خدمات أو أسهم، وتعد هذه القدرة أحد أبرز العوامل المؤثرة في الاقتصاد الدولة ومستوى الرفاهية والرخاء التي يحظى بها مواطنوها مؤشرا على حدوث أي تأزم أو انفراج مالي مرتقب.

– تعرف بأنها كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية محددة شهر أو سنة، ويعبر هذا المفهوم عن قدرة الأفراد على الاستهلاك وإشباع احتياجاتهم، وينبئ عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم .

– كما تعني القدرة الشرائية نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيتها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمي إلى العمل الحر[2].

---

[1] مصطفي بن أمينة، حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 2، 2023 ، ص 181

[2] فايزة بولعجين، نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2021 ، ص 23.

– كما يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراته، أي عندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يدل على أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية وعندما تنخفض هذه القدرة الشرائية هذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية على الأبواب[1].

وفي الأخير يمكننا أن نستخلص من خلال التعاريف السابقة بأن القدرة الشرائية تتمثل بصفة عامة في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نحصل علبها انطلاقا من الدخل المتاح أو الدخل الشهري أو الأجرة الشهرية للفرد أو العائلة خلال فترات زمنية معينة.

ثانيا– أنواع القدرة الشرائية: تنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين القدرة الشرائيّة الداخليّة، والقدرة الشرائيّة الخارجيّة، حيث يُمكن تعريف كل منهما كما يأتي:[2]

1– القدرة الشرائية الداخلية: يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد وترتبط القدرة الشرائية الداخلية بمقدار الطلب على العملة، حيثُ تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائيّة للعملة المحلية.

2– القدرة الشرائية الخارجية: يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الخارجية على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائيّة الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، إضافةً إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.

---

[1] القدرة الشرائية ، متاح على الموقع https://www.alaraby.co.uk ، تم الاطلاع عليه في 2023/8/10 على الساعة 20.45

[2] نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الإسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر خلال الفترة (1970–2012). مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 2، 2021، ص 98.

ثالثا – العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية: إن تطور القوة الشرائية هي محصلة الفرق بين تطور الدخل وتطور الأسعار، وبناء عليه يمكن القول إنه توجد علاقة عكسية واضحة بين القدرة الشرائية من جهة والتضخم من جهة أخرى، فتطورهما يسير في اتجاهين متباينين، فإذا حصل ارتفاع في الأسعار مثلا بينما وبقيت الأجور ثابتة أو ارتفعت الأجور بمعدل أقل من معدل التضخم، فإن القدرة الشرائية للمواطنين تكون حينها قد انخفضت القيمة الحقيقية لأجورهم وبالمقابل فإنه حينما ترتفع الأجور بمعدل أكبر مقارنة بارتفاع الأسعار، ينتج عن ذلك تحسن في القوة الشرائية. إن التضخم هو عدو للقوة الشرائية وباب من أبواب إفقار الناس، وهذا من الأسباب التي تفسر جزئيا بمعنى أن هناك أسبابا أخرى حرص السلطات النقدية في عدد كبير من بلدان العالم على محاربة التضخم وسعيها الحثيث وراء التحكم في الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن[1].

المطلب الثالث: قياس القدرة الشرائية:

يتم قياس القدرة الشرائية من خلال مؤشرات اقتصادية مختلفة، منها:

أولا – الأجر الحقيقي: يعرف الأجر على أنه المقابل المادي الذي يستحقه الفرد من صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلف به من أعمال متفق عليها، حيث يمكن التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يمثل الأول ما يتقاضاه الفرد في شكل نقود، بينما يمثل الثاني القدرة الشرائية لهذه الكتلة النقدية، وهو ما يقيس القيمة الحقيقية لأجر الفرد والذي يتأثر بمعدل التضخم والمستوى الاقتصادي للدولة[2].

---

[1] ماذا تعني القوة الشرائية ، متاح على الموقع https://www.aljazeera.net/enc ، تم الاطلاع عليه في 2023/09/0/12 ، على الساعة 11.45

[2] صليحة بوصوردي، دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21 ، العدد 2، 2021، ص 1056

إن الأجر الاسمي لا يفي بكثير من المتطلبات منها قياس القدرة الشرائية ،وحتى يعكس هذا الأجر حقيقة ما يتقاضاه العامل يجب إعطاءه قيمته الحقيقية ،من خلال استخدام مؤشرات أسعار مناسبة لقياس القدرة الشرائية للأجير ،ومنه إمكانية تحديد مستوى معيشة الأفراد للوقوف على مدى رفاهية وتطور معيشة المجتمع المرتبطة بدورها بمدى تطور مستوى الإنتاجية . لذا فالأجور تتأثر بتكلفة المعيشة في المجتمع ،فكلما ارتفعت تكاليف المعيشة انخفض الأجر الحقيقي للعامل وأدى ذلك إلى خفض مستوى المعيشة . إن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤثر سلباً على الأجور ،وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية للمواطن حيث لا يصبح المواطن في مقدوره الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي كان يقتنيها بالأمس بنفس الدخل. ولهذا كان من الضروري قياس القدرة الشرائية من خلال استخدام الأجر الحقيقي ونعبر عنه رياضياً كالآتي:

$$\mathrm{wt} = Wt/\mathrm{Pt}$$

حيث :

wt: الأجر الحقيقي .

Wt: الأجر الاسمي

Pt: الرقم القياسي للأسعار.

يمكن قياس القدرة الشرائية باستخدام المؤشرات التالية :

ثانيا – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما في فترة معطاة. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما على عدد سكانها يستخدم هذا المقياس كاداه اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الافراد على الحصول على السلع والخدمات كما يمكن اعتباره احد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية

المجتمعات ذلك لان الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار[1].

اتخذ الاقتصاديون من نصيب الفرد من الدخل مؤشرا هاما لقياس مستوى رفاهية ومعيشة الشعوب، ومعيارا للتفرقة بن الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث يعبر عنه بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد ألأدنى من ضروريات الحياة إذ تعتبر الدول النامية اضعف من الدول المتقدمة من هذه الناحية و هو ما يزيد من حجم الفجوة و مستوى المعيشي بينهم[2].

ثالثا – الرقم القياسي لأسعار المستهلك: إن استخدام الأرقام القياسية انتقلت من ميدان الإحصاء إلى العلوم الأخرى ومنها علم الاقتصاد، وقد وجد أسلوب الأرقام القياسية مجالا واسعا في الدراسات الاقتصادية لاهتمامها بالظواهر ودرجة تغيرها ومقدار هذا التغير، ويرجع استخدام الأرقام القياسية إلى أكثر من ستة قرون من الزمن، حيث استخدمها الإحصائي الايطالي كارلي لمقارنة الأسعار سنة 1500 م، ثم شاع استخدامها بصورة أوسع منذ ذلك الحين، حيث اهتمت الحكومات بحساب وتركيب بعض الأرقام القياسية[3].

يقوم الديوان الوطني للإحصائيات من فترة لآخري بإصدار نشرات عن التغير في المستوى العام للأسعار، ففي بعض الفترات تقيد هذه النشرات بارتفاع مستوى الأسعار في الجزائر بنسبة معينة خلال سنة مثلا، أو تفيد بانخفاض مستوى الأسعار خلال هذه السنة مقارنة بالسنة المنصرمة وهكذا، فكيف يتم تقدير ذلك؟، يتم تقدير ذلك عن طريق استخراج الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، وهو

---

[1] بن صديق زوبيدة، علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990–2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023، ص134.

[2] ريان سواكر، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12 ، العدد 3، 2023 ص 109.

[3] Lahcene abdallah bachioua, fondamentals of statistics concepts and applications, first edition, 2011 , p 217

احد الأرقام القياسية للأسعار الذي يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويؤثر هذا التغير على القدرة الشرائية لدخول المستهلكين ورفاهيتهم[1]، ويُمكن حساب مؤشر أسعار المستهلك بقسمة سعر السلع والخدمات في الوقت الحالي على سعر السلع والخدمات في فترة الأساس[2] مضروبا في 100 .

وبجانب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين يوجد أيضا الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي لأسعار التجزئة، وجميعها تهدف إلى رصد التغيرات في أسعار السلع المختلفة، وتقدير تلك التغيرات في المتوسط خلال فترة زمنية محددة.

إن أكثر المجالات استعمالا للأرقام القياسية هي القطاع الاقتصادي، القطاع الصناعي القطاع التجاري، وبالرغم من أهمية الأرقام القياسية في العديد من المجالات إلا أن الأسعار هي أهم المجالات التي تستخدم فيها الأرقام القياسية ولذلك نخص بالذكر أهمية استخدام الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونوجزها فيما يلي:

- مقارنة تكاليف المعيشة من زمن إلى آخر أو من مكان إلى آخر.
- لتعويض العاملين عن التضخم وزيادة تكلفة المعيشة، من الضروري حساب الأجر الحقيقي الذي يعكس القيمة الفعلية للأجر النقدي. ويتم ذلك من خلال مقارنة الأجر النقدي بالرقم القياسي للأسعار. فإذا ارتفع الرقم القياسي للأسعار، يجب زيادة الأجر النقدي بنسبة مماثلة لضمان قدرة العامل على الحفاظ على مستوى معيشته.

---

[1] حمزة قماح ، فاتح لقوقي، دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990–2021)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2023 ، ص 276.

[2] بوالكور نورالدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990 – 2013)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 4، 2013، ص 601.

- حساب القوة الشرائية للوحدة النقدية، والكشف على وجود التضخم النقدي، وتحديد سياسة الدولة اتجاه مراقبة الأسعار والتدخل لحماية المستهلك .
- تستخدم مؤشرات أسعار الاستهلاك لرصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد وتكييف الرسوم الحكومية والمدفوعات التجارية، وأيضا صياغة وتقييم السياسات النقدية والمالية المتعلقة بالتجارة وأسعار الصرف.
- منح القطاع الأسري قياسا متوسطا لتضخم الأسعار، لاستخدامه كمؤشر اقتصادي كلي.
- تستخدم المؤشرات الفرعية لمؤشر أسعار المستهلك لإزالة أثر تضخم الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية وقيمة مبيعات التجزئة للحصول على تقديرات التغيرات في حجمها.
- يمكن أيضا استخدام بيانات الأسعار التي تجمع لأغراض مؤشرات أسعار المستهلكين في إعداد مؤشرات أخرى، كمشر الأسعار المستخدمة في تكميش النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشة في الحسابات القومية، أو تعادل القوة الشرائية المستخدمة في مقارنة مستويات الاستهلاك الحقيقية في البلدان المختلفة ويستخدم هذا المؤشر كذلك في ربط معاشات المتقاعدين ومزايا الضمان الاجتماعي، وربط مدفوعات الفائدة والايجار وأسعار السندات[1].

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية:

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، بما في ذلك الجزائر، يكتسب فهم العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية أهمية بالغة، هذا المبحث يسعى إلى محاولة استكشاف العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القدرة الشرائية.

[1] حمزة قماح ، فاتح القوقي، دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية NARDL، مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد 7، العدد1، 2023، ص 227

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية الداخلية:

هي العوامل التي تحدث داخل حدود الدولة وتشمل:

أولا – النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، حيث أن النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لازدياد حصة الفرد من الناتج المحلي والوسيلة الرئيسية لتحسين القدرة الشرائية في كل المجتمع[1]. . يؤثر النمو الاقتصادي على القدرة الشرائية بشكل إيجابي من خلال زيادة فرص العمل وارتفاع الأجور وانخفاض معدلات البطالة، فمع ازدياد النشاط الاقتصادي تنشأ شركات جديدة وتتوسع الشركات القائمة مما يخلق فرص عمل جديدة للمواطنين و يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة مما يدفع إلى ارتفاع الأجور وتحسين مستوى المعيشة.

ثانيا – عرض النقود: ترتبط كمية النقود المتداولة ارتباطًا وثيقًا بالقدرة الشرائية للعملة فمع ازدياد كمية النقود، يزداد الطلب على السلع والخدمات، بينما يبقى العرض ثابتًا، هذا الازدياد في الطلب دون تغير في العرض يُسبب ارتفاعًا في الأسعار، يُترجم هذا الارتفاع في الأسعار إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود، حيث تصبح كمية أكبر من النقود ضرورية لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك يُعد حجم الإصدار النقدي عنصرًا هامًا في تحديد القوة الشرائية للنقود واستقرارها فعندما تُضخ كمية كبيرة من النقود في السوق دون مبرر اقتصادي، تتراجع قيمة النقود وتفقد قدرتها على شراء السلع والخدمات[2] .شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة ضغوطا كبيرة على التوازنات المالية للدولة بسبب

[1] لعطوي جلول ، مرجع سبق ذكره، ص 117

[2] على كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012، ص 88.

تراجع المداخيل الوطنية نتيجة تراجع أسعار البترول، وتدني احتياطي الصرف من العملة الصعبة، ما دفعها إلى اعتماد خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة النقود وضخها في الاقتصاد[1]، كان الهدف من هذا الخيار هو زيادة المعروض النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي ومع ذلك لم يكن هذا الخيار ناجحاً، ليحقق الشيء الكثير في ظل ثبات المعروض السلعي والخدماتي، والذي قاد إلى نتيجة حتمية وهي ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي نتج عنه تدهور القدرة الشرائية للمواطن وهو ما يتوافق مع النظرية الكمية للنقود[2].

ثالثا – سد العجز في الموازنة العامة للدولة: فعند إعداد الموازنة العامة للدولة في كل عام يظهر عجز فيها فتضطر الدولة لطبع نقودًا تسد بها هذا العجز وهذه الزيادة في النقود يقابلها زيادة في النفقات دون زيادة في الإنتاج فيؤدى هذا إلى ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار[3].

رابعا – سرعة تداول النقود: سرعة تداول النقود هي عدد المرات التي تُتداول فيها الوحدة النقدية في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة[4]، تؤثر سرعة تداول النقود على القدرة الشرائية للنقود من خلال التأثير على مستوى الأسعار، بشكل عام كلما زادت سرعة تداول النقود، ارتفع مستوى الأسعار. وذلك

---

[1] ريان سواكر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2] محمد عادل قصري، كمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر–أسباب التراجع وإجراءات المعالجة – دراسة تحليلية، مجلة دراسة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص 231.

[3] وليد صلاح مرسي رمضان، تغير قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 7، العدد 27، 2011، ص 125

[4] الطاهر جليط ، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2،2016، ص 97.

لأن سرعة تداول النقود المرتفعة تعني أن الأموال تنتقل بسرعة من يد إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وعندما يرتفع الطلب، يرتفع السعر[1].

خامسا – معامل الاستقرار النقدي: ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود لا يقابلها زيادة في الناتج المحلى الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم والذي ينعكس فيما بعد سلبا على القدرة الشرائية، نتيجة للاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات[2].

سادسا – توافر الائتمان وأسعار الفائدة: يلعب توافر الائتمان من المؤسسات المالية للمستهلكين والشركات دورًا جوهريًا في تعزيز قدرة الفرد الشرائية فمع توفر التمويل، يتمكن الأفراد غير القادرين على شراء منتج ما من الحصول على مساعدات مالية من البنوك، مما يُتيح لهم إنفاق المزيد وتحسين قدرتهم الشرائية. وبالمثل، تُساعد زيادة قدرة الشركات على الاقتراض في توسيع نطاق أعمالها، مما يخلق فرصًا جديدة للوظائف والنمو الاقتصادي. وعلى الجانب الآخر، يحصل المقرضون على فوائد من إقراض الأموال، مما يوفر لهم المزيد من الأموال لإنفاقها في الاقتصاد، مما يُعزز من دور الائتمان في تحفيز الدورة الاقتصادية. وبالتالي، فإن توافر الائتمان وأسعار الفائدة مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بقدرة الفرد الشرائية، ولهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي[3].

---

[1] مش زين الدين، تحليل تغير قيمة النقود في منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة الاقتصادية، المجلد 6،العدد 1،2022، ص 9.

[2] محمد صالح الكبيسي ، تحسين محمود مثنى ، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24 ، العدد 107، 2018 ، ص 419 .

[3] العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية، متاح على الموقع https://mawdoo3.com ، تم الاطلاع عليه في 2023/09/07 على الساعة 22.30

سابعا – الإنفاق الحكومي: الإنفاق الحكومي له اتجاهين من حيث التأثير على القدرة الشرائية، من الممكن أن يكون إيجابي من خلال إذا وجه الإنفاق الحكومي إلى توفير السلع والخدمات وزيادة الإنتاج وزيادة معدلات التوظيف، والتأثير السلبي يتمثل في زيادة الإنفاق يتم تمويله من خلال الدين العام، فيعمل على زيادة عجز الميزانية العامة مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد بشكل سلبي، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على السلع والخدمات[1].

ثامنا – معدل الضريبة: تؤثر معدلات الضريبة على القدرة الشرائية بشكل مباشر وغير مباشر. بشكل مباشر، تؤدي زيادة معدلات الضريبة إلى خفض دخل الأفراد، مما يقلل من قدر الأموال التي يمكنهم إنفاقها على السلع والخدمات[2] ،وبشكل غير مباشر، يمكن أن تؤدي زيادة معدلات الضريبة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وذلك لأن الشركات تنقل تكلفة الضرائب إلى المستهلكين من خلال رفع أسعارها، ونشير أنه في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات الضريبة إلى زيادة القدرة الشرائية، على سبيل المثال، إذا رفعت الحكومة ضريبة الدخل الإضافية على الدخل المرتفع، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، مما يحسن القدرة الشرائية للأخير.

تاسعا – سياسة تخفيض الواردات: من أجل ترشيد استعمال العملة الأجنبية، اتبعت الجزائر سياسة تخفيض الواردات وكان ذلك نتيجة لتراجع الاحتياطات الأجنبية بسبب فاتورة الواردات الضخمة، وانخفاض حصيلة المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط. وقد أدى ذلك إلى ندرة العديد من السلع

---

[1] إلهام إبراهيم هيبة، تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر (1994–2016)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد56، العدد 2، 2019، ص 116.

[2] العوامل المؤثرة على قدرة الفرد الشرائية ، متاح على الموقعhttps://www.almrsal.com، تم الاطلاع عليه في 2023/09/07 على الساعة 23.12

المستوردة، واختفاء بعضها، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا بسبب غياب المنافسة[1].

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية الخارجية:

هي العوامل التي تحدث داخل حدود الدولة، وتشمل:

أولا – التغيرات في أسعار النفط العالمية: تؤدي عائدات النفط إلى زيادة حجم العملات الأجنبية، وبالتالي توسيع القاعدة النقدية في الاقتصاد المحلي عبر تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية، مما ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع السعر الحقيقي للعملة المحلية أكثر، وزيادة تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع سعر صرف العملة مما يؤدي إلى تراجع السلع المحلية وتراجع القيمة الحقيقية للأجور والدخل وتدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع وتيرة التضخم .

كما أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الشركات في الدول الصناعية مما ينعكس على أسعار السلع والمنتجات النهائية وهذا ما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية، وعليه فالعلاقة بين ارتفاع الأسعار النفط وتدهور القدرة الشرائية علاقة طردية، وبالتالي فان ارتفاع أسعار النفط يودي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في الدول النامية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلي وتدني القدرة الشرائية نتيجة ما يعرف بالتضخم المستورد[2] .

ثانيا – تخفيض قيمة العملة: إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تُلقي بظلالها على القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي حتما إلى ضغوط تضخمية متزايدة وانخفاض حاد في القيمة الحقيقية

---

[1] سلايمية طريفة ، طبايبية سليمة ، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 2 ، 2023 ، ص 339.

[2] بن سنوسي مروان، ساهد عبد القادر، تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على التضخم في الجزائر للفترة(1971–2020)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022 ، ص 93.

للأجور ، من ناحية الأجور، يؤدي تخفيض العملة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يدفع الشركات إلى خفض الأجور أو تسريح الموظفين، أما من ناحية الأسعار فإن تخفيض قيمة العملة يرفع من أسعار المواد المستوردة، وبالتالي يرفع من تكاليف الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات وعلى صعيد الأفراد، فإن تخفيض العملة يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مما يحد من الطلب الفعال ويعود ذلك إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي، الناتج عن زيادة أسعار السلع المستوردة والسلع الوطنية المرتبطة باستيراد المواد الوسيطة[1].

ثالثا- التضخم المستورد: يظهر التضخم المستورد بسبب الاعتماد كثيرا على الواردات في تغطية الطلب المحلي على السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة في الأسواق العالمية، وعليه تختلف درجة تأثيره على القدرة الشرائية الداخلية باختلاف حجم الاقتصاد والاعتماد على الواردات، ففي الاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد على الواردات بشكل كبير، يكون تأثير التضخم المستورد أشد.

رابعا - الأزمات العالمية: الأزمات العالمية لها تأثير سلبي كبير على القدرة الشرائية للمواطن، وعلى سبيل المثال لم تكن السوق المحلية في الجزائر في منأى عن الصدمة الاقتصادية التي أحدثتها جائحة كورونا 2019 حيث شهدت الأسعار المحلية لمعظم المواد الغذائية الأساسية ارتفاعا كبيرا أثّر على القدرة الشرائية للكثير من المستهلكين الجزائريين، وذلك بسبب حدوث اضطرابات في المعروض الغذائي العالمي نتيجة تعطل سلاسل التوريد بسبب سياسات الدول في تقييد صادراتها من المنتجات الغذائية خوفا من نفاذ المخزون، وتوقف العديد من المصانع المنتجة للغذاء عن العمل، كلها عوامل جعلت الأسواق المستوردة للغذاء حالة السوق الجزائرية تتحمل تبعات نقص المعروض السلعي، مقابل

[1] دحماني فاطمة، بوضياف سامية، تداعيات تذبذب التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، المجلد 18 ، العدد 28، 2022 ، ص 242 .

بقاء مستويات الطلب محليا مرتفعة، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ترجع القدرة الشرائية للمستهلكين وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية محليا، خاصة تلك الأنشطة المنتجة للغذاء، بسبب نقص مخزون المواد الأولية والمدخلات التي مصدرها الاستيراد[1] ،إضافة إلى الحرب الأكرانية الروسية والتي ألقت بظلالها القاتمة على مختلف جوانب الحياة، تاركةً بصماتها على القدرة الشرائية للمواطن في شتى أنحاء العالم. فمنذ اندلاع شرارة الصراع في فبراير 2022، واجهت الأسر تحديات اقتصادية جمة، حيث ألقت الحرب بظلالها على أسواق الطاقة، مُخلّةً بمعادلة الأمن الغذائي العالمي ودافعةً بأسعار النفط والطاقة إلى الارتفاع بشكل كبير، لتتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل. نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنحو 20%، وفقًا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2022. حيث القمح والزيت على رأس القائمة ونظرًا لأن القمح غذاء أساسي للجزائريين، وأن الجزائر ثاني مستورد للقمح عالميًا بعد مصر، وأن طرفي الحرب (روسيا وأوكرانيا) يحوزان على 30٪ من القمح العالمي، فإن أسعار القمح مرشحة للارتفاع، مما يهدد القدرة الشرائية للمواطن، ويُشكل تحديًا للاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: العوامل الاجتماعية و السياسية

بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، هناك أيضا عوامل اجتماعية وسياسية تؤثر على القدرة الشرائية.

أولا – العوامل الاجتماعية تشمل :

1- **معدل البطالة:** تعرف منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى وأن معدل البطالة هو عبارة عن نسبة عدد الأفراد العاطلين إلي القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة

[1] محمد عادل قصري، كمال كرمة، مرجع سبق ذكره، ص 233.

العاطلين حسب الوسط حضري أو قروي وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي[1]، فالبطالة تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأفراد، حيث تُقلّل من دخلهم وتُعيق قدرتهم على شراء السلع والخدمات الأساسية، فمع ازدياد أعداد العاطلين عن العمل تنخفض الأجور وتزداد المنافسة على الوظائف المتاحة، مما يُجبر العديد من العمال على قبول أجور أقل من احتياجاتهم الأساسية، بينما في المقابل عندما تكون فرص التشغيل كبيرة ومتنوعة، يسعى العامل إلى إيجاد عمل ذو أجر عالي، كما تبادر النقابات العمالية إلى المطالبة بتحسين الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجر الحقيقي وبالتالي تحسن القدرة الشرائية [2]

2- **التحويلات الاجتماعية:** تلعب التحويلات الاجتماعية، المعروفة أيضا باسم الدعم الاجتماعي، دورًا هامًا في تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، فمن خلال توفير دخل إضافي تساعد هذه التحويلات على تغطية احتياجات المواطنين الأساسية، مثل الغذاء والسكن والخدمات الصحية، مما يخفف من عبء الفقر ويُحسّن من مستويات المعيشة، في الجزائر تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود نفقات التسيير في الميزانية العامة للدولة، حيث وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية[3]، حيث تستخدمها الدولة لأغراض اجتماعية وتكون لها تكلفة مالية مباشرة ممثلة في مخصصات دعم الإسكان، دعم أسعار المواد الغذائية، دعم أسعار

---

[1] حنان قندوز، اسماعين بن قانة، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991-20218)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، المجلد 8، العدد1، 2022، ص 106

[2] كتاف حمزة، كنيدة زليخة، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد8، العدد1، 2022، ص 253.

[3] كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد6، العدد1، 2015 ص 137

الكهرباء والغار والماء وكذلك دعم فئة المعوزين والمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف وكذا تعميم مجانية التعليم[1].

3- **التركيب السكاني:** يؤثر التركيب السكاني على القدرة الشرائية من خلال عدة آليات، منها تأثيره على الطلب الكلي، وقوة العمل، والتوزيع الجغرافي للسكان. فحجم السكان الكبير وارتفاع نسبة الشباب مثلا قد يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية، بينما ارتفاع نسبة كبار السن قد يزيد الطلب على الخدمات الصحية.

4- **المستوى التعليمي :**يرتبط مستوى التعليم بمستوى الدخل، فالأشخاص ذوو التعليم العالي هم أكثر عرضة للحصول على وظائف ذات أجور أعلى.

5- **الصحة** :يؤثر الصحة على القدرة على العمل والإنتاج، فالأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية قد لا يكونون قادرين على العمل تمامًا أو قد يضطرون إلى قبول وظائف ذات أجور أقل[2].

ثانيا - العوامل السياسية تشمل:

1- الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي عاملا أساسيا لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين. فمن خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمار وزيادة الثقة، يساهم الاستقرار في تنشيط الاقتصاد وزيادة الدخول. كما يؤدي إلى استقرار الأسعار وتقليل التضخم، مما يرفع القوة الشرائية للأفراد. علاوة على ذلك، يتيح الاستقرار للحكومات التركيز على تنفيذ برامج اجتماعية تساهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين[3].

---

[1] كافية عيدوني، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1993-2018)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد4، العدد 2، ،2021، ص 228

[2] مفهوم القوة الشرائية، متاح على الموقع https://rouwwad.com، تم الاطلاع عليه في 2023/09/07 ، على الساعة 20.08

[3] مفهوم القوة الشرائية، متاح على الموقع https://rouwwad.com ، تم الاطلاع عليه في 2023/09/07 ، على الساعة20.35

2- **الفساد** : يشكل الفساد عائقا أمام تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، إذ يؤدي إلى هدر الموارد العامة، وتدهور جودة الخدمات الأساسية، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة للاحتكار وفرض أسعار مرتفعة، فضلا عن إضعاف المناخ الاستثماري وزيادة معدلات البطالة.

المبحث الثالث: أثار تغير القوة الشرائية للعملة المحلية وسبل استقرارها :

يسعي هذا المبحث إلى تحليل الآثار المترتبة على تغير القوة الشرائية للعملة المحلية مع التركيز على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه التغيرات.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية:

انخفاض قيمة العملة المحلية له آثار اقتصادية واسعة النطاق، تشمل ما يلي:

أولا – عدم قيام النقود بوظائفها على الوجه الأكمل: عندما يقع تغير على قيمة النقود، يترتب عليه تأثير مباشر على وظائف النقود الأساسية، حيث أنها تعتبر وسيلة للتبادل وان هذا يعتمد على القبول العام لها في سداد قيم السلع والخدمات، فعند ارتفاع الأسعار بشكل ملفت فان قيمة النقود تنخفض يجعلها معرض عدم قبول كوسيط للتبادل لاهتزاز الثقة بها. أما عند ارتفاع قيمة النقود جراء انخفاض مستوى الأسعار فانه يمكنها من أداء وظيفتها بشكل أفضل، ومن وظائف النقود أيضا أنها مقياس للقيم والمدفوعات الآجلة، فالتقلبات التي تقع في قيمة الوحدة النقدية سواء كان ذلك بالارتفاع أو بالانخفاض يؤدي إلى جعلها اقل كفاءة في قياس القيم الحاضرة للسلع والخدمات، وربما لا تصلح لحساب قيمة المدفوعات الآجلة لأنها أصبحت مقياس غير صالح لفقد الصفة الأساسية للمقياس وهي الثبات. كذلك من وظائف النقود أنها تعتبر مستودعا للثروة، فعند وقوع تذبذب في قيم النقود فيقوم

أصحابها وخوفا من الخسائر التي قد يتعرضوا لها، فيتجه إلى الأصول الثابتة كالعقارات بدلا من الاحتفاظ بالنقد، لهذا لم تعد تصلح والحالة هذه لأن تكون مستودعا للثروة[1].

ثانيا: ضعف التوجه نحو الإنتاج: لاضطراب قيمة النقود آثار سلبية في الاقتصاد؛ لأنه يضعف الإنتاج ويؤدي إلى التضخم أو الانكماش، فعند ارتفاع قيمة النقود، يصبح قدر أقل من النقود يستبدل به قدر أكبر من الإنتاج، وهذا يقلل أرباح المنتجين، واندفاعهم نحو الاستثمار أما إذا انخفضت قيمة النقود، فإنها لا تعود قادرة إلا على شراء قدر أقل من الإنتاج، وهذا يعني محاولة أصحاب الدخل المحدود تقليل إقبالهم على الاستهلاك، لتكييف أوضاعهم مع انخفاض قيمة دخولهم، وهذا يؤدي في النهاية إلى تقليل الإنتاج أيضا[2].

ثالثا: إعادة توزيع الثروة: نجد أن أصحاب العقارات والأراضي والمصانع ومالكي الذهب والعملات الأجنبية المستقرة نسبيا، فكافة هذه الأصول الثابتة تحافظ على قيمتها بل تزداد هذه القيم باستمرار لديهم والاحتفاظ بثرواتهم، أما ذوي الدخل النقدي المحدد فهم الخاسرون بسبب أن كل المنتجين الفاعلين في المجال الاقتصادي سيعكسون ارتفاع الأسعار لصالحهم، لانخفاض دخولهم الحقيقية باستمرار وبالتالي تدهور مستوى معيشتهم، ولذاك فان اخطر الآثار الناجمة عن التضخم هي أن يعيد توزيع الثروة القومية لصالح الأغنياء، ويعزز التفاوت الطبقي في المجتمع[3].

---

[1] على مصبح صالح الحيطة، انخفاض القوة الشرائية للنقود و أثرها على التوازن العقدي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 9، العدد 12، 2021، ص4212

[2] هايل عبد الحفيظ يوسف داوود، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، الطبعة الأولي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان ،1999 ، ص 199-200

[3] على مصبح صالح الحيطة، انخفاض القوة الشرائية للنقود و أثرها على التوازن العقدي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 9، العدد 12، 2021، ص4212

رابعا- إعادة توزيع الدخل: يتفاوت أفراد أي مجتمع في درجة تأثر دخولهم وفي سرعة تغيرهم مع ارتفاع المستوى العام للأسعار أو انخفاضه، وفي هذا المجال يمكن تمييز ثلاثة أنواع من أصحاب الدخول أصحاب الدخول الثابتة أصحاب الأجور والمرتبات المنظمون وأصحاب الأعمال، وفيما يلي توضيح مدى تأثر كل فئة من هذه الفئات بالتغير في القوة الشرائية للنقود. فيما يتعلق بأصحاب الدخول الثابتة مثل أصحاب المعاشات والإعانات وحملة السندات وشهادات الاستثمار وأصحاب ودائع التوفير: حيث يصعب تغيير في هذه الدخول النقدية، فإنه يترتب على انخفاض القوة الشرائية للنقود تدهور المركز الاقتصادي لأصحاب مثل هذه الدخول، ويحدث العكس أذا ارتفعت القوة الشرائية للنقود حيث تزداد مقدرة صاحب المعاش على شراء السلع والخدمات بنسبة انخفاض الأسعار.

أما بالنسبة إلى أصاب الأجور والمرتبات فهم أقرب إلى الفئة الأولى من حيث إن دخولهم وإن لم تكن ثابت إلا أن قابليتها للتغيير محدودة لا تتناسب مع التغيير في مستوى الأسعار، حيث تميل الأجور والمرتبات إلى الارتفاع عندما ترتفع الأسعار في صورة زيادة مباشرة في الأجر أو في صورة علاوة غلاء.

وبالنسبة إلى عمال وموظفي القطاع الخاص تزداد أجورهم ومرتباتهم عند ارتفاع الأسعار إذا اتسمت النقابات العمالية بالقوة في مواجهة أصحاب الأعمال، تراعى الحكومة والقطاع العام والهيئات العامة مستوى الأسعار لتقرير الزيادة في الأجور والمرتبات، وفي جميع الحالات لا تزداد الأجور والمرتبات بنفس زيادة الأسعار مما يؤدي إلى تدهور المركز الاقتصادي لأصحاب الأجور والمرتبات عند ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للنقود.

أما بالنسبة إلى الفئة الثالثة وهم المنظمون وأصحاب الأعمال: فإن دخولهم تتمثل في الأرباح، وهي الفرق بين تكاليف الإنتاج وثمن بيع المنتجات التامة الصنع. هذه الفئة تستفيد في حالة ارتفاع الأسعار وذلك نتيجة وجود فاصل زمني بين وقت شراء معظم عناصر الإنتاج أو التعاقد على شرائها ووقت بيع

المنتجات التامة الصنع، والسبب في ذلك مفهوم، فالتكاليف تكون مبنية على تعاقدات تغطي الفترة الإنتاجية الجارية مثل عقود العمل مع العمال وعقود التوريد مع موردي الطاقة والمستلزمات .... الخ. بهذه الطريقة يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إعادة توزيع الدخل لصالح المنظمين وأصحاب الأعمال على حساب ذويا لدخول الثابتة والمحدودة، والعكس في حالة انخفاض الأسعار[1].

المطلب الثاني :الآثار الاجتماعية والسياسية :

أولا- الآثار الاجتماعية: من أبرز الآثار الاجتماعية لانخفاض قيمة العملة المحلية ما يلي:

إن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى وجود ظلم في توزيع الدخل الوطني على فئات المجتمع المختلفة، وبالتالي يؤدي إلى الصراع الاجتماعي، حيث الغني يزداد غنى، والفقير يزداد فقرا، مما يزيد في حجم الطبقة الفقيرة، كذلك انخفاض قيمة العملة المحلية يزيد من تكاليف المعيشة خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود، لان التجار في الغالب يعيدونا تحميلها لطبقة المستهلكين . ومن الآثار الاجتماعية أيضا انتشار الفساد والجرائم الأخلاقية والسرقات والانحرافات الكثيرة المصاحبة لهذه الاختلالات الاقتصادية بالإضافة أيضا إلى الجرائم الاقتصادية مثل المضاربة والاحتكار.

وفي ظل ارتفاع موجات الأسعار، وعدم إمكانية مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع، وبالتالي يتعرض الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفراد الطبقة الوسطي إلى التدهور الشديد، خاصة موظفي القطاع العام وخريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا والكفاءات [2].

كما تتفشي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري وهنا نجد أصحاب الدخول المحدودة والثابتة يلجؤون إلى هذا الطريق لكي يعوضوا التدهور في أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، وعلى سبيل المثال نجد أن

---

[1] محمد الفاتح محمود المغربي ، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان،2016 ، ص 44-45

[2] خليفي عيسي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الموظف في القطاع العمومي يستغل السلطة المخولة له عن طريق تقديم خدمة مشروعة للأفراد مقابل ثمن لذلك أو يقدم خدمة غير مشروعة مقابل عائد معين، والضرر الاجتماعي هنا لا يقتصر فقط على من يتلقون الرشوة وإنما يمتد إلى من يقدمونها، فالذي يبدأ بتقديم الرشوة لإنجاز خدمة مشروعة يمكن أن يقدم الرشوة لإنجاز مصالح غير مشروعة، ويتحول ذلك إلى نمط سلوكي عام، وانتشار هذا السلوك يرتفع حجم الراشين والمرتشين معا، ويصبح قاعدة عامة ترقى إلى معيار اجتماعي مقبول عمليا حتى إذا ظل المجتمع يدين هذا السلوك رسميا[1] . بالإضافة إلى انتشار النمط الاستهلاكي الترفي، فالتطور المذهل والسريع في وسائل الاتصال والإعلام لعب دوراً هاماً في تغير القيم وأساليب الحياة لكل الطبقات فقد انتشر تقليد الطبقات الدنيا للطبقات الوسطى في أنماط استهلاكها وأصبحت الطبقات الوسطى والعليا في بلدان العالم الثالث تنظر إلى مثيلاتها في الغرب كإطار مرجعي في أسلوب حياتها وقيمها الاستهلاكية وليس لقيمها الإنتاجية، وهنا نجد أن تهاوي القدرة الشرائية تلعب دوراً مساعداً في تغذية هذا النمط الاستهلاكي وبلورته حيث يحاول الجميع الهرب من النقود، فنظراً لأن القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوماً بعد يوم فإن الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية يسارعون إلى التخلص من النقود ويسعون إلى مزيد من الاتفاق الاستهلاكي، ويترتب على ذلك تغذية (حمى الاستهلاك) وبالذات سلع الاستهلاك الترفي واقتناء السلع المعمرة[2] .

ثانيا – الآثار السياسية: كما لانخفاض قيمة العملة المحلية آثار سياسية مهمة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

[1] كمال شرف، هاشم أبو عراج، مرجع سبق ذكره ،ص 118 .

[2] كمال شرف، هاشم أبو عراج، مرجع سبق ذكره، ص 117

1 انخفاض الرضا العام عن الحكومة :عندما يشعر الناس أن الحكومة لا تقدم لهم ما يكفي، فقد يفقدون ثقتهم فيها مما يؤدي إلى انخفاض مشاركة المواطنين في العملية السياسية، وزيادة الدعم لحركات المعارضة.

2 زيادة الاحتجاجات الاجتماعية : عندما يشعر الناس أن الحكومة غير قادرة على حل مشاكلهم الاقتصادية، فإنهم قد يلجؤون إلى الاحتجاجات الاجتماعية للتعبير عن استيائهم وهذا يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تهدد الاستقرار السياسي[1].

3 تزايد الهجرة غير الشرعية : يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تزايد الهجرة غير الشرعية، حيث يبحث المواطنون عن فرص أفضل في دول أخرى.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية: أداة مزدوجة لضبط التضخم ودعم القدرة الشرائية

السياسات الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتنظيم الاقتصاد الوطني، يمكن أن تكون هذه السياسات داخلية أو خارجية، تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، مثل النمو الاقتصادي، وخفض البطالة، وضبط التضخم، ودعم القدرة الشرائية من خلال مجموعة من الإجراءات

أولا: السياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لتنظيم الاقتصاد عن طريق التحكم في كمية النقود أو أسعار الفائدة، بغية التأثير على المستوى العام

[1] أحمد حقي إسماعيل ، أحمد عباس عبد الله ، تداعيات تغير سعر الصرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 77 ، 2023 ، ص 326.

للأسعار والدخل الوطني التوازني[1]، وتسند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على نوعين من الوسائل، مباشرة وغير مباشرة.

1- الأدوات غير المباشرة: وتتضمن ما يلي:

أداة سعر الخصم وسعر الفائدة: سعر إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها[2]. فإذا أرادت السلطات النقدية أن تقوم بمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فإنها تعمد إلى رفع سعر إعادة الخصم، مما يجعل البنوك التجارية ترفع من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف حصول البنوك التجارية على النقود أو الاحتياطات النقدية، ويؤدي سعر الفائدة بدوره إلى انخفاض الطلب على الائتمان من طرف المؤسسات ورجال الأعمال والأفراد، مما يخفض حجم الإنفاق الكلي، وهذا يساهم في تخفيض حدة التضخم[3].

أداة عملية السوق المفتوحة: تعتبر هذه الأداة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان. ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات والأوراق

---

[1] صابرين قاسم بيدة ، محمد صالح الكبيسي، ثريا عبد الرحيم الخزرجي ، دور السياسة النقدية في الحد من التضخم في العراق من خلال آلية التعقيم النقدي لما بعد 2003 ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 27 ، العدد 126، 2021 ، ص 456 .

[2] بوعشة مبارك ،سمية بلقاسمي، السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12 ، 2017، ص323 .

[3] خليفي عيسي، مرجع سبق ذكره، ص 137

المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع وهنا سوف يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه . فتزداد الودائع بمقدار الشيك وبالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، وتزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري وبالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، وهكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان والقروض لعملائها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد القومي، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع.[1]

أداة الاحتياطي القانوني: وهي النسبة التي لا بد أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة[2]،فإذا كان الاقتصاد يعيش حالة من التضخم، فإن البنك المركزي في هذه الحالة يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا يؤدي إلي انخفاض حجم سيولة البنوك التجارية، مما يؤدي إحجام البنوك عن التوسع والإقراض، وهذا بالطبع يقلل من الإنفاق الكلي مما يحد من التضخم.

2- الأدوات المباشرة: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

تأطير القروض (أو الرقابة على الائتمان): يتم دراسة ذلك من خلال مايلي:

---

[1] التافه احمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998،ص230-231.

[2] مصطفي فيطس، السياسات المالية والضريبية للحد من اثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 5، العدد 2 ، 2022، ص 81.

استخدامها: تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز [1]. فهو إجراء تنظيمي يفرض ويطبق على البنوك التجارية بهدف تحديد حجم القروض المقدمة من طرف الزبائن وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

النسبة الدنيا للسيولة: تقتضي هذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا ويتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الخاص.[2]

ثانيا: السياسة المالية: السياسة المالية هي استخدام الدولة ماليتها للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي

---

[1] عياش قويدر ،إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،1999،ص28.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 81.

وتحقيق العدالة الاجتماعية والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات[1]، يمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم كالتالي[2]:

1 ترشيد النفقات العامة: تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض.

2 الزيادة في حجم الضرائب: تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

3 سياسة الدين العام: يعد أيضا من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.

4 الإعانـات والتـحويـلات: تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم.

ثالثا: السياسة السعرية: تستخدم الحكومة السياسة السعرية لتنظيم أسعار السلع والخدمات الأساسية ،على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تفرض سعرًا سقفًا على أسعار السكر، مما يحد من ارتفاع الأسعار.

---

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 ، ص49.

[2] علي مكيد ، علاء الدين عشيط ، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 78-79، 2017، ص 78.

رابعا: سياسة تنظيمية :يمكن للحكومة استخدام السياسة التنظيمية لتعزيز المنافسة في السوق. يؤدي ذلك إلى خفض الأسعار وزيادة جودة السلع والخدمات. مما يؤدي أيضًا إلى خلق فرص عمل جديدة، ومنه زيادة دخل الأسر وبالتالي زيادة قدرتها الشرائية.

خامسا: دعم برامج الرعاية الاجتماعية :توفر برامج الرعاية الاجتماعية، مثل إعانات البطالة والتأمين الصحي، دعماً مالياً للأفراد المحتاجين، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية لانخفاض القدرة الشرائية.

إضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب :يمكن أن يساعد الاستثمار في التعليم والتدريب الأفراد على اكتساب مهارات جديدة، مما يجعلهم أكثر إنتاجية في العمل، وبالتالي زيادة دخلهم وقدرتهم الشرائية.

ومن الإجراءات المتخذة لدعم القدرة الشرائية في الجزائر ما يلي[1]:

- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من ثمانية عشر (18) ألف دينار جزائري إلى عشرون(20) ألف دينار جزائري بداية من شهر جوان 2020

- إلغاء كلي للضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين الذين لا تتجاوز أجورهم ثلاثون(30) ألف دينار جزائري شهريا بداية من شهر جوان 2020.

- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين التي تفوق 30ألف دينار جزائري بداية من جانفي 2022 مما ساهم في زيادة أجورهم الاسمية، والتي تختلف قيمتها من موظف إلى أخر، زيادة الأجور الاسمية وليس الحقيقة رغم أنه مفيد، إلاّ أنه لا يحل مشكلة تدهور القدرة الشرائية إلا إذا أقترن بزيادة مماثلة في الإنتاج، لأن طرح المزيد من النقود في السوق معناه مزيد من الطلب مقابل عرض محدود،

[1] محمد عادل قصري، كمال كرمة، مرجع سبق ذكره، ص 235.

هذا الأمر قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لهذا من المهم جدا زيادة العرض من خلال زيادة الإنتاج لإحداث التوازن في السوق.

- زيادة منح ومعاشات المتقاعدين بنسب تتراوح ما بين 2 % إلى 10 % ابتداء من شهر ماي 2021

- تعديل الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين: حيث تم في سنة 2022 رفع النقطة الاستدلالية في شقها العمودي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي الأدنى لكل صنف (50 نقطة) مما نجم عنه زيادة في الراتب الأساسي ومن ثم حدوث زيادات في المنح والتعويضات وهذا ما قاد إلى زيادة الأجور الصافية المدفوعة (الاسمية)، وفي شقها الأفقي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي للدرجات، ليعاد تعديلها مرة ثانية على مدى سنتين، حيث تم إضافة 75 نقطة استدلالية في سنة 2023، و من المنتظر إضافة 75 نقطة استدلالية في سنة 2024، لينجز عن ذلك زيادات في الأجور الاسمية تتراوح ما بين أربعة آلاف وخمسمائة دينار جزائري إلى ثمانية آلاف وخمسمائة دينار جزائري وذلك حسب الرتب، والتي سيستفيد منها 2.8 مليون عامل ومتعاقد.

- تقديم إعانات للعاطلين عن العمل: بهدف تحسين وضعهم المعيشي وفق شروط معينة

- تسوية وضعية العمال المؤقتين: حيث تم تثبيتهم في مناصب دائمة الأمر الذي مكّن من تحسين وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية.

- إقرار البيع المباشر للمنتجات من الفلاح إلى المستهلك: حيث رخصت وزارة التجارة وترقية الصادرات للفلاحين ببع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين دون المرور عبر الوسطاء وذلك للحد من المضاربة والاحتكار، وهذا ما يمكن المستهلك من الحصول على السلع المرغوبة بسعر أقل مما لو حصل عليها بوجود وسطاء تجاريين.

كما تتبع الجزائر مجموعة متنوعة من آليات الدعم المالي، بهدف تعزيز وصول الفئات المستهدفة إلى السلع والخدمات الأساسية. وتأخذ هذه الآليات أشكالا متعددة تتنوع باختلاف نوع السلعة أو الخدمة المستهدفة والفئة المستفيدة، سواء كانت مستهلكا نهائيا أو منتجا. ومن أبرز هذه الآليات هو نظام الدعم المعمم للأسعار،. وفيما يلي الجدول أدناه يوضح أشكال وآليات الدعم في الجزائر حسب السلع و الخدمات[1]:

الجدول رقم 2: أشكال واليات الدعم حسب السلع والخدمات في الجزائر

شكل الدعم	السلع و الخدمات المدعمة
تخفيض الأسعار	الديزل والبنزين والكيروسين والمازوت وغاز الطبخ والطاقة الكهربائية
خفض الضرائب والرسوم	السكر وزيت الطعام، الأدوية البشرية، الأسمدة والمخصبات وأعلاف الحيوانات ومدخلات الإنتاج الصناعي
دعم فوائد القروض	دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن، الدعم الموجه للمؤسسات، دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات
الدعم المباشر من الموازنة العامة	غاز الطبخ والطاقة الكهربائية، السكر وزيت الطعام (هذا الدعم موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين الاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين)، الحبوب الغذائية والحليب، الإسكان ومياه الشرب التعليم الصادرات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي، مياه الري

المصدر: سلايمية طريفة، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 2 ، 2023 ، ص341.

[1] سلايمية طريفة ، طبايبية سليمة ، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية ، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 2 ، 2023 ، ص341.

خلاصة:

تُعرف القدرة الشرائية بأنها الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها بوحدة نقدية محددة خلال فترة زمنية معينة، وهي مؤشر لمستوى المعيشة ورفاهية الأفراد. تُقاس القدرة الشرائية عادة من خلال مؤشرات كالأجر الحقيقي، ونصيب الفرد من الدخل القومي، ومؤشر أسعار المستهلك.

ترتبط القدرة الشرائية بشكل وثيق بمجموعة من العوامل الاقتصادية المتداخلة، بما في ذلك سعر الصرف، والسياسات النقدية والمالية، ومعدلات التضخم، وأي تغيير في هذه العوامل يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر عليها، مما يستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية مدروسة للحفاظ على استقرار الأسعار وتحسين مستوى المعيشة.

يعكس تراجع قيمة العملة المحلية تحديا اقتصاديا متعدد الأبعاد، حيث يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي تراجع في القدرة الشرائية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية.

تسعى السياسات الاقتصادية في هذا السياق إلى تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين من خلال مجموعة من الآليات، بما في ذلك ضبط الكتلة النقدية وتنويع مصادر الدخل الوطني. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، فإن الاستدامة في تحسين القدرة الشرائية تتطلب معالجة شاملة للأسباب الجذرية للتضخم وتعزيز الإنتاجية.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على القدرة الشرائية في الجـــــزائر

تمهيد:

تُعد القدرة الشرائية للمواطن أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى معيشة الأفراد، وتتأثر هذه القدرة بشكل مباشر بالتضخم، الذي يعرف بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار.

ففي ظل التضخم، تتراجع الأجور الحقيقية وتفقد النقود قيمتها الشرائية، حيث تصبح وحدة العملة غير قادرة على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات التي كانت تشتريها في السابق، ونتيجة لذلك يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لظاهرة التضخم، مستكشفا أهم مصادرها من خلال سرد تاريخي لتطورها على المستويين الداخلي والخارجي. داخليا، يتم تحليل تطور العرض النقدي و الإنفاق الكلي بينما خارجيا، يركز التحليل على معدل التضخم المستورد من خلال تحليل قيمة الواردات ومعامل انكشاف الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي والحقيقي، كما سيتم تناول انعكاسات سياسة تخفيض العملة على القدرة الشرائية للمواطن.

المبحث الأول: تحليل مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر (1990-2022):

يعتبر التضخم، بوصفه ظاهرة اقتصادية متعددة الأوجه، من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري. فارتفاع الأسعار المستمر، الناجم عن مجموعة من العوامل المترابطة، يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية ويزيد من حدة التفاوتات الاجتماعية، مما يستدعي بذل جهود مضاعفة من أجل استقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية. يعتمد تقييم مدى معاناة الاقتصاد الجزائري من ظاهرة التضخم على تحليل مؤشرات محددة تكشف عن اتجاهات الأسعار، ونقدم هنا شرحا موجزا لأهم مؤشرات قياس التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

عندما نريد قياس تأثير التضخم على دخل أسرة معينة، يكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو أداة القياس الأكثر شيوعا حيث يقدم هذا الرقم تقديرا لتكاليف شراء سلة نموذجية من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر متوسطة الدخل، مقارنة بنفس التكاليف في السنة السابقة وبالتالي يسمح لنا بمقارنة القدرة الشرائية للدخل عبر الزمن وفيما يلي تحليل تطور معدل التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) .

الشكل رقم 2: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

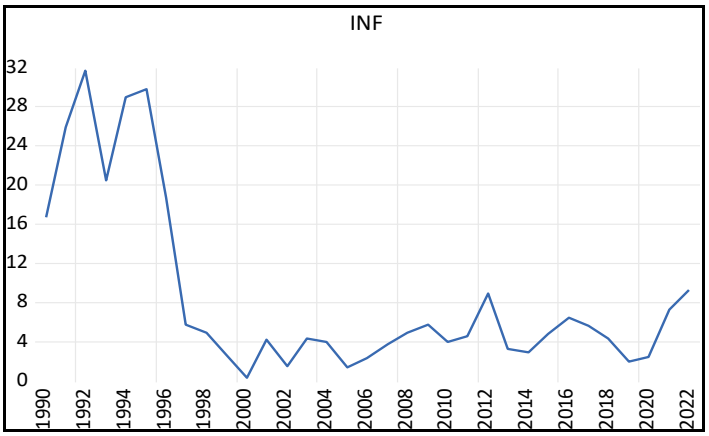

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

يتضح من الشكل (2)، أن معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذبًا وتغيرات واضحة، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 199 بنسبة 31.67%، بينما انخفض إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.34%. يُلاحظ أيضًا أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن المستوى العام للأسعار لم يشهد أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 3 : تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

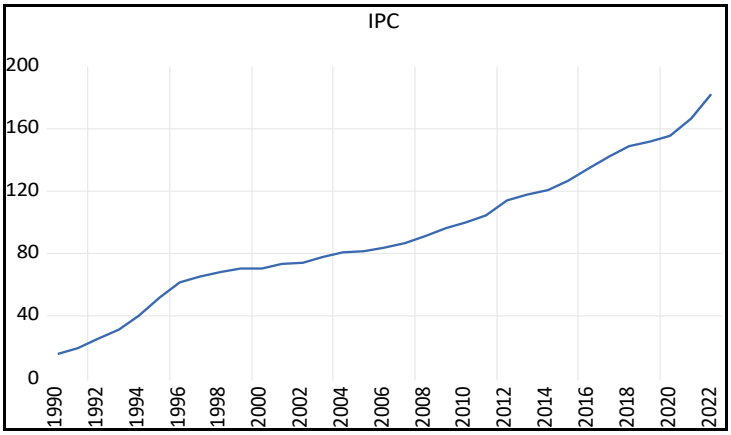

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

أولا- الفترة (1990-1995): شهد معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة، إذ انتقل من 16.68% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992، وهي أعلى قيمة لها، ثم تراجع إلى 29.78% سنة 1995 ويعود هذا الارتفاع إلى فشل السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك بسبب التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية، وانتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار خاصةً ابتداءً من عام 1992، كما ساهمت عمليات التحرير التدريجي للأسعار، خاصةً بعد حذف الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية عام 1992، في زيادة حدتها، خاصةً مع الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى ذلك، لعب تخفيض قيمة الدينار بـ 40.17% عام 1994 دورًا رئيسيًا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم[1].

ثانيا- الفترة (1996-2000): عرف معدل النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة 1996-1999 تراجعا ملحوظا، حيث انخفض من 18.68% في سنة 1996 إلى 5.73% في سنة 1997، ثم إلى 4.95% في سنة 1998، قبل أن يصل إلى 2.65% في سنة 1999، ويرجع هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والذي تضمن سياسات مالية ونقدية تقشفية وتعديل الأسعار وتخفيض عجز الموازنة العامة[2].

لا شك أن هذا التدرج والانخفاض في معدل نمو المؤشر في الجزائر يعكس واقعًا مزدوجًا من ناحية يُشير إلى انكماش اقتصادي وبؤس اجتماعي، مما أدى إلى تدهور سريع في القدرة الشرائية و

---

[1] احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد 4، العدد 1، 2015 ، ص33

[2] نادية العقون ، سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره ، ص 67

بالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي و من ناحية أخرى، يُظهر صرامة وتشدد السياسة المالية والنقدية التي طبقتها الحكومة خلال هذه الفترة.

ثالثا- الفترة (2000-2009): شهدت هذه المرحلة تقلبات متباينة في مؤشر أسعار الاستهلاك، ففي سنة 2000، سجل الاقتصاد الجزائري أدنى مؤشر لأسعار الاستهلاك له منذ الاستقلال، حيث بلغ 0.34%. ويعود ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية وفعالية السياسة النقدية المتبعة، والتي تمثلت بضبط الأسعار وتقليص نمو الكتلة النقدية، أدى ذلك إلى تراجع مستوى الطلب الكلي[1]، مما انعكس بشكل إيجابي على استقرار الأسعار، إضافة إلى استقرار سعر صرف العملة، لكن في سنة 2001، عاد مؤشر أسعار الاستهلاك إلى الارتفاع ليصل إلى 4.23% ويعود ذلك إلى ارتفاع الأجور من جهة ومن جهة أخرى الارتفاع المفرط في حجم الكتلة النقدية[2] والتي ارتفعت بنسبة 22.3 %سنة 2001 مقارنة بسنة 2000.

في عام 2002، شهد مؤشر أسعار الاستهلاك انخفاضًا ملحوظًا ليصل إلى 1.43% فقط، ويعود هذا الانخفاض إلى تباطؤ ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في المقابل ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في سنة 2003 إلى 4.25%. ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار الاستهلاك بنسبة 1.2 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ليستمر ارتفاعه في سنة 2004 ويعود ذلك إلى التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي الإنعاش الاقتصادي[3].

---

[1] مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000 -2022)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 2، 2024، ص 24

[2] عزري حميد، خوني رابح، تطور مؤشرات قياس التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد2، 2020،. ص 449

[3] احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، المجلد 4، العدد 1، 2015 ، ص33

شهدت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 ارتفاعًا في مؤشر أسعار الاستهلاك ،حيث ارتفع من 1.38% سنة 2005 إلى 4.86% سنة 2008 ويرجع هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل، أهمها الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية والشروع في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، إضافة إلى ارتفاع الأجور والرواتب دون أن يقابله زيادة في مستوى الإنتاجية[1].

شهدت سنة 2009 استمراراً لاتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، بينما تراجع في الدول المتقدمة تقريباً، ووصل إلى معدلات سلبية في بعضها، خاصة الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث غلب التضخم الداخلي على التضخم المستورد، في سياق نمو منخفض للعرض النقدي ولعبت الزيادات في أسعار المنتجات الغذائية، ولا سيما المنتجات الزراعية الطازجة الدور الرئيسي في ارتفاع الرقم القياسي للأسعار2، ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم إلى 5.73% في سنة 2009، مقابل 4.85% في سنة2008.

رابعا- الفترة (2010-2022): على الرغم من استمرار الضغوط التضخمية في عام 2010، إلا أنها شهدت انخفاضًا في حدتها مقارنةً بالسنوات السابقة، حيث انخفض مؤشر أسعار الاستهلاك الى 3.91٪، نتيجة ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة بالرغم من ارتفاع أسعار السلع المستوردة، إلا أن ذلك لم يمنع انخفاض التضخم[3]، لكن سرعان ما عاد مؤشر أسعار الاستهلاك للارتفاع في

[1] الشريف ريحان، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2014 ، ص 223

[2] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009, p168-170

[3] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2010 , p26.

عام 2011 ليصل إلى 4.5٪ ويرجع ذلك إلى زيادة الكتلة النقدية، بالإضافة إلى ذلك أدى الرفع المعتبر للأجور إلى صدمة في الطلب في ظرف يتميز بضعف الإنتاجية [1].

وفي سنة 2012 تفاقم مؤشر أسعار الاستهلاك ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية والمقدر بـ 8,89%بسبب زيادة الكتلة النقدية التي تفسر 84% من التضخم[2]، والتي اعتبرت اقوي مساهمة خلال العشرية الأخيرة، ليتراجع بعدها سنة 2013 حيث بلغ نسبة 3.25%، ليواصل تباطؤه سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.92 %، نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.18 % .

في أعقاب الأزمة النفطية، شهدت الجزائر ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشر أسعار الاستهلاك ،حيث وصل إلى 4.78% في سنة 2015 و6.40% في سنة 2016، لم يكن هذا الارتفاع ناتجًا عن المحددات الكلاسيكية للتضخم، مثل تطور الكتلة النقدية أو تدهور معدل الصرف أو ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية المستوردة، بل كان راجعًا بشكل أساسي إلى النقائص في ضبط الأسواق والوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية[3]. وعليه فإن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بعوامل متعددة، تشمل العوامل الكلاسيكية مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف، بالإضافة إلى العوامل الهيكلية مثل كفاءة السوق والوضع التنافسي في مختلف القطاعات.

اتسمت الفترة ما بين 2017 و 2019 بتذبذب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، حيث سجل ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2017 ليصل إلى 5.59%، تلاه انخفاضٌ طفيفٌ في عام 2018 ليصبح 4.27%. و في عام 2019، شهدت الجزائر انخفاضًا هامًا في مؤشر أسعار الاستهلاك

[1] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2011, p32.
[2] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2012, p36.
[3] Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2016, p05.

ليصل إلى 1.95%، ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية، خاصةً المنتجات الفلاحية[1]

في سنة 2020، واجهت الجزائر، شأنها شأن دول العالم، أزمة صحية عالمية تمثلت في جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث أدت إجراءات الحجر الصحي وإغلاق المحلات والحدود وتوقف الشركات عن العمل إلى تراجعٍ حاد في النشاط الاقتصادي، تزامنت هذه الأزمة مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري وتراجع عائدات الصادرات، مما فاقم من حدة الأزمة الاقتصادية، وعلى الصعيد الاجتماعي، أدت هذه العوامل إلى تفاقم ظاهرة الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير النزيهة، بالإضافة إلى ازدياد تحكم طبقة محدودة ببعض القطاعات الحيوية المتعلقة بالغذاء والسلع الأساسية، كما فاقمت تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا من هذه المشكلة، حيث عرّضت الأمن الغذائي العالمي للخطر، خاصةً فيما يتعلق بالحبوب والأسمدة، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك من 1.95% في 2019 إلى 2.41% في 2020، وقد استمر هذا الارتفاع خلال العامين التاليين، حيث وصل إلى 7.23% في سنة 2021 و 9.27% في سنة 2022. ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، مما أدى إلى تدهور مستوى معيشة المواطنين وتفاقم مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي):

يعدّ الرقم القياسي الضمني أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، يتميز هذا المؤشر بِشُموله لأسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلعًا استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية، إذ يعتمد على هذا المقياس العديد من

[1] لعطوي جلول ،مرجع سبق ذكره، ص 154

الاقتصاديين، بما في ذلك خبراء صندوق النقد الدولي. يُمكن حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة، مضروبًا في مائة، يُحدد ناتج القسمة مدى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، فإذا كان يساوي 100 فهذا يدل على استقرار مستويات الأسعار، بينما يشير الرقم الأكبر من 100 إلى وجود ضغوط تضخمية، أما الرقم الأصغر من 100 فيدل على انخفاض مستويات الأسعار.

يتمتع الرقم القياسي الضمني بمزايا عديدة، أهمها شموله لأسعار الجملة والتجزئة على حدٍّ سواء، وتجنب مشكلة الأوزان التي تعتري الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وأخطاء التحيز التي قد تُواجه أثناء إجراء الاستبيانات الميدانية، و على الرغم من هذه المزايا، يُعاب على هذا المؤشر عدم صلاحيته إلا للبيانات السنوية والموسمية، وتضمّنه لعدد كبير من السلع ذات النوع الموحد، مثل تلك الخاصة بالمصانع، مما يُصعّب تقييم سعرها بدقة. كما يحتوي على بعض الأسعار الصعبة القياس في القطاع غير السلعي، مثل سعر خدمات الدفاع الوطني، ويقيس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط، على عكس مؤشر أسعار المستهلك الذي يقيس كل السلع المشتراة من قبل المواطنين، وبالتالي، فإنّ الرقم القياسي الضمني يُعتبر مؤشرًا هامًا لقياس التغيرات في المستوى العام للأسعار، لكنّه يواجه بعض التحديات التي تحدّ من فاعليته في بعض الحالات[1].

[1] كمال بن دقفل، تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020 ، ص106

الشكل رقم 4 : تطور المؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)

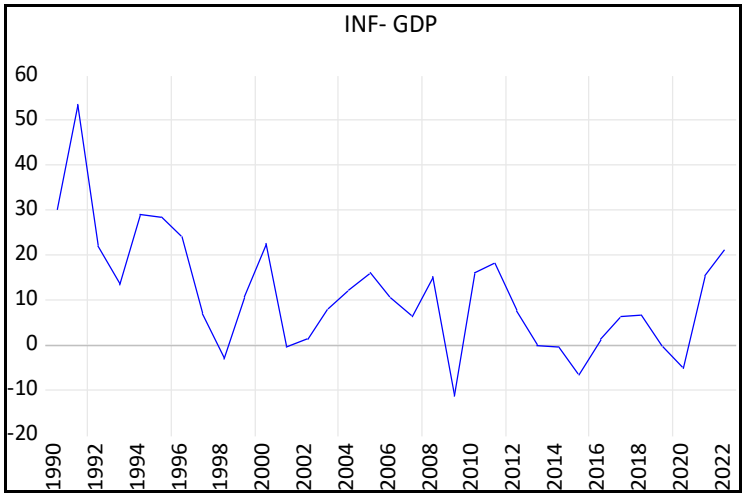

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

يشير الجدول (4) في الملحق والشكل أعلاه إلى أن المؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد ارتفاعًا غير منتظم خلال فترة الدراسة، متضمنًا فترات من النمو السلبي، فخلال الفترة (1990-1996)، اتّسمت باضطرابات تضخمية حادة، حيث تجاوز المؤشر الضمني نسبة 20%باستثناء سنة 1993 الذي سجل 16.62% مقارنة بسنة 2010 كسنة أساس، هذا الارتفاع يعود إلى التضخم الجامح الذي عرفته الجزائر خلال التسعينات نتيجة لإلغاء الرقابة على معظم السلع والخدمات من جهة ومن جهة أخري لسياسة الوسع النقدي غير المراقب، وابتداء من سنة 1997 عرف المؤشر الضمني معدلات نمو معقولة كنتيجة للسياسة الصارمة في مراقبة تطور الكتلة النقدية، لتبدأ في الارتفاع مجددا مع بداية الألفية الثانية مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، ذلك أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية، وكذا أسعار البترول، هذا الأمر استمر إلى غاية سنة 2009 حيث انخفض المؤشر بنسبة 11.16% نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت

إلى انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الأورو، وباعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار، ومعظم الواردات مقومة بالأورو، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، ومع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال النصف الثاني من عام 2014، واجهت الجزائر انخفاضًا كبيرًا في مداخليها من المحروقات ما انعكس ذلك سلبًا على المؤشر الضمني، حيث سجل معدلات نمو سلبية في عامي 2014 و 2015، بنسبة -0.3٪ و -6٪ على التوالي ومع ذلك، شهد المؤشر تحسنًا طفيفًا في السنوات التالية، حيث ارتفع بنسبة 1.54٪ في عام 2016 و 6.39٪ في عام 2017 و 6.75٪ في عام 2018.

يُظهر تحليل معدلات التضخم السنوية في الجزائر، من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشر الضمني، بعض التوافق والتشابه في مسار قياس الظاهرة، خاصة خلال الفترات التضخمية الأكثر حدة. وذلك على الرغم من اختلافات في القياسات، ترجع إلى تركيبة السلع والخدمات لكل مؤشر، وصيغة الحساب المعتمدة، واعتماد كل مؤشر على ترجيح بكميات لسنوات مختلفة وأسعار مختلفة.

بشكل عام، يوضح الشكل رقم (5) أدناه، نوع من التوازي والتوافق في اتّجاه المؤشرين، خاصة خلال الفترة الأكثر حدة في التضخم، والتي تمثلت في بداية التسعينيات حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات التضخم، اقترن بزيادة مستمرة في كمية النقود المعروضة، خاصة خلال الفترة من 1991 إلى 1995.

الشكل رقم 5: مقارنة بين تطور كل من مؤشر أسعار المستهلك والمؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

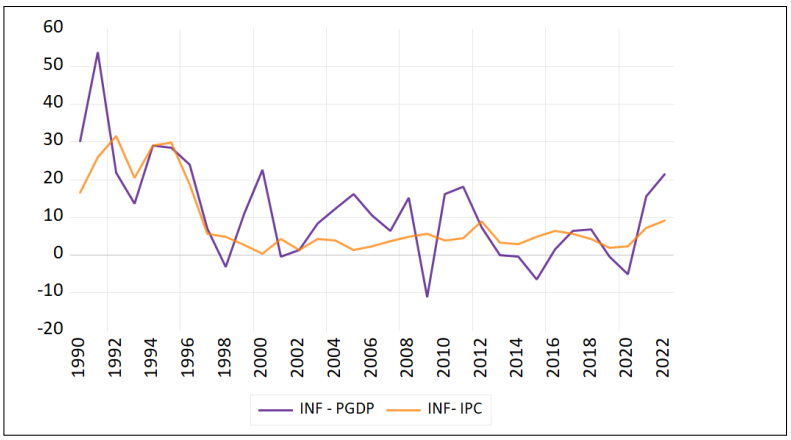

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

المبحث الثاني: تحليل أسباب تراجع القدرة الشرائية في الجزائر للفترة (1990-2022)

يهدف هذا المبحث إلى إجراء تحليل شامل للتغيرات التي طرأت على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، ويشمل هذا التحليل دراسة متعمقة لتطور كل من: المعروض النقدي في الاقتصاد، وحجم النفقات العامة الحكومية، وسعر صرف الدينار الجزائري (سواء الاسمي أو الحقيقي)، بالإضافة إلى معدل التضخم المستورد.

المطلب الأول: تحليل تطور المعروض النقدي والإنفاق الكلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

أولا- تحليل تطور المعروض النقدي: تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، بارتباطها القوي بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت كلها على سياسة عرض النقود[1]، وللتعرف على أهم ما ميز العرض النقدي في الجزائر نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 6 : تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

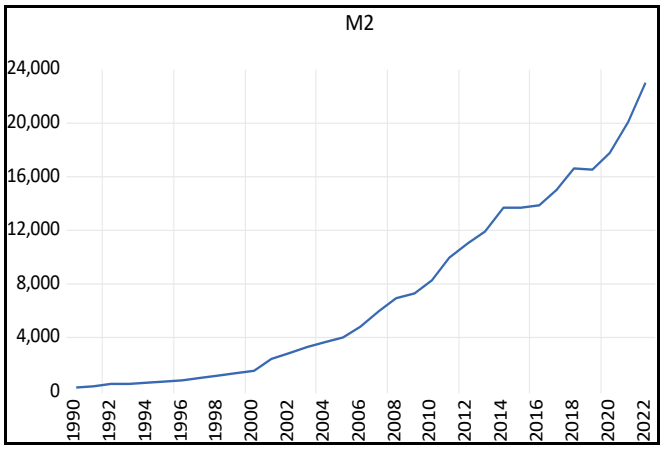

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

1- **الفترة (1990-2000):** مر تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال هذه الفترة بمرحلتين رئيسيتين، تميزت المرحلة الأولى (1990-1994) بسياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان، مما أدى إلى نمو سنوي للنقود تراوح بين 21% و 24%، أما في المرحلة الثانية (1994-

[1] علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 24

2000)، تم تبني سياسة نقدية انكماشية صارمة للحد من التضخم[1]، مما أدى إلى تباطؤ نمو العرض النقدي، حيث تراوحت معدلات نمو الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة بين 10.5% (أدنى مستوى) في سنة 1995 و 13% في سنة 2000، باستثناء سنة 1998 التي شهدت ارتفاعاً استثنائياً بنسبة 47.2%.

2- **الفترة (2001-2009):** شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في عرض النقود بمفهومه الواسع، تراوحت معدلات نموه السنوية بين 11% و 22%، أدى ذلك إلى زيادة إجمالي النقود وأشباه النقود بأربع أضعاف، حيث وصلت إلى 8280 مليار دج سنة 2010، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم إطلاقه في أفريل 2001 والذي خصص له مبلغ بحوالي 07 مليار دولار[2]، ومع ذلك عرفت نهاية هذه الفترة تراجعًا تدريجيًا في معدلات نمو عرض النقود من 21.5% في سنة 2007 إلى 3.12% فقط في سنة 2009، وهو الأدنى منذ أكثر من 20 عامًا، وذلك لسببين رئيسين، السبب الأول وكما أشار إليه تقرير بنك الجزائر هو التأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23 % سنة 2009 مقارنة ب 18 .38 %سنة 2008، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب، حيث انخفضت من 3424.9 .9 مليار دينار سنة 2008 إلى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 أي انخفاض بنسبة 9.05 % مما أثر سلبًا على قدرة البنوك على خلق الائتمان[3].

---

[1] سمية بلقاسمي ، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد 1، 2014 ، ص 19

[2] الطاهر جاليط، مرجع سبق ذكره، ص 98

[3] علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2014، ص 26

3- **الفترة (2010-2022):** شهد عرض النقود في الجزائر خلال العشرية الأخيرة مسارًا تصاعديًا، وإن كان بمعدلات نمو أقل من العقود السابقة. بلغ متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة 9.53%، وهو أقل من المعدلات المسجلة في الفترتين السابقتين.

ما بين سنتي 2010 و 2016، شهدت الكتلة النقدية مسارًا متقلبًا فبعد تراجعها في عام 2009، عادت للنمو في سنة 2010 لتصل إلى 8280.7 مليار دج بنسبة نمو 15.4%. واستمر هذا النمو المطرد حتى سنة 2014 حيث بلغت 13663 مليار دج مدعومًا بارتفاع أسعار المحروقات وتنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو (2010-2014)، ولكن بين سنتي 2015 و 2016، شهدت الكتلة النقدية انخفاضًا حادًا في نموها بسبب الصدمة الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات، مما أدى إلى انخفاض كبير في الموجودات الصافية الأجنبية[1]، إذ قدرت الزيادة السنوية في 2015 و2016 ب 0.3% و 0.8%على التوالي.

خلال سنة 2017، ارتفعت الكتلة النقدية بمعدل 8.38%، مدعومة بشكل أساسي بالقروض التي قدمتها البنوك للدولة، وخاصة بنك الجزائر، ثم ارتفعت الكتلة النقدية بشكل أكبر في سنة 2018، بنسبة 11.10%، لتصل إلى 16636.70 مليار دج، ومع ذلك، في عام 2019، شهدت الكتلة النقدية انخفاضًا حادًا بنسبة 0.8%، بسبب أزمة جائحة كورونا، والتي أدخلت العالم كله في أزمة اقتصادية، ما نتج عنه توقف العديد من البرامج التنموية وبالتالي التوقف عن ضخ أموال جديدة في الاقتصاد، ولكن في سنة 2020، ارتفعت الكتلة النقدية مرة أخرى بنسبة 7.10% لتصل إلى

[1] جمال سويح، بن ثابت علال ، دراسة اثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2016، ص85

17682 مليار دج، وذلك بفضل تحسن رصيد ميزان المدفوعات[1]، ثم إلى 20114 مليار دج سنة 2021 بسبب زيادة صافي القروض للدولة وللاقتصاد [2].

خلال سنة 2022 سجلت الكتلة النقدية نموا بنسبة 14.47%، وبذلك انتقلت من 20053 مليار دج سنة 2021 إلى 22955 مليار دج في سنة 2022، ويرجع هذا النمو الأساسي بشكل أساسي إلى زيادة المجمع النقدي (M1) الناتج عن زيادة الودائع تحت الطلب وبالتالي، فإن النمو الكبير في الودائع تحت الطلب هو العنصر النقدي الرئيسي الذي دفع الكتلة النقدية نحو الارتفاع بمساهمة بلغت حوالي 34,31 % سنة 2022 مقابل مساهمة قدرها 44,62٪ % في سنة 2021.[3]

ثانيا – تحليل تطور قيمة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990–2022): تُجسّد قيمة النفقات العامة دور الدولة المحوري في توجيه وتنشيط الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك جليًا من خلال رصد تطورها التاريخي الموضح في الشكل رقم (7).

الشكل رقم 7: تطور قيمة النفقات العامة خلال الفترة 1990–2020

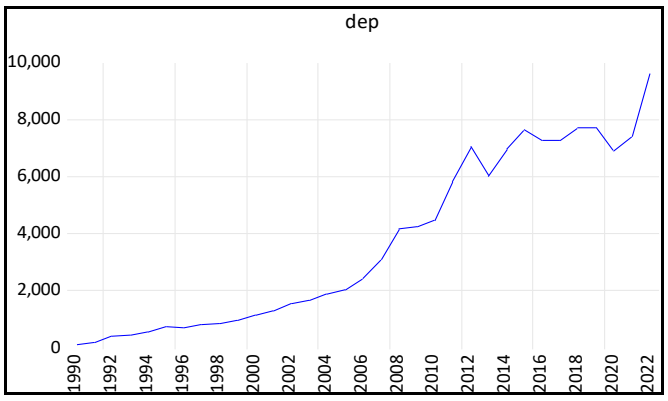

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

[1] يحياوي إيمان، زيزار سمية، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي :دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990–2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9، العدد2، 2023 ، ص 533.

[2] بنك الجزائر: التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي، 2022 ، ص 41 –42

[3] التقرير السنوي 2022، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر بنك الجزائر، ص 46 –47

الفترة 1990-2000: شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة نموًا ملحوظًا، حيث تضاعفت ست مرات تقريبًا بين عامي 1990 و 1999،وتميزت هذه الفترة بمسار تصاعدي شبه مستمر للنفقات، باستثناء انخفاض طفيف في عام 1996.

المرحلة الأولى (1990-1994): وهي تمثل مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع ملحوظ في حجم النفقات العامة، حيث بدأت من 136.500 مليار دج عام 1990 لتصل إلى 566.329 مليار دج عام 1994، نتيجة تبني الدولة الجزائرية للإصلاحات الاقتصادية، ممّا أدى إلى زيادة نفقات التسيير بشكل خاص.

المرحلة الثانية (1995-2000): شهدت هذه المرحلة تقلبات في حجم النفقات العامة، ففي عام 1995 وصلت إلى 759.617 مليار دج، ثم تراجعت إلى 724.609 مليار دج عام 1996 ويعود هذا التراجع إلى توجه الدولة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي[1]، ممّا أدى إلى خفض النفقات العامة، خاصة نفقات التجهيز، بهدف تقليص المديونية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومع ذلك، سرعان ما عادت النفقات العامة للارتفاع بداية من عام 1997، حيث وصلت إلى 845.196 مليار دج، واستمرت في الازدياد بوتيرة منخفضة حتى عام 2000، لتسجل 1178.122 مليار دج. ويعود هذا الارتفاع إلى تبني الدولة مجددًا للإصلاحات الاقتصادية بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ممّا أدى إلى زيادة الإنفاق العام، مع التركيز على ترشيده و تقليص حجمه الكلي[2].

---

[1] سراج وهيبة ، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 1، 2018 ،ص 94

[2] لعطوي جلول ،مرجع سبق ذكره، ص 147

1- **الفترة 2001-2004** : يتضح من خلال الشكل السابق، أن النفقات العامة بالجزائر شهدت ارتفاع معتبر في مستوى حجمها، إذ قدرت بـ 1321.020 مليار دج عام 2001 الى نحو حجم في 1891.769 مليون دج عام 2004، مسجلة زيادة قدرها 570.741 مليار دج ويشير هذا الارتفاع إلى التوجه والانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من قبل الدولة الجزائرية للفترة: 2001-2004، هادفة من وراء ذلك إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر من أجل تحسين القدرة الشرائية للمواطن .

2- **الفترة 2005-2009** : نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-0)، أن النفقات العامة بالجزائر عرفت ارتفاع مستمر في حجمها، حيث سجلت حجم انفاق عام كلي قدر في 2052.037 مليار دج عام 2005 لتبلغ بعدها حجم قدر في: 2453.014 مليار دج، 3108.569 مليار دج 4191.051 مليار دج 4246.334 مليار دج للأعوام 2006 2007، 2008، 2009، على التوالي، ويفسر هذا الارتفاع على الرغم من الأزمة المالية العالمية لعام 2008، إلى توجه الحكومة الجزائرية لتطبيق واستكمال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفراج المالي مشكلا خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم البني التحتية والمنشآت القاعدية. إذ قامت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة إلى اتخاذ تدابير استراتيجية كالتحكم أكثر في تمويل المالية العامة وتنويعها قدر الإمكان، بهدف تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق في مسيرة تنموية مقبولة بمعدلات نمو مستهدفة في حدود 4.6%، مع العمل والإبقاء على استدامتها .

3- **الفترة 2010-2022** : تميزت هذه الفترة بتطبيق برنامج توطيد النمو (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)، حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة لتحقيق أهداف طموحة تشمل تحسين القدرة الشرائية الأفراد، وتطوير البنية التحتية، ودعم التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمة العامة، وإدخال التكنولوجيا الجديدة للاتصال، وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات [1]، انعكس ذلك على قيمة النفقات العامة، حيث ارتفعت من 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 7058.173 مليار دج سنة 2012 مع بداية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي، بعد ذلك شهدت النفقات انخفاضًا طفيفًا في عام 2013، لكنها عادت للارتفاع في حدود 7656.33 مليار دج، سنة 2015، لتصل وتبلغ بعدها حجم قدره 7297.49 مليار دج، 7282.63 مليار دج، 7732.10 مليار دج، 7749.30 مليار دج للأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، لتصل إلى 7899.1 مليار دج سنة 2018، على الرغم من الصدمة التي واجهتها سوق البترول في عام 2015 وسياسة ترشيد الإنفاق الحكومي التي بدأت في عام 2016، رافق هذا الارتفاع في النفقات الحكومية تغير في بنيتها، حيث شهدت النفقات الجارية نموًا متسارعًا مقارنة بنمو النفقات الاستثمارية، ارتفعت حصة النفقات الجارية من إجمالي الإنفاق من 59.5% سنة 2010 إلى 68.5% سنة 2013، ثم انخفضت إلى 60.3% سنة 2015، لتستقر عند حدود 62% حتى سنة 2019، كما يمكن تفسير هذه الزيادة في النفقات الجارية بارتفاع تكاليف الحماية الاجتماعية، والتي تم تخصيصها لتخفيف الضغط الاجتماعي المتزايد في ظل الاضطرابات في مختلف الدول العربية، واستمرار تنفيذ برامج التنمية الطموحة. و ما بين 2020-2022: شهد عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في النفقات العامة بنسبة 10.83% مقارنة بسنة 2019، وذلك راجع لسياسة التقشف وترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الدولة من خلال

[1] سنوساوي صالح، وشان فؤاد ، دراسة تحليلية قياسية لمحددات ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2018)، مجلة التنمية للاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد1، 2022، ص 115 .

الإجراءات المتمثلة في الحد من الإسراف في استخدام الموارد [1] إضافة إلى تراجع عائدات النفط جراء جائحة كورونا ولكن سرعان ما عادت النفقات للارتفاع حيث انتقلت من 7436.100 مليار دج عام 2021 إلى 9660 مليار دج عام 2022 نتيجة الزيادة في التحويلات الجارية.

المطلب الثاني: تحليل تطور معدل التضخم المستورد في الجزائر (1990-2022) :

مع تزايد انفتاح الاقتصاديات العربية النفطية، بما في ذلك الجزائر، على التجارة العالمية، برز دور التضخم المستورد بشكل أكبر، خاصةً مع الارتفاع الكبير في معدلات استيراد السلع والخدمات، ويزيد من حدة هذه الظاهرة في الجزائر حجم تجارتها الخارجية، وتركيبة الواردات بشكل خاص، والتي تخلق بيئة مواتية لانتقال التضخم من الخارج إلى الداخل.

أولا - تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) : يوضح الشكل رقم (8) مسار الواردات الجزائرية ، والذي يمكن تلخيصه في فترتين رئيسيتين:

الشكل رقم 8: تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) :

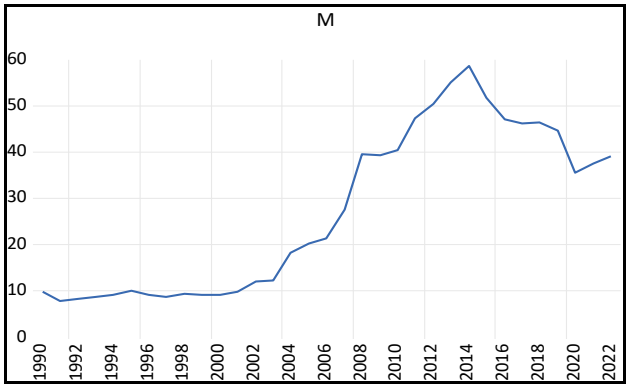

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

[1] بوشيخي احمد ، سالمي رشيد ، تأثير جائحة كورونا على النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11 ، العدد 1، 2022، ص 712

1- الفترة 1990-2014 : شهدت الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014نموًا هائلاً، حيث تضاعفت قيمتها بستة أضعاف، من 9.7 مليار دولار سنة 1990 إلى 58.58 مليار دولار سنة 2014. ويعود هذا النمو الملحوظ إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، نذكر منها[1]:

- ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية: حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين عالميًا للحبوب، حيث تستورد سنويًا 2.5 مليون طن من القمح اللين و 2.6 مليون طن من القمح الصلب، كما تُعد من الدول الرائدة في استيراد السكر، بمتوسط 267.9 مليون دولار سنويًا.

- برامج الاستثمارات العامة الضخمة: منذ عام 2001، أطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية (الإسكان، المياه، الطاقة، الرعاية الصحية) أدى ذلك إلى نمو الطلب على السلع الرأسمالية والمواد الخام، مما ساهم في زيادة الواردات.

- الزيادات في أجور العمال والموظفين: أدت الزيادات في الأجور والتعويضات المختلفة، التي تم تطبيقها بأثر رجعي من عام 2008 وبنسب تراوحت بين 10 و 30%، إلى ارتفاع كبير في كتلة الأجور. ما انعكس ذلك على زيادة الطلب، خاصة على السلع المعمرة مثل السيارات، حيث ارتفعت قيمة السيارات المستوردة بين عامي 2011 و 2012 بنسبة 45.75%.

- انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: وقعت الجزائر في أبريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز حرية تنقل السلع الصناعية وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية أدى ذلك إلى تسهيل دخول السلع الأوروبية إلى السوق الجزائرية، مما ساهم في زيادة الواردات.

[1] لعطوي جلول، مرجع سبق ذكره، ص 126

2- **الفترة 2015-2022:** وبخلاف الفترة السابقة، شهدت هذه الفترة باستثناء سنة 2018 التي عرفت ارتفاع طفيف انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 58.580 مليار دولار في سنة 2014 إلى 51.702 مليار دولار في سنة 2015 و 44.63 مليون دولار في سنة 2019، وذلك على خلفية تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، وهو ما فرض على بنك الجزائر اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في[1]:

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.

- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول.

- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.

- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

شهدت الواردات الجزائرية انخفاضًا ملحوظًا منذ عام 2014، حيث انخفضت من 59.67 مليار دولار إلى 52.64 مليار دولار في عام 2015، ثم إلى 49.44 مليار دولار في عام 2016، واستمرت في التراجع لتصل إلى 48.98 مليار دولار في عام 2017. ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع أسعار النفط منذ عام 2014، مما أدى إلى تقييد استيراد بعض السلع والخدمات، وواصلت

[1] لسبع مريم ، ادبوب سارة ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2021 ، ص 48

الواردات الانخفاض خلال عام 2018 لتصل إلى 48.29 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع شمل بشكل خاص مجموعتي المنتجات الصناعية ونصف المصنعة، بينما حافظت مجموعات المنتجات الأخرى على استقرارها أو شهدت ارتفاعًا طفيفًا[1].

اتّسمت واردات الجزائر من السلع خلال الفترة من 2020 إلى 2022 بتذبذبات ملحوظة، حيث شهدت انخفاضًا ملحوظًا في عام 2020 بمقدار 9 مليارات دولار، ليصل إجمالي الواردات إلى 35.42 مليار دولار، مقارنة بـ 44.63 مليار دولار في عام 2019، ويرجع هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع مجموعات السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات شبه المصنعة، بينما شهدت مجموعتا المواد الغذائية ارتفاعًا طفيفًا[2]، وعلى النقيض من ذلك، شهدت عام 2021 انتعاشًا طفيفًا في الواردات بنسبة 5.39٪، حيث ارتفعت من 35.54 مليار دولار إلى 37.405 مليار دولار، واستمر هذا الارتفاع في عام 2022 بنسبة 4.17٪، ليصل إجمالي الواردات إلى 39.02 مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع بشكل خاص إلى مجموعات المنتجات شبه المصنعة والمواد الأولية والمواد الغذائية، بينما شهدت مجموعات السلع الاستهلاكية غير الغذائية والمعدات الزراعية والصناعية انخفاضًا[3].

تجدر الإشارة إلى أن التموينات الصناعية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم للواردات محتلة المرتبة الأولى، بمتوسط 33.70 % من إجمالي الواردات مما يعكس حيوية القطاع الصناعي و كثافة الاستثمارات الوطنية في بناء الهياكل القاعدية للبلاد و سياسة الاستثمار في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي و فتح الباب أمام القطاع الخاص، وبدرجة أقل من السابقة نجد أن الآلات ومواد التجهيز وقطع الغيار هي الأخرى تمثل جزء هام من الواردات الجزائرية بمتوسط 23.89% من المجموع،

[1] التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص42

[2] التقرير السنوي 2018، بنك الجزائر التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص54

[3] التقرير السنوي 2022، بنك الجزائر التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص87

وتطورت حجم الواردات من هذه السلع وزاد الاحتياج إليها خاصة بعد تبني برامج التنموية بداية مطلع القرن الحالي، خاصة في مخطط الإنعاش الأول، حيث اقتربت نسبة هذه السلع من ثلاث أعشار الواردات، وتتميز هذه السلع بقابلية استقطاب ارتفاع الأسعار فيها إلى السوق المحلية، كونها سلع إنتاجية من خلال رفع تكاليف الإنتاج.

أما الواردات من السلع الغذائية والمشروبات فقد احتلت المرتبة الثالثة، ما يعادل 20.22% من مجموع الواردات، و يرجع ذلك إلى العجز في الإنتاج الفلاحي المحلي الذي لا يلبي زيادة طلب المستهلكين نتيجة للنمو السكاني المتزايد، حيث لا تزيد تغطية الحاجات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30%. و يرجع ذلك أيضاً إلى ضعف القطاع ألفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة من هذه المواد نتيجة سوء التسيير وضعف إنتاجه الراجع إلى عدم التحديث[1]. وفي المرتبة الرابعة نجد أن جانب عتاد النقل يأخذ بمتوسط 11.65 % من الواردات الجزائرية .

ثانيا – مؤشر الانكشاف الاقتصادي: هو مقياس لمدى انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي، يقيس هذا المؤشر تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي من خلال نسبة التجارة الخارجية (مجموع الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة تأثر الأسعار المحلية بتغيرات أسعار الواردات، مما يجعل الاقتصاد أكثر حساسية لاستيراد التضخم يعتبر الاقتصاد منكشفا إذا كانت قيمة المؤشر المتحصل عليها تفوق نسبة 40 %،

[1] نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 6، العدد 2، 2020 ، ص 184

أما إذا كانت النسبة أقل من 40 % يعتبر الاقتصاد منغلق[1]. وفيما يلي ندرج شكلا توضيحيا لتطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم 9 : تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

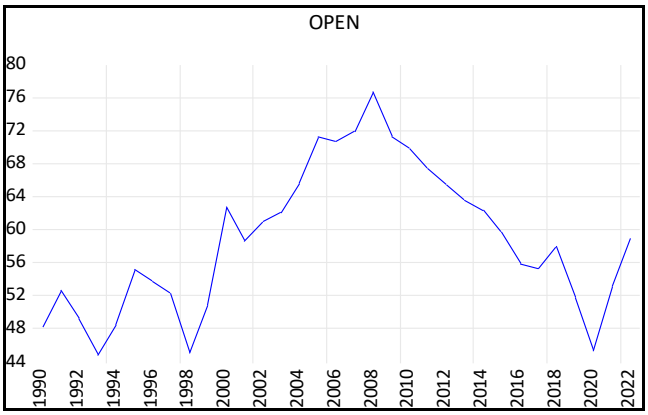

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (9)، نلاحظ أن مؤشر الانكشاف الاقتصادي ارتفع بشكل كبير، حيث تجاوزت معدلاته 50% من الناتج الداخلي في أغلب سنوات الدراسة، بمتوسط 58%، هذا يدل على تبعية كبيرة للاقتصاد العالمي، سواء من ناحية الاستهلاك أو الإنتاج، و محدودية قدرة الطاقات الإنتاجية على تلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية واستيراد التضخم، ومما ساعد في هذا الأمر طبيعة النمط الاستهلاكي وطبيعة السوق الذي يقوم على التوسع في الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي في ظل تزايد الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الجزائري، وتجدر الإشارة إلى القول بأن ارتفاع معدل التضخم المستورد يكون واضحا،

[1] صالح حداد، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (2023-2024)، ص 87

بشكل أساسي، في مجموعة الأطعمة والمشروبات ومجموعة السلع والخدمات الأخرى والتي تنعكس بدورها على معدلات التضخم المحلية وبالتالي القدرة الشرائية للمواطن[1].

ومن خلال الشكل رقم (9)، يتضح أن مسار معدل التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة (1990–2022) تميز بتقلبات ملحوظة، حيث شهد فترات ارتفاع وانخفاض مرتبطة بالعوامل الداخلية والخارجية.

– ارتفاع في التسعينات: شهدت بداية التسعينات ارتفاعًا في معدل التضخم المستورد ليصل إلى 2.3% بين سنتي 1994 و 1995، تزامنًا مع ارتفاع أسعار النفط.

– انخفاض مطلع الألفية: تراجع معدل التضخم المستورد مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة بسبب تراجع أسعار النفط[2].

– ارتفاع مجدد مع ارتفاع أسعار النفط: ومع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بين سنتي 2004 و 2007، ارتفع معدل التضخم المستورد مجددًا من 0.72 % سنة 2004 إلى 0.99% سنة 2007، مدعومًا بارتفاع معدلات التضخم العالمي.

– أعلى معدل تضخم: شهدت سنة 2008 أعلى معدل تضخم مستورد (2.1%)، تزامناً مع أعلى معدل تضخم عالمي (8.9%) خلال فترة الدراسة، وارتفع التضخم المحلي أيضاً في نفس السنة إلى 4.85%.

---

[1] صالح تومي، سليمة لفضل، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي، حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 16، العدد 22، 2020 ، ص 7

[2] يوسفي صلاح الدين، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي، دراسة حالة الجزائر للفترة (1995–2015) ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2018–2019)، ص 107

- استمرار الارتفاع حتى 2012: بقيت معدلات التضخم المستورد مرتفعة نوعاً ما حتى نهاية عام 2012 بمعدل 0.89%. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، حيث تخطي سعر البرميل حاجز 100 دولار للبرميل عام 2012، مما أدى إلى زيادة فاتورة الاستيراد وسهل من انتقال التضخم دولياً.

- انخفاض بعد 2014: بعد عام 2014، انخفض التضخم المستورد مع تراجع أسعار النفط، بينما ارتفع التضخم المحلي خلال نفس الفترة إلى 4.98% سنة 2016، يرجع ذلك جزئيًا إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

- استقرار بعد 2018: بعد عام 2018، اتبعت الجزائر سياسة تقشفية، مع التركيز على ضبط الاستيراد وتنويع الصادرات، أدى ذلك إلى استقرار التضخم المستورد، حيث سجل 0.42% في عام 2020، وهو أدنى مستوى خلال فترة الدراسة، قابلة تراجع في التضخم العالمي أيضًا إلى 1.9% في عام 2020، مع انخفاض معدلات التضخم في الدول الممولة الرئيسية للجزائر، مثل فرنسا والصين[1] .

الشكل رقم 10: تطور معدلات التضخم المحلي والتضخم العالمي خلال الفترة (1990-200)

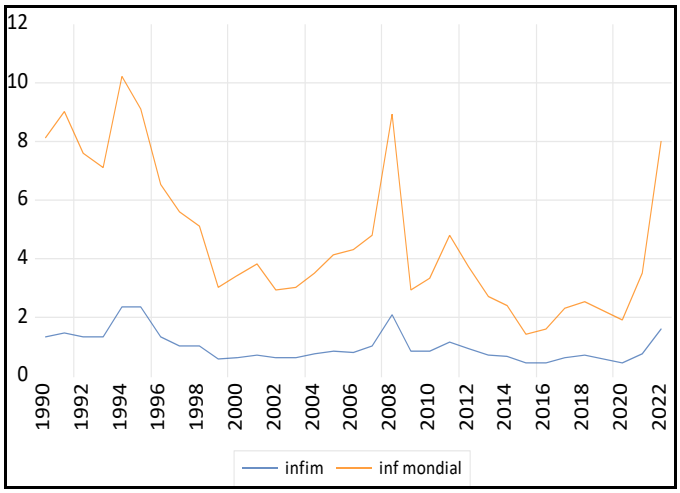

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات البنك الدولي

[1] صالح حداد، مرجع سبق ذكره، ص 123

المطلب الثالث: تحليل تطور سعر الصرف الاسمي و الحقيقي في الجزائر للفترة (1990-2022)

عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تطورات فالجزائر كانت تتبع نظام صرف ثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ليعرف بعدها سعر الصرف نوعا من الاستقلالية أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، بسبب تدهور الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي[1]. وفيما يلي تحليل لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2022).

أولا- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (1990-2022)

الشكل رقم 11 : تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2022)

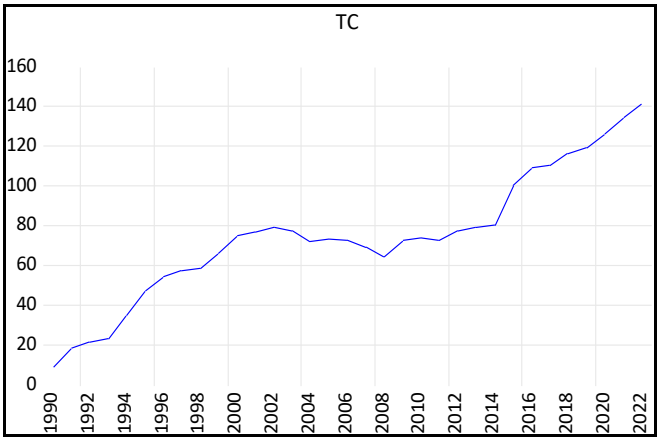

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

يتضح من الشكل (11)، تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2022)، ويمكن أن نلاحظ أن سعر الصرف المتوسط للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة المدروسة، مُؤكداً على تدهور قيمته، ففي سنة 1990،

[1] نادية العقون، سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره ، ص 63

كان سعر الصرف 8.96 دج/دولار، بينما ارتفع إلى 141.99 دج/دولار عام 2022، أي بزيادة قدرها 16.02 مرة.

1- **الفترة (1990-2000):** رغم أن سياسة تخفيض قيمة العملة كانت مرفوضة قبل سنة 1986، إلا أن انخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، وأمام الصعوبات المتزايدة في مجال المالية الخارجية وتحت ضغوطات المنظمات الدولية، فإن السلطات الجزائرية قبلت تخفيض الدينار، أو ما يعرف بالانزلاق التدريجي وعليه انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار في سنة 1991 إلى 18.47 دينار بعد ما كان 8.96 دينار جزائري قبل سنة، أي بمعدل نمو أكبر من 106 %، إثر تخفيض قيمة الدينار للحد من التوقعات التضخمية المترتبة عن انزلاق قيمته، إلا أن هذا الإجراء لاقى معارضة شديدة من أصحاب القرار، مما دفع سعر الصرف الاسمي نحو الاستقرار نوعا ما سنة 1992، بزيادة سنوية بنسبة 18.23 %، وتواصل تخفيض قيمة الدينار بعد ذلك ليصل في أفريل 1994 إلى 40.17 %، في إطار تحقيق التوازنات الخارجية التي كانت من بين أهداف برنامج التعديل الهيكلي[1] .

وابتداء من سنة 1995، عرف أيضا الدينار الجزائري مقابل الدولار انخفاضا مستمرا، حيث انتقل من 47.66 دج/دولار إلى 66.57 دج/دولار سنة 1999 بسبب اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط بسلة

[1] السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2020-2021)، ص 153.

عملات في سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ، إضافة إلي الأزمة البترولية لسنة 1997 [1].

2- **الفترة (2000-2022):** تميزت الفترة ما بين (2000-2007)، باستقرار نسبي في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغ متوسط سعر الصرف 74.60 دج /دولار، ويعود هذا الاستقرار إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ واستقرارها بمتوسط 42.61 دولار للبرميل إلى غاية سنة 2007، ما أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي للجزائر وزيادة احتياطاتها من النقد الأجنبي[2]، واصل بعدها بنك الجزائر سنة 2007 في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية، وفي سنة 2008 انخفضت قيمة الدولار بسبب الأزمة العالمية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار حيث بلغ 64.58 دج/دولار، ليعود سعر صرف الدينار الجزائري إلى الانخفاض مابين سنتي 2009 و 2010 بنسبة 12.49% و 2.39% على التوالي وذلك كإجراء احترازي لحماية الاقتصاد الجزائري من آثار وتداعيات أزمة الرهن[3]، وفي سنة 2011 شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا طفيفا مقابل الدولار حيث بلغ 1.96% مقارنة بـ 2010، منتقلا من 74.39 دج / دولار في سنة 2010 إلى 72.94 دج /دولار في سنة 2011، هذا الاستقرار النسبي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، واجه تحديات كبيرة منذ منتصف سنة 2014، حيث انخفض الدينار الجزائري بشكل حاد

---

[1] المومن عبد الكريم ، اثر تقلبات سعر صرف الدينار على الاستقرار النقدي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1980-2020)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 07، العدد02، 2021، ص 556

[2] مروان حايد ، عبد القادر موزاوي، المصدر الحقيقي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة(1990-2022)، مقاربة نماذج SVAR المقيد على المدى الطويل للاختبار بين الصدمات الاسمية والحقيقية، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد 8، العدد 2، 2022 ، ص 267

[3] موسي بوشنب، اثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 7، العدد2، 2022، ص 645

من 80.58 دج/دولار سنة 2014 إلى 119.35 و 126.78 دج/دولار سنتي 2019 و 2020 على التوالي ،وُصف هذا الانخفاض بأنه نتاج جملة من العوامل، أهمها الأزمة البترولية بدءًا من منتصف سنة 2014، واستكمالا لعملية التعويم والتي بررتها الحكومة الجزائرية بكون تعويم العملة كان جزئيا فقط، والهدف منه كبح ارتفاع فاتورة الواردات وامتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد بالإضافة إلى الوضع السياسي والصعوبات التي تواجهها الشركات الحكومية والخاصة، واعتماد سياسة التمويل غير التقليدي والشروع في تحقيقات الفساد مع مسؤولين ورجال الإعمال بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا وضعف الإنتاجية المحلية[1].

وعلى الرغم من الظروف الدولية المواتية في سنة 2021، التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وانتعاش النشاط الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19.، لم ينجح الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في استعادة قيمته، بل واصل التراجع، حيث بلغ سعر صرف الدولار 135.06 دج/دولار في سنة 2021، ثم ارتفع إلى 141.99 دج/دولار في سنة 2022، مما يمثل تراجعًا مقلقًا للعملة الوطنية[2].

ثانيا- تحليل تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي الحقيقي للدينار الجزائري للفترة (1990-2022):

يُعدّ مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي أداةً قيّمةً لقياس قدرة الاقتصاد الجزائري على التنافس في السوق العالمية، كما يُقدم هذا المؤشر معلوماتٍ جوهرية التي لا يمكن لمؤشر أسعار الاستهلاك توفيرها، حيث يُتيح مقارنةً موضوعيةً بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات العالمية من حيث تنافسية الأسعار في التجارة الخارجية.ويقوم بنك الجزائر بتكريس جهوده على العمل لاستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف، وكذلك باعتباره مؤشر شامل للاقتصاد الكلي

[1] لعطوي جلول، مرجع سبق ذكره، ص 132

[2] التقرير السنوي 2022 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 86

ويتم إنشاء هذا المؤشر على أساس الشركاء التجاريين مع الجزائر[1] .مرّ سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي للدينار الجزائري بعدة مراحل رئيسية نوجزها فيما يلي :

الشكل رقم 12 :تطور سعر الصرف الفعلي الاسمي والفعلي الحقيقي للدينار للفترة (1990-2022)

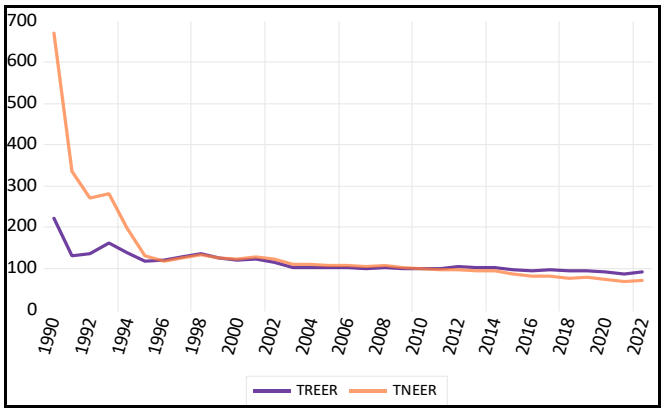

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي

1- الفترة (1990-1999): شهد سعر صرف الدينار الجزائري تقلبات ملحوظة خلال الفترة من 1990 إلى 1999، عاكساً تأثره بالظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، ففي سنة 1990، سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار أعلى مستوياته عند 220.95 دينار، ثم انخفض إلى 131.78 دينار في عام 1991 بعد تخفيض قيمة العملة بنسبة 22٪، وعلى الرغم من ارتفاعه مرة أخرى إلى 162.11 دينار في عام 1993، إلا أن انهيار التوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية، مدفوعاً بتدهور أسعار المحروقات وارتفاع المديونية الخارجية، أدى إلى تراجعه بشكل كبير.[2].

بين عامي 1996 و1997، شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا، نتج عن ذلك تعزيز وضعية التوازن الخارجي للجزائر، حيث ارتفع احتياطي العملة الصعبة من 1.5 مليار دولار في نهاية عام

[1] وافي ميلود، شكوري سيدي محمد، تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي: دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2016)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23 ، العدد2 ، 2020، ص 604

[2] زاوية رشيدة ، بوخاري عبد الحميد، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23، العدد 1، 2020 ، ص 933

1993 إلى 8 مليار دولار في نهاية عام 1997، نتيجة لذلك تحسن سعر الصرف الاسمي الفعلي بنسبة 7.29%، بينما ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 7.95%.[1]

ومع ذلك، سرعان ما عادت أسعار النفط إلى الانخفاض في سنة 1998، مما أثر سلبًا على الاقتصاد الجزائري، وضغط على سعر صرف الدينار[2]، نتج عنه في سنة 1999، تدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي والحقيقي الفعلي بنسبة 5.50% و7.50% على الترتيب.

2- الفترة (2000-2010):

سجل الدينار الجزائري تحسنًا ملحوظًا في قيمته خلال سنة 2001 .فقد ارتفع سعر صرفه الاسمي الفعلي بنسبة 3.49%، بينما ارتفع سعره الحقيقي الفعلي بنسبة 3.17%، وذلك مقارنة بسنة 2000، نتيجة ارتفاع أسعار النفط سنة 2000.

خلال سنة 2002، تدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي والحقيقي الفعلي بنسبة 5.27% و7.28% على التوالي بالمقارنة مع سنة 2001، ويعود ذلك إلى تحسن قيمة اليورو مقابل الدولار، نتج عنه تدهور سعر صرف الدينار مقابل اليورو بنسبة 8.78% ومقابل الدولار بنسبة 3.13% . وفي سنة 2003، استمر اليورو في التعزيز مقابل الدولار في أسواق الصرف الدولية، ولتفادي التأثير السلبي لهذا التحسن على سعر الصرف الحقيقي الفعلي، تدخل البنك المركزي الجزائري بقوة في سوق الصرف لإعادة تصويب سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى المستوى المنخفض المسجل سابقًا. تم ذلك عن

[1] حميد سهير، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، (2021-2022) ص95-96

[2] عنتر بوتيارة، تحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة(1994-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد2، 2021 ،ص246

طريق تخفيض سعر الصرف الاسمي بنحو 9.27%، مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 9.76%.[1]

في عام 2004، شهدت أسعار النفط تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت إلى 38.66 دولار للبرميل مقارنة بـ 29.03 دولار للبرميل في عام 2003. أدى ذلك إلى تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث سجل 72.06 دينار لكل دولار مقابل 77.37 دينار في عام 2003. بينما استمر اليورو في تعزيز قوته مقابل الدولار، مما أدى إلى انزلاق الدينار مقابل اليورو، حيث سجل 89.64 دينار لكل يورو، نتيجة لهذه العوامل، استقر كل من سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدينار الجزائري في عام 2004. بينما في عام 2005، سجل سعر الصرف الفعلي الاسمي نسبة تراجع قدرت بـ 2.58% بسبب تراجع الدينار مقابل اليورو، حيث سجل 91.30 دينار لكل يورو، كما سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي نسبة تراجع قدرت بـ 1.71%، وذلك بفضل التحكم في معدلات التضخم عند مستويات أقل من تلك المسجلة لدى شركاء الجزائر التجاريين[2].

شهد عام 2008 اضطرابات عالمية تمثلت في ارتفاع حاد لسعر صرف الدولار واليورو، وتقلبات قوية في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف الدولية، بالإضافة إلى حالة من عدم اليقين حول مسار معدلات التضخم على المستوى الدولي، خاصة في الدول الشريكة للجزائر، تزامن ذلك مع انخفاض سعر النفط ابتداء من النصف الثاني من نفس السنة، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعزيز سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ب 2.31 % و2.36 %على الترتيب، ومع استمرار

---

[1] حميد سهير، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] وليد فرجاني، دراسة تحليلية لتطور قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا خلال الفترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية ، (2022-2023)، ص 123

انخفاض أسعار النفط في عام 2009، عمل بنك الجزائر على احتواء هذه الصدمة من خلال خفض قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي بنسبة 5.96% مقارنة بسنة 2008. بينما تراجع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 1.92% فقط. وفي سنة 2010 شهد التدهور تحسنا ملحوظا نتيجة الارتفاع الذي طرأ على أسعار النفط.

3- الفترة (2011-2022): في سنة 2012، ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بنسبة 4.82% مقارنة بسنة 2011 .ويعود ذلك إلى ارتفاع فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين[1]. وفي النصف الثاني من عام 2014، انخفضت أسعار النفط وتراجعت معدلات التضخم وسجلت الجزائر نسبة تضخم 2.92%، بينما تراجع التضخم في البلدان الشريكة بوتيرة أسرع[2]،على الرغم من هذه الصدمة الخارجية، تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي في عام 2014 بنسبة 1.10 % مقارنة بسنة 2013.

شهدت سنة 2015 انخفاضًا حادًا في سعر برميل النفط في السوق الدولية[3]، ولتخفيف حدة الصدمة على الاقتصاد الجزائري، انخفض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 24.96% في عام 2015 مقارنة بسنة 2014 .بينما كان انخفاضه أمام اليورو أقل حدة، حيث بلغ 4.07%، ومع ذلك، شهد سعر الصرف الاسمي الفعلي تدهورًا أكبر، بنسبة 9.26 % بينما بلغت نسبة تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي 6.17.%، يعود ذلك إلى توسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين، حيث انخفض معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين للجزائر، بينما اتخذت الأسعار في الجزائر اتجاهًا تصاعديًا بدءًا من الربع الثالث من سنة 2014[4]، بمعنى آخر، على الرغم

[1] Banque d'Algérie: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Rapport 2011, p91

[2] التقرير السنوي2013 ،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص80

[3] Banque d'Algérie: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Rapport 2016, p55.

[4] Banque d'Algérie: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Rapport 2017, p51

من انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن كافيًا لتعويض ارتفاع الأسعار في الجزائر، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

في ظل اتساع فجوة التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، وانخفاض أسعار البترول، وتدهور مستوى التوازن للدينار، انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو في سنة 2016، لكن معدل انخفاضه كان أبطأ من سنة 2015، ظل سعر الصرف الحقيقي الفعلي مستقراً خلال نفس السنة.

سجل سعر صرف الحقيقي الفعلي تحسناً طفيفاً خلال سنة 2017، ولكن في سنة 2018، شهد تراجعاً بنسبة 4.38%، وجاء هذا التراجع بسبب تراجع قيمة الدينار أمام الدولار.

خلال سنة 2019، حافظ سعر الصرف الفعلي الحقيقي على استقراره، نتيجة ارتفاع قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو واليوان اللذين يتم تداول واردات الجزائر تقريبا مقابلهما[1]، بينما عاد للتراجع في بين سنتي 2020 و 2021 نتيجة لتراجع أسعار النفط بشكل كبير وتوسع عجز ميزان المدفوعات.[2]

ميز التحسن في رصيد الموازنة العامة والحساب الجاري الوضعية الاقتصادية سنة 2022 كونها مرتبطة بالأساسيات التي تحدد مستوى سعر الصرف التوازني، أسفر تطور هذان المتغيران بالإضافة الى عوامل أخرى فارقا موجبا بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وقيمته التوازنية. هذا التعزيز في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ترك مجال لبنك الجزائر للتدخل على مستوى سوق الصرف واستعمال سعر الصرف كأداة لمواجهة التضخم[3].

---

[1] عنتر بوتيارة، تحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة(1994-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد2، 2021، ص247

[2] حميد سهير ،مرجع سبق ذكره، ص 298

[3]Banque d'Algérie: Evolution économiques et monétaires en Algérie, Rapport2022, p94.

المبحث الثالث: تخفيض قيمة العملة وانعكاساتها السلبية على القدرة الشرائية في الجزائر

تلجأ العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر، إلى سياسة تخفيض قيمة العملة كأداة لتحفيز الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن نجاح هذه السياسة مشروط بوجود بيئة اقتصادية داعمة، إذ قد تؤدي تقلبات أسعار الصرف، في ظل غياب هذه الشروط، إلى نتائج عكسية، حيث يمكن انخفاض قيمة العملة إلى تفاقم التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يحد القدرة الشرائية للمواطنين.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والأجور.

توجد في الواقع عدة أسباب نظرية تفسر العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والأجور، وترجع بدايات التأصيل النظري لهذه العلاقة إلى المدرسة الكلاسيكية، يرى آدم سميث أن العلاقة بين الطلب على العمالة ومعدل الأجور علاقة طردية، بمعنى آخر، كلما ازداد الطلب على العمالة، ارتفع معدل الأجور، والعكس صحيح ، يفسر سميث هذه العلاقة من خلال مبدأ عرض العمل والطلب عليه، فمع ارتفاع الطلب على العمالة، يزداد التنافس بين أصحاب العمل لجذب العمال، مما يدفعهم إلى رفع الأجور لجذب أفضل المواهب .بينما مع انخفاض الطلب على العمالة، يقل التنافس بين أصحاب العمل، مما يسمح لهم بخفض الأجور. ووفقًا لنظرية آدم سميث، فإن ثبات الأجر الحقيقي يُحدث دورات اقتصادية تتميز بانخفاض الاستثمار وارتفاع سعر الفائدة في الداخل هذا بدوره يجذب

الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من عوائد الفائدة المرتفعة، مما يؤدي إلى زيادة العرض من العملات الأجنبية وارتفاع قيمة العملة المحلية[1] .

✓ يرى آدم سميث أن الطلب على العمالة هو المحرك الأساسي للأجور، وأن ثبات الأجر الحقيقي له تأثيرات على الاستثمار، وسعر الفائدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وقيمة العملة.

ومن منظور كينز في كتابه النظرية العامة النظرية العامة للتشغيل والفائدة، أن تخفيض الأجور يؤدي إلى حلقة إيجابية من النمو الاقتصادي، فمع انخفاض الأجور، تزداد ربحية الشركات، مما يشجعهم على الاستثمار بشكل أكبر، هذا الاستثمار يخلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل وارتفاع الأجور في نفس الوقت، في المقابل يؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب على الأموال، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، ومع انخفاض سعر الفائدة، تصبح العملة أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها[2].

✓ يعتقد كينز أن خفض الأجور يُؤدي إلى حلقة إيجابية من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار ورفع الأجور وخلق فرص العمل، بينما قد يكون له تأثير مؤقت على سعر الفائدة وقيمة العملة.

يستعرض ميلتون فريدمان أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأجور، أي أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة كمية النقود في السوق وذلك لأن زيادة الأجور تزيد من القدرة الشرائية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ولتلبية هذا الطلب، ستحتاج الشركات إلى المزيد من النقود لدفع أجور

---

[1] صليحة بوصوردي، مرجع سبق ذكره، ص 1056

[2] أسماء فيحان العتيبي، نشوى مصطفي على محمد، أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2018 ، ص 33

العمال وشراء المواد الخام وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة عرض النقود في السوق. ووفقًا لفريدان، ستؤدي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية وهذا سيجعل الدولة أقل قدرة على المنافسة في السوق العالمية، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وانخفاض الصادرات ونتيجة لذلك، ستزداد الحاجة إلى العملات الأجنبية، بينما ستنخفض الحاجة إلى العملة المحلية.[1]

✓ تربط نظرية ميلتون فيردمان بين كمية النقود والأجور، وتوضح كيف يمكن أن تؤدي زيادة الأجور إلى ارتفاع كمية النقود وانخفاض القدرة التنافسية للبلد.

كما تشرح نظرية تعادل القوة الشرائية العلاقة بين الأجور الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي بطريقة غير مباشرة عبر تأثير التضخم، ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية، يزداد التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية وذلك بسبب العلاقة العكسية بين التضخم والأجور الحقيقية، فمع ارتفاع التضخم، ترتفع أسعار السلع والخدمات، بينما تبقى الأجور الاسمية ثابتة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للأجور.بعبارة أخرى، عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، تصبح السلع والخدمات المستوردة أكثر تكلفة، مما يزيد من الضغوط التضخمية .وبالتالي، ترتفع أسعار السلع والخدمات المحلية أيضًا، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للأجور[2].

✓ نظرية تعادل القوة الشرائية تربط بين مستويات الأسعار وسعر الصرف بين الدول، تؤثر نظرية تعادل القوة الشرائية على الأجور الحقيقية بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على سعر الصرف.

من خلال ما تم استعراضه يتضح أن العلاقة بين الأجور وسعر الصرف لا تتسم بالبساطة، بل هي علاقة غير مباشرة يربطها التضخم كمتغير وسيط، فمن ناحية تتأثر الأجور بشكل مباشر بمعدل التضخم كلما زاد معدل التضخم، انخفضت القدرة الشرائية للأفراد، مما يدفع إلى مطالبات برفع

[1] أسماء فيحان العتيبي، نشوى مصطفي على محمد، مرجع سبق ذكره، ص 33

[2] صليحة بوصوردي، مرجع سبق ذكره، ص 1057

الأجور ومن ناحية أخرى تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة التكلفة على الشركات، مما قد يدفعها إلى رفع الأسعار، مما يؤدي إلى المزيد من التضخم وهكذا فإن العلاقة بين الأجور والتضخم هي علاقة حلزونية، حيث تؤدي زيادة أحدهما إلى زيادة الآخر.

المطلب الثاني: التداعيات الاقتصادية لخفض العملة على القدرة الشرائية في الجزائر

من خلال تتبع مراحل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، تبين أن السياسة المتبعة هي سياسة تخفيض العملة، وتعني هنا تلك العملية التقنية التي تقوم بها السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات، بمعنى أخر هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات. إن تخفيض قيمة العملة هو بمثابة خط الدفاع الأخير الذي تلجأ إليه الدولة في حال فشل جميع الأساليب الأخرى مثل السياسة النقدية والمالية، تتميز هذه العملية بفعاليتها الكبيرة، لكنها تنطوي على مخاطر كبيرة أيضاً، فمن خلال تخفيض قيمة العملة، تشارك الدولة مشاكلها الاقتصادية مع الدول الأخرى، مما يتطلب موافقة المنظمات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، قبل اتخاذ أي قرار[1].

في الواقع تلجأ الدول عادة إلى خفض سعر صرف عملتها المحلية من اجل علاج اختلال الميزان التجاري و ميزان المدفوعات ككل وتنطلق هذه السياسة من طروحات نظرية تقول إن تخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملات الأجنبية سيرفع من تكاليف المستوردات من السلع والخدمات مقومة بالعملة الوطنية فيتراجع الطلب الوطني عليها وينخفض حجمها ويجعل الصادرات من السلع والخدمات المقومة بالعملة الأجنبية أرخص وبالتالي يزداد الطلب الخارجي عليها، إذا من حيث المبدأ

[1] نادية العقون، سامية مقعاش، مرجع سبق ذكره ، ص 61

قد يساهم تخفيض قيمة العملة الوطنية في معالجة بعض الفروقات مثل العجز في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، إلا أن ذلك متوقف على مجموعة من الشروط والمقومات المتمثلة في النقاط التالية:

- أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية وحرية انتقال عوامل الإنتاج بحيث يتم توفير السلع والخدمات سواء للتصدير أو للسوق المحلية، أي أن تكون مرونة العرض بالنسبة لسلع التصدير وللسلع التي يمكن أن تحل محل السلع المستوردة التي ارتفع سعرها أكبر من الواحد الصحيح.
- أن يتمتع الطلب على الواردات من السلع والخدمات بالمرونة الكافية، أي أن تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح، بحيث ينخفض الطلب المحلى عليها عند ارتفاع أسعارها وبالتالي تقل نسبة السلع المستوردة من مجموع سلع الاستهلاك التي ارتفعت أسعارها بالنسبة للأسعار الداخلية.
- أن يتمتع الطلب على الصادرات بالمرونة الكافية بحيث يزداد الطلب عليها في الأسواق الخارجية عند انخفاض أسعاره وأن لا يكون هناك عوائق غير سعريه تحول دون زيادة الصادرات.
- أن لا تنخفض قيمة عملات الشركاء التجاريين المصدر إليهم في الفترة الزمنية نفسها .
- أن لا يقوم الشركاء التجاريون بوضع إجراءات حمائية جمركية أو غير جمركية ضد صادرات البلد الذي خفض قيمة عملته.
- أن يتوفر لدى البلد المعنى الخبرات الكافية للتسويق الخارجي وإمكانية المنافسة في الأسواق الخارجية[1].

إن الشروط المنوه عنها سالفا قلما تتوافر مجتمعة لدى البلدان النامية و الجزائر على وجه التحديد، فالجهاز الإنتاجي بهذه الأخيرة لا يتمتع بمرونة عالية في الإنتاج ولا في انتقال عوامل الإنتاج

[1] رسلان خضور، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 21 ، المجلد 9، 2000، ص 95[1]

فيما بين القطاعات المختلفة، كما أن المقدرة التصديرية ليست رهنا بالسعر وحده، فالأمر مرتبط بالإجراءات والترتيبات الحمائية التي تقف حجر عثرة أمام زيادة الصادرات، فضلا عن ذلك فإن واردات الجزائر تتسم بعدم إمكانية الاستغناء عنها، لأهميتها الحاسمة في مدخلات العملية الإنتاجية أو الاستهلاكية[1].

إن الحلقة المفقودة في حالة الجزائر أن عملية التخفيض لا تستهدف تقليص أسعار المنتجات المحلية للحصول على ميزة تنافسية سعرية للصادرات وتحسين القدرة الشرائية للمواطن من خلال خفض الأسعار وبالتالي تحقيق كفاية الأجور الحقيقية وما يحدث وفي الواقع، أن عملية تخفيض الدينار الجزائري يتم اللجوء إليه لتصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بمعني التقييم المفرط للدينار وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد[2]، ومواجهة للصدمات النقدية الناتجة أساسا عن فروقات في التوازنات الاقتصادية، وبالتالي اللجوء للاستيراد، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المستوردات من السلع والخدمات الاستهلاكية مقومة بالعملة المحلية بمقدار يزيد عن نسبة التخفيض، إضافة إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الوسيطة المستوردة، خاصة وان قيما كبيرا من المدخلات مستورد، مما أدى إلى ارتفاع المنتجات المحلية التي تدخل في إنتاجها سلع وخدمات مستوردة في ظل عدم مجاراة الأجور الاسمية لارتفاع الأسعار ترافق تخفيض سعر الصرف مع انخفاض الأجر الحقيقي، الذي اثر على القدرة الشرائية وانعكس تراجعا في الإنفاق الاستهلاكي واثر سلبا على مستوى المعيشة لأصحاب الدخول المنخفضة والذي أدى إلى تهميش المزيد من الفئات

---

[1] بوعتروس عبد الحق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر، المجلد 7، العدد 12، 2000، ص72

[2] شريف بودري، جدوي سياسة تخفيض الدينار الجزائري، لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 16 ،2017 ، ص 143

الاجتماعية في ظل ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من معدلات ارتفاع الأجور[1].كما أن الاعتماد شبه الكلي على الصادرات من المحروقات، والتي تتعرض من حين لآخر إلى أزمات انخفاض أسعارها، تُؤدي بدورها إلى انخفاض الاحتياطي من الصرف الأجنبي، يُقلص هذا الانخفاض من إمكانية التحكم في قيمة الدينار في سوق الصرف، مما يدفع السلطات بإصدار العملة الوطنية بدون مقابل (الأساليب غير الشرعية) لمواجهة الطلب على السلع المستوردة، يزيد هذا الأمر التضخم حدة والعملة الوطنية انخفاضًا، والقدرة الشرائية عجزًا بسبب عدم كفاية الأجور الحقيقية، مما يدخلها في حلقة مفرغة من الصعب الخروج منها دون تبني سياسات علاجية حقيقية، ودفع عجلة الجهاز الإنتاجي إلى الأمام[2].

المطلب الثالث: تحليل تطوّر الأجور في الجزائر (1990-2022)

ترتبط الأجور ارتباطا وثيقا بسياسة سعر الصرف في الجزائر، حيث يُفترض في الجزائر أن أي تخفيض في قيمة الدينار يقابله زيادة في الأجور الاسمية لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

سنحلل واقع الأجور في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، في ظل عمليات تخفيض الدينار المستمرة، لتقييم مدى فعالية السياسة الأجرية للدولة ومدى توافقها مع وضعية سعر صرف الدينار، ومدى التزام الدولة بتحقيق التوازن على مستوى الأجر الحقيقي.

يوضح الجدول (3)، بيانات الحد الأدنى للأجور خلال فترة الدراسة، مقومة بالدينار والدولار مع التغير السنوي لكل منهما، وذلك بهدف المقارنة بين الأجر الاسمي والحقيقي، كما يتضمن معلومات حول متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار ونسبة التغير السنوي، إضافة إلى بيانات الرقم القياسي

---

[1] رسلان خضور، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 21 ، المجلد 9، 2000، ص 109

[2] صليحة بوصوردي، مرجع سبق ذكره، ص 1062

للأسعار، للوقوف على أهم محطات التخفيض الحاصلة خلال هذه الفترة وأثرها على الحد الأدنى للأجور وبالتالي، يمكّننا تحليل الجدول من تقييم التغيرات في الحد الأدنى للأجور من منظورين: القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيرات في سعر صرف العملة والتضخم على القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور.

الجدول رقم 3 : تطور الحد الأدنى للأجور في ظل تدهور قيمة الدينار (1990-2022)

السنة	متوسط سعر صرف الدولار / 1دج[1]	نسبة التغير السنوي	الحد الأدنى للأجور بالدولار [2]	نسبة التغير السنوي	الحد الأدنى للأجور بالدولار	نسبة التغير السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك [3]
1990	8,96	_	1000	-	111,64	-	15,52
1991	18,47	106,23	1800	80,00	97,44	-12,72	19,54
1992	21,84	18,21	2000	11,11	91,59	-6,00	25,72
1993	23,35	6,91	2500	25,00	107,09	16,92	31,01
1994	35,06	50,17	4000	60	114,10	6,54	40,01
1995	47,66	35,95	4000	0	83,92	-26,44	51,93
1996	54,75	14,87	4000	0	73,06	-12,94	61,63
1997	57,71	5,40	4800	20	83,18	13,85	65,16
1998	58,74	1,79	5400	12,50	91,93	10,52	68,39
1999	66,57	13,34	6000	11,11	90,13	-1,97	70,20
2000	75,26	13,05	6000	0	79,72	-11,54	70,44
2001	77,22	2,60	8000	33,33	103,61	29,96	73,41
2002	79,68	3,19	8000	0	100,40	-3,10	74,46
2003	77,39	-2,87	8000	0	103,37	2,95	77,63
2004	72,06	-6,89	10000	25	138,77	34,25	80,71
2005	73,28	1,69	10000	0	136,47	-1,66	81,83
2006	72,65	-0,86	10000	0	137,65	0,87	83,72
2007	69,29	-4,62	12000	20	173,18	25,81	86,80
2008	64,58	-6,80	12000	0	185,81	7,29	91,01
2009	72,65	12,49	12000	0	165,18	-11,10	96,24
2010	74,39	2,39	15000	25	201,65	22,08	100,00
2011	72,94	-1,95	15000	0	205,65	1,99	104,52
2012	77,54	6,30	18000	20	232,15	12,88	113,82

[1] بيانات البنك الدولي

[2] الديوان الوطني للإحصائيات

[3] بيانات البنك الدولي

السنة	متوسط سعر صرف الدولار / 1دج[1]	نسبة التغير السنوي	الحد الأدنى للأجور بالدولار [2]	نسبة التغير السنوي	الحد الأدنى للأجور بالدولار	نسبة التغير السنوي	الرقم القياسي لأسعار المستهلك [3]
2013	79,37	2,36	18000	0	226,79	-2,31	117,52
2014	80,58	1,53	18000	0	223,38	-1,50	120,95
2015	100,69	24,96	18000	0	178,76	-19,97	126,74
2016	109,44	8,69	18000	0	164,47	-8,00	134,84
2017	110,97	1,40	18000	0	162,20	-1,38	142,38
2018	116,59	5,06	18000	0	154,38	-4,82	148,46
2019	119,35	2,37	18000	0	150,81	-2,31	151,36
2020	126,78	6,22	20000	11,11	157,76	4,61	155,02
2021	135,06	6,54	20000	0	148,08	-6,14	166,22
2022	141,99	5,13	20000	0	140,85	-4,88	181,62

يُعد الحد الأدنى للأجور مؤشرًا حيويًا لمستوى معيشة المواطنين، عكست مسيرته في الجزائر خلال العقود الماضية تناقضًا صارخًا مع الواقع الاقتصادي المتقلب، فبين سنتي 1990 و 2000، ارتفعت قيمته الاسمية من 1000 إلى 6000 دينار جزائري، لكن هذه الزيادة لم تُواكب الارتفاع المُلفت في مستويات الأسعار، حيث قفز الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 15.52 إلى 70.44. وتُوّج هذا التناقض بانخفاض قيمة الحد الأدنى للأجر المُقوّم بالدولار من 111.64 دولار سنة 1990 إلى 79.72 دولار سنة 2000، بانخفاض بلغ 40%. شهدت الجزائر تباينا في وتيرة تعديل الحد الأدنى للأجور بين عامي 2001 و 2019، فبينما تم تعديله كل ثلاث سنوات بين 2001 و 2011، مع زيادات تراوحت بين 2000 و 3000 دينار جزائري، استقر الحد الأدنى للأجور عند 18 ألف دينار جزائري لثمان سنوات متتالية من 2012 إلى 2019، تزامن ذلك مع ارتفاع قيمة الدولار، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة محدودي الدخل.

في ظل جائحة كوفيد-19، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وتعطل العديد من الوظائف وكمسعى للتخفيف من هذه الأزمة، قامت السلطات بزيادة الحد الأدنى

للأجور إلى 20000 دج في جوان 2020، وهو ساري المفعول إلى يومنا هذا[1].على الرغم من هذه الزيادة، انخفضت قيمة الحد الأدنى للأجر بالدولار الأمريكي من 232.15 دولار إلى 140.85 دولار. يعني هذا التناقض أن المواطن في سنة 2022، بالرغم من زيادة الحد الأدنى للأجر بالدينار، يتقاضى 91.3 دولارًا (39.32%) أقل مما كان يتقاضاه في سنة 2012، بالتالي فإن هذه الزيادة الوهمية في الحد الأدنى للأجور لا تعكس واقع القدرة الشرائية للمواطنين، التي تهاوت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة .

يُظهر تحليل الحد الأدنى للأجور في الجزائر خلال فترة الدراسة تناقضا واضحا بين قيمته بالدينار وقيمته بالدولار، بينما ارتفعت قيمته بالدينار بشكل معتدل، انخفضت قيمته بالدولار بشكل ملحوظ، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

إن زيادة الحد الأدنى للأجور ضرورية للحفاظ على مستوى معيشة لائق للمواطنين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها الجزائر، ما يفرض على السلطات في الجزائر مراجعة الحد الأدنى للأجور بشكل دوري ليتناسب مع التغيرات في قيمة العملة وارتفاع الأسعار.

[1] رحماني رانيا، مناد على أثر الحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1991-2021)، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 09، العدد 02، 2023 ، ص 10

خلاصة:

شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، حيث بلغت ذروتها في التسعينات نتيجة لسياسات نقدية توسعية ونمو في الكتلة النقدية ، كما ساهم العجز المزمن في الميزانية في تفاقم هذه المشكلة، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية ، وعلى الرغم من بعض فترات الاستقرار النسبي، إلا أن التضخم ارتفع مجددا بفعل عوامل متعددة، منها الصدمات الخارجية وارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى عوامل هيكلية مثل ضعف التنافسية وقلة المرونة في الأسواق.

تعد أسعار النفط أحد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الجزائري ، حيث تشكل عائداته حجر الزاوية في تمويل الموازنة العامة ، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تعزيز الإيرادات، ومع ذلك فإن هذا الاعتماد الكبير على عائدات النفط يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. فالانخفاض الحاد في أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، مما يستدعي إجراءات تقشفية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وتؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية. لذا فإن تحقيق تنويع اقتصادي بعيدا عن الاعتماد على النفط يعتبر ضرورة ملحة لتعزيز مرونة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية وضمان استدامة النمو على المدى الطويل. اضافة الى ذلك شهدت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تحولات جذرية، بدءًا من تخفيض قيمته لجذب الاستثمارات الأجنبية بهدف انخفاض معدلات التضخم، إلى تطبيق سياسة التعويم لتعزيز القدرة التنافسية، وعلى صعيد آخر شهد الحد الأدنى للأجور مسارا متناقضا، حيث ارتفعت قيمته بالدينار الجزائري بينما انخفضت قيمته بالدولار الأمريكي بشكل متسارع، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية.

الفصل الرابع

دراسة استجابة القدرة الشرائية لتقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد

بعد التطرق للجانب النظري والتحليلي لسعر الصرف والقدرة الشرائية، سنقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية لقياس أثر تقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية وذلك من خلال دراسة الأثر على مستوي الأجور الحقيقية في للجزائر، حيث سنقوم كمرحلة أولى بتقديم وعرض موجز للنماذج المختارة في دراستنا، مع تعريف كل متغير من متغيراته ، وذلك من خلال حساب مختلف الإحصائيات الوصفية، ثم تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبارات جذر الوحدة التقليدية و اختبارات جذر الوحدة في وجود فواصل هيكلية. ثم كمرحلة ثانية وبعد تحديد النموذج، سنعمد إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد من خلال استخدام منهج اختبارات الحدود للتكامل المشترك، أي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لغرض تقدير مرونات الأجلين القصير والطويل، وبعدها سنطبق منهجية NARDL من خلال افتراض العلاقة الغير خطية بين متغيرات الدراسة، وبشكل أدق اختبار فرضية التناظر في العلاقة بين المتغيرات ثم المقارنة في الأخير بين نتائج المنهجيتين، وأخيرا اختبار السببية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة.

المبحث الأول: تقديم وعرض النماذج المختارة في الدراسة القياسية

بعد استعراضنا للجانب النظري والتحليلي لسعر الصرف والقدرة الشرائية، وللوصول إلى أهداف دراستنا والإجابة على تساؤلاتها، نرى أنّ المنهجية الأنسب والملائمة لمتغيرات دراستنا هي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(Autoregressive Distributed Lag (ARDL ، إضافة إلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية Non-Linear Autoregressive Distributed Lag (NARDL)، حيث نسعى حاليا إلى التطرق والتعرف على هذه المنهجيتن بالإضافة إلى أهم الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهما، وذلك لضمان تطبيقها بشكلٍ سليم.

المطلب الأول: تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

في أواخر سنة 2000 وبداية سنة 2001 نشر Shin Smith, Pesaran[1] بحثهما الشهير المتعلق بمقاربة الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة المتباطئة لاختبار الحدود ، وتختصر بمقاربة PSS (2001) نسبة إلى الباحثين ما يميز هذه المقاربة أنها كسرت كل قيود النمذجة التقليدية للتكامل المشترك التي تفترض شرط الاستقرارية و التكامل من نفس الدرجة للسلاسل المدروسة ما جعلها تصبح ذات شهرة أكاديمية، لأن هذه المقاربة لا تفترض الاستقرارية أو التكامل المشترك من نفس الدرجة بشرط عدم وجود سلاسل مستقرة من الدرجة الثانية، تعتمد منهجية ARDL على اختبار الحدود لمعرفة هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار Bound Test، ثم اختبار معنوية المتغير التابع لمعرفة هل توجد لهذه العلاقة طويلة الأجل دلالة من خلال اختبار t-Bound Test،

[1] Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. j. BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS. journal of APPLIED ECONOMETRICS , vol 16, No 3, 2001 ,pp. 289-326

وككل النماذج تم التطوير في منهجية ARDL، حيث أن النموذج الأول المقدم كانت القيم الحرجة التي يتم الاحتكام إليها خاصة فقط بالعينات الكبيرة، والتي أتت بها مقاربة PSS (2001)، وهذا ما جعلها تتعرض لعديد الانتقادات من طرف الباحثين، حيث تم اشتقاق وتطوير القيم الحرجة إلى العينات أقل حجما تتحدد بسلسة فيها 30 مشاهدة فما أكثر ولا تقبل المشاهدات الأقل من ذلك وهو ما أتى بها بحث Narayan[1]، إلا أن السلاسل ذات حجم عينة صغيرة اقل من 30 مشاهدة بقيت استثناء بعدم إمكانية إجراء اختبار الحدود لتحديد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل منعدمها، ذلك لعدم توفر القيم الحرجة التي يحتكم إليها، إلا أنه ومع تطور البرمجيات وأساليب المحاكاة تم توفير إمكانية اشتقاق القيم الحرجة باستخدام طريقة[2] Bootstrapping، وغيرها من المنهجيات الأخرى[3]، ورغم الإضافات التي قدمت في عملية استخدام منهجية ARDL، إلا أنها قد حافظت على الشروط والفرضيات التي تقوم عليها والتي تتمثل في النقاط الآتية :أولا، يجب أن تتوافق أهداف هذه المنهجية بشكل وثيق مع إشكالية البحث المطروحة. ثانيا، ينبغي أن تكون العلاقة بين المتغيرات ذات اتجاه واحد، أي من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع. ثالثا، يجب أن يكون النموذج مستقرا ديناميكيًا وخاليا من مشاكل التوصيف، كما يجب أن تكون بواقي النموذج المقدر خالية من أي مشاكل قياسية. رابعا، يجب ألا يكون أي من المتغيرات مستقرً بعد الفرق الثاني، وأن تكون المتغيرات المستقلة مستقرة في الفرق الأول أو في المستوى أو كلها في الفرق الأول، بينما يجب أن يكون المتغير التابع مستقراً في الفرق الأول. خامسا، عند استخدام القيم الحرجة لـNarayan ، يجب ألا يتجاوز عدد المتغيرات

[1] Narayan, P. K. Reformulating Critical Values for the Bounds F-Statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji. Victoria 3800, Department of Economics, Australia: Monash University .Discussion Papers(No.02/04), 2004, pp. 3-40

[2] McNown, R., Sam, C. Y., & Goh, S. K. Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration. Applied Economics, vol. 50, No 13,2018 ,pp 1509-1521

[3] رباحي ابراهيم ، جاب الله مصطفي، مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 2، 2022 ، ص 194

المستقلة سبعة متغيرات مع حجم عينة يتراوح بين 30 و80 مشاهدة. أما عند استخدام القيم الحرجة لـ Pesaran، فيجب ألا يتجاوز عدد المتغيرات المستقلة عشرة متغيرات مع حجم عينة كبير. أخيرا، في حالة البيانات السنوية، يشترط أن تكون درجة التأخير القصوى درجتين من الإبطاء.

ويمكن تلخيص خطوات هذه المنهجية كما يلي :

أولا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة: تشترط منهجية ARDL أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة إما عند المستوى، أو عند الفرق الأول، أو مزيج بينهما كما سبقت الإشارة .

ثانيا: تحديد النموذج الأفضل والتأكد من سلامته من المشاكل القياسية: تبدأ هذه المرحلة باختيار العدد المناسب من الإبطاءات من خلال معايير المعلوماتية ثم تحديد مكونات النموذج، أي تحديد ما إذا كان، النموذج بدون ثابت واتجاه، أو بثابت مفيد وبدون اتجاه أو بثابت فقط، أو باتجاه مقيد وبدون ثابت أو بثابت واتجاه ثم بعد ذلك يتم تقدير النموذج، وأخيرا يتم التأكد من سلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال بعض الاختبارات التشخيصية .

ثالثا–اختبارات الحدود (Bounds Tests): يسهم هذا الاختبار في التعرف على ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أم لا. ويجرى على خطوتين كما يلي[1]:

الخطوة الأولى: تقدير معادلة التكامل المشترك التي يمكن صياغتها كما يلي

$$\boldsymbol{\Delta(Y)_t = \sigma_0 + \rho(Y)_{t-1} + \theta_1(X)_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \sigma_i \Delta(Y)_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \gamma j \Delta(X)_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots (1)$$

[1] أحمد محمد حسين ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في إطار نموذج ARDL ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد 24، العدد 1 ، 2023 ، ص 72

حيث أن :

n , m: العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، Δ: الفروق الأولي للمتغيرات، σ_0: معلمة الحد الثابت، ρ,θ_1: معلومات وليست معالم الأجل الطويل، $\gamma j\sigma_i$, : معالم الأجل القصير،ε_t: حد الخطأ العشوائي، t: الفترة الزمنية، وتستنتج معالم الأجل الطويل من معلومات الأجل الطويل من خلال المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{\beta_i = \frac{-\theta_i}{\rho}}$$

حيث β_i تعبر عن معلمة الأجل الطويل للمتغير المستقل.

الخطوة الثانية: إجراء اختبار الحدود (The Bound Testing Approach)، والذي يستند على اختبار F (اختبار Wald)، والذي يختبر فرضية عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات: $\boldsymbol{H_0: \rho = \theta_1 = 0}$ ، مقابل وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات: $\boldsymbol{H_1: \rho \neq \theta_1 \neq 0}$، وتحسب قيمة إحصائيةF وفق الصيغة الآتية:

$$\boldsymbol{F = \frac{\frac{(SSeR - SSeu)}{M}}{\frac{SSeu}{(n-k)}}}$$

حيث: $SSeR$: مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد، $SSeu$: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد، M: عدد معلمات النموذج المقيد، k: عدد المتغيرات، n: حجم العينة.

وحيث إن هذا الاختبار يستخدم حدودًا حرجة دنيا عند رتبة التكامل الأدنى I(0)، وحدود حرجة قصوى عند رتبة التكامل الأعلى I(1) أمام كل مستوى من مستويات المعنوية (1%، 5 %، 10%)، وتُقارن قيمة F بالقيم الحرجة المقابلة، وهنا لدينا ثلاثة احتمالات إما أن تقع قيمة F بين القيمتين الحرجتين أو تكون أقل من الحد الأدنى؛ أو تكون أعلى من الحد الأقصى، في الحالة الأولى لا نستطيع الحسم ونقول بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي الحالة الثانية نقول بوجود تكامل

مشترك ولكن قد يكون ضعيفًا؛ أما في الحالة الثالثة نقول بوجود تكامل مشترك قوي ، وبعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك نبحث عن مدى منطقية تلك العلاقة، فهي إما أن تكون منطقية أو غير منطقية، من خلال اختبار الحدود (T-Bounds Test) حيث إن فرض العدم هنا هو أن علاقة التكامل المشترك غير منطقية، فإن كانت قيمة t كبيرة بما يكفي نستطيع القول بأن معامل التصحيح (ECt) معنوي بدرجة كبيرة، ونرفض فرض العدم، ونقول بأن العلاقة منطقية. أما إن كانت قيمة t صغيرة نستطيع القول بأن معامل التصحيح غير معنوي، ولا نستطيع أن نرفض فرض العدم ونقول بأن العلاقة غير منطقية[1].

رابعا- تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج (ARDL): يساعد هذا النموذج في تقدير معلمة تصحيح الخطأ قصيرة الأجل، وكذلك التعرف على الآثار قصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ويمكن تقدير هذا النموذج في إطار نموذج ARDL من خلال المعادلة رقم (2) التالية:

$$\boldsymbol{\Delta(Y)_t = c + \sum_{j=1}^{p} \gamma_j \Delta(Y)_{t-1} + \sum_{j=0}^{q} w_j \Delta(X)_{t-j} + \varphi(EC)_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)}$$

حيث أن :

Δ : الفرق الأول للمتغيرات، φ : معلمة حد تصحيح الخطأ الذي يجب أن يكون سالب في إشارته ومعنوي حتى نستطيع القول بأن هناك إمكانية لتجاوز الأخطاء قصيرة الأجل من أجل العودة إلى الوضع التوازني، w_j ,γ_j : معالم الأجل القصير، ε_t : حد الخطأ العشوائي، t : الفترة الزمنية

[1] محمود عبد التواب عرفة، قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلى على قطاع الزراعة المصري باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء ،المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1 ، العدد 4، 2022 ،ص61.

المطلب الثاني : تقديم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية (NARDL)

قام [1] (Shin, et al., 2014) بتطوير منهجية ARDL التي كانت تفترض أن العلاقة بين المتغيرات هي علاقة خطية، هذا الافتراض هو افتراض عشوائي ليس مبنياً على حقائق أو أدلة تجريبية مقدماً منهجية NARDL أو أسلوب الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي، وذلك من خلال تطبيقه على العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وذلك في الفترة بين عامي 1982 إلى 2003 وقد توصلت نتيجة الدراسة إلى أن هناك أدلة قوية على عدم التماثل في الأجل الطويل بين البطالة والناتج، وهو ما يوفر دليلا علميا وعمليا على أن البطالة أكثر استجابة للناتج في حالة الكساد عنها في حالة الرواج. ومن هنا انطلقت الأدبيات الاقتصادية في إعادة تحليل العلاقات الاقتصادية وفقا المبدأ عدم التماثل.

ولا تختلف شروط تطبيق منهجية ARDL عن شروط تطبيق منهجية NARDL كثيرا، حيث تمتاز هذه الأخيرة بشرط إضافي وهو وجود متغير واحد على الأقل من المتغيرات المستقلة يمكن تقسيمه إلى متغيرين اثنين جزئيين، الأول يمثل الصدمات الموجبة للمتغير الأصلي، أما الثاني فيمثل الصدمات السالبة للمتغير الأصلي ، مع إجراء اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير و الطويل. وتتمثل خطوات تطبيق منهجية NARDL في الآتي:

أولا: نفترض أن هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة ولو يكن من الرتبة الأولى وهما، ويمكن تفكيك عناصرها كما يلي:

$$\boldsymbol{X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{3})$$

[1] Shin Y, Yu B, Greenwood M, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, Econometric Methods and Applications, New York, 2014, pp. 281-314.

وعليه فان دالة التكامل المشترك تصبح كالآتي:

$$\boldsymbol{Y_t = \alpha + \beta^+ x_t^+ + \beta^- x_t^- + u_t} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{4})$$

حيث أن u_t حد الخطأ العشوائي، كما أن β^- ،β^+ تمثل معاملات الأجل الطويل غير المتماثل ويتم حساب X_t^+ و X_t^- كالآتي:

$$\boldsymbol{X_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^+ = \sum_{j=1}^{t} max(\Delta X_j, 0)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{5})$$

$$\boldsymbol{X_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta X_j^- = \sum_{j=1}^{t} max(\Delta X_j, 0)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{6})$$

أي أن المجموع الجزئي للتغير الموجب في(X) يرمز له بالرمز X_t^+ ويمثل المجموع التراكمي للقيم الموجبة، والمجموع الجزئي للتغير السالب في(X) يرمز له بالرمز X_t^+ ويمثل المجموع التراكمي للقيم السالبة. وبذلك فان منهجية (NARDL) تكتب كالآتي:

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu - \rho y_{t-1} + \theta^+ x_{t-1}^+ + \theta^- x_{t-1}^-}$$
$$\boldsymbol{+ \sum_{j=0}^{p} \alpha_j \Delta y_{t-1} + \sum_{j=0}^{q} \left(\pi_j^+ \Delta x_{t-j}^+ + \pi_j^- \Delta x_{t-j}^-\right) + e_t} \dots\dots (\mathbf{7})$$

وبالتالي فإن ρ,θ^+,θ^- تمثل معاملات عدم التناظر في الأجل الطويل، $\pi_j^+,\pi_j^-\alpha_j$, : تمثل معاملات عدم التناظر في الأجل القصير .

p , q :العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني، Δ: الفروق الأولي للمتغيرات، u: معلمة الحد الثابت، ρ,θ^+,θ^-: تمثل معاملات عدم التناظر في الأجل الطويل، $\pi_j^+,\pi_j^-\alpha_j$, : تمثل معاملات عدم التماثل في الأجل القصير، e_t: حد الخطأ العشوائي، t: الفترة الزمنية .

ثانيا: بعد اختيار فترة الإبطاء المثلى وفق معيار AIC أو SC يتم تقدير نموذج NARDL واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبار الحدود لفيشر

وستودنت، حيث تنص فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة طرف فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ(F) أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإنه يتم قبول فرض العدم .ولإجراء اختبار علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تتم صياغة الفروض كالتالي:

فرضية العدم : لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات

$$\boldsymbol{H_0: \rho = \theta^+ = \theta^- = 0}$$

الفرضية البديلة : توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات

$$\boldsymbol{H_1: \rho \neq \theta^+ \neq \theta^- \neq 0}$$

وفي حالة رفض الفرضية الصفرية فذلك يدل على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، ومنه نقوم بتقدير معادلة الأجل الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS عبر الصيغة التالية:

$$\boldsymbol{Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{m} \theta_j Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \tau_j^+ x_{t-j}^+ + \sum_{j=0}^{z} \tau_j^- x_{t-j}^- + e_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

حيث تمثل كل من τ_j^+, τ_j^- معلمات الأجل الطويل غير المتناظرة، وتشير n , z إلى فترات الإبطاء، e_t يمثل حد الخطأ العشوائي.

ومن ذلك يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطى وفقا لـ (shin , al, 2014) وهو ما يطلق عليها NARDL كالآتي:

$$\boldsymbol{\Delta Y_t = c + \sum_{j=1}^{p} \varphi_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{q1} \omega_j^+ \Delta X_{t-j}^+ + \sum_{j=0}^{q2} \omega_j^- \Delta X_{t-j}^- + \psi ECT_{t-1} + e_t} \ldots\ldots (9)$$

حيث إن :

ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ الذي يجب أن يكون سالب في إشارته ومعنوي حتى نستطيع القول بأن هناك إمكانية لتجاوز الأخطاء قصيرة الأجل من أجل العودة إلى الوضع التوازني، وهذا يؤكد على

وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل . كما أن ψ يشير إلى معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل، بينما تمثل ω_j^+ , ω_j^- المقدرات غير تناظرية في الأجل القصير.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نميز حالة عدم التماثل والتي يقصد بها أنه يوجد تأثير مختلف وغير متشابه للمتغير المستقل على المتغير التابع، بمعنى وجود آلية تأثير مختلف على المتغير التابع عند اختلاف سلوك ارتفاع أو انخفاض المتغيرات المستقلة عبر الزمن. ومن جهة أخرى هناك من يربط عدم اختبار التمثال بالخطية فيقول بأنه في حالة وجود عدم تماثل بين المتغيرات فذلك يعني وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات، والعكس صحيح حيث أنه إذا كان هناك حالة تماثل بين المتغيرات فيمكن القول بوجود علاقة خطية بين هذه المتغيرات ، ويمكن صياغة فرضيات اختبار عدم التماثل في المدى الطويل كالتالي: فرضية العدم : الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير X لها تأثير متناظر على المتغير Y في الأجل الطويل (توجد علاقة خطية بين المتغيرات في المدى الطويل)؛ $H_0: \theta^+ = \theta^-$

الفرضية البديلة : الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير X لها تأثير غير متناظر على المتغير Y في الأجل الطويل (توجد علاقة غير خطية بين المتغيرات في المدى الطويل)؛ $\boldsymbol{H_1: \theta^+ \neq \theta^-}$

أما بالنسبة لاختبار عدم التماثل في الأمد القصير فيمكن صياغة فرضيات الاختبار كالتالي:

فرضية العدم : الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير X لها تأثير متناظر على المتغير Y في المدى القصير (توجد علاقة خطية بين المتغيرات في الأجل القصير)؛ $\boldsymbol{H_0: \sum_{i=0}^{q_1} \omega_i^+ = \sum_{i=0}^{q_2} \omega_i^-}$

الفرضية البديلة : الصدمات الموجبة والسالبة للمتغير X لها تأثير غير متماثل على المتغير Y في الأجل القصير (توجد علاقة غير خطية بين المتغيرات في الأجل القصير)؛ $\boldsymbol{H_1: \sum_{i=0}^{q_1} \omega_i^+ \neq \sum_{i=0}^{q_2} \omega_i^-}$

المطلب الثالث : تقديم أهم الاختبارات المرتبطة بمنهجيتي ARDL وNARDL

بعد استعراضنا لمنهجيتي ARDL و NARDL لاحظنا أن كلتا المنهجيتين تتطلبان إجراء سلسلة من الاختبارات قبلية وبعدية لضمان صحة التقدير، وتشمل هذه الاختبارات ما يلي:

أولا- اختبار الاستقرارية في وجود فواصل هيكلية : تهدف خطوة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف معرفة رتبة تكامل هذه السلاسل، وذلك بهدف تفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، بالإضافة إلى تحديد النموذج القياسي الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يتم ذلك عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة، وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات، يتم أولها بدون ثابت واتجاه عام، ويجرى الثاني بثابت فقط أما الثالث فيجرى بثابت وباتجاه عام، وتعتمد الدراسات التجريبية على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة السلاسل قيد الدراسة من حيث احتوائها على ثابت أو اتجاه عام من عدمه، وبما أن معظم السلاسل الزمنية الماكرو مالية تتميز بوجود تغيرات هيكلية الأمر الذي يجعل الاختبارات المعروفة للكشف عن جذر الوحدة غير كافية لتحديد درجة استقرارية السلاسل كاختبار ADF (1979) Augmented Dickey-Fuller، الذي يستند على عملية انحدار ذاتي من الدرجة الأولي، وكذلك اختبار PP (1988) Phillips & Perron ، و الذي يستند على نموذج ADF مع استخدام إحصائيات اختبار معدلة بطريقة غير معلميه[1] . فوجود تغير هيكلي واحد أو أكثر يؤدي إلى تحيز الاختبار إلى قبول فرض العدم القاضي بوجود جذر وحدة رغم صحة الفرض البديل الذي يقضي بالعكس، ويؤكد ذلك كل من perron[2] و Shaeri & Katirciogl[1] ، ونتيجة

[1] بلهوشات محمد الأمين ، فوزي محيريق ، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 13 ، العدد 1، 2020 ، ص 85

[2] Perron P, the Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis, Econometrica, 57(6), 1989, pp. 1361-1401.

لذلك ظهرت عدة اختبارات جديدة تهتم بدراسة جذر الوحدة مع الأخذ في الحسبان وجود فواصل هيكلية نجد من بينها:

1- اختبار جذر الوحدة في وجود انقطاع هيكلي واحد (1992) Zivot ,Andrews : يعتبر اختبار المقطع الداخلي الهيكلي لـ (Zivot ,Andrews.1992) اختبار مرحلي يستعمل كل العينة كما يستعمل مختلف المتغيرات الوهمية عند كل تاريخ ممكن للمقطع، ويحدد تاريخ المقطع لما تكون الإحصائية (t) من اختبار جذر الوحدة (DF) في أدنى قيمتها وبالنتيجة يتم اختار تاريخ المقطع لما يكون قبول فرض العدم اقل احتمال ممكن [2]، وصيغة الاختبار مبنية على افتراض وجود فاصل هيكلي واحد فقط في الفرضية البديلة وغيابه في الفرضية الصفرية، مع افتراض أن تاريخ الانكسار غير معروف ويجب تقديره أثناء إجراء الاختبار أي يتم تحديد تاريخ الانكسار من الداخل ،معتمدا في ذلك على ثلاثة نماذج تسمح بكشف وجود أو غياب فاصل هيكلي واحد فقط وهي:

النموذج الأول يعبر عن وجود كسر هيكلي في القاطع، النموذج الثاني يعبر عن وجود فاصل هيكلي في الاتجاه العام وأخيرا النموذج الثالث الذي يجمع بين النموذجين الأوليين ويسمح بالتغير في القاطع والاتجاه ويمكن كتابة النماذج السابقة كالتالي:

---

[1] Sheri K, Katiricioglu S, The nexus between oil prices and stock prices of oil, technology and transportation companies under multiple regime shifts. Economic research, 31(1), 2018, pp 681-702.

[2] بوشة محمد ، عرقوب نبيلة ، رشيد ساطور، بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ، دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبارات المقاطع الهيكلية المتعددة ، للفترة 1980-2017 ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 23 ، العدد 2، 2020 ، ص 655

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta_1 du_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{10})$$

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \gamma_1 dt_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{11})$$

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta_1 du_t + \gamma_1 dt_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots (\mathbf{12})$$

بعد ذلك قام [1] Lumsdaine & Papel بتطوير هذا الاختبار ليشمل فاصلين هيكلين بسبب أن معظم السلاسل الزمنية والمتغيرات الاقتصادية تتعرض لأكثر من كسر هيكلي واحد معتمدا على ثلاثة نماذج كالتالي:

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta_1 du_{1t} + \theta_2 du_{2t} + \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{13})$$

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta_1 du_{1t} + \theta_2 du_{2t} + \gamma_1 dt1_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots\ldots (\mathbf{14})$$

$$\boldsymbol{\Delta y_t = \mu + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta_1 du_{1t} + \theta_2 du_{2t} + \gamma_1 dt_{1t} + \gamma_2 dt_{2t} \sum_{j=1}^{k} d_j \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t} \ldots (\mathbf{15})$$

حيث يمثل du_{1t} و du_{2t} متغيرات وهمية لمتوسطات التغير أو التحول، dt_{1t} و dt_{2t} متغيرات تحول الاتجاه التي تحدث في الأوقات TB1 و TB2 (TB2 > TB1+2) وتعرف المتغيرات السابقة كالتالي :

$$du1_t = \begin{cases} 1 & \text{اذا كان } t > TB1 \\ 0 & \text{باقي الحالات} \end{cases} \quad \text{و} \quad du2_t = \begin{cases} 1 & \text{اذ كان } t > TB2 \\ 0 & \text{باقي الحالات} \end{cases}$$

[1] Lumsdaine R, Papell DH, Multiple Trend Breaks and the Unit-Root Hypothesis, the Review of Economics and Statistics, 79(2), 1997, pp. 212-218

$$du1_t = \begin{cases} t - TB1 \text{ اذا كان } t > TB1 \\ \text{باقي الحالات } 0 \end{cases} \quad \text{و} \quad du2_t = \begin{cases} t - TB2 \text{ اذ كان } t > TB2 \\ \text{باقي الحالات } 0 \end{cases}$$

يمكن ملاحظة أن النموذج الأول يسمح بفاصلين هيكلين في القاطع، بينما النموذج الثاني يسمح بفاصلين في القاطع وفاصل هيكلي واحد في حد الاتجاه، في حين يشمل النموذج الثالث على فاصلين هيكلين في القاطع واثنين آخرين في حد الاتجاهين .[1]

2- اختبار جذر الوحدة في وجود انقطاعين هيكلين[2] Lee and Strazicich (2003)

الاختبارات الداخلية السابقة المشار إليها أعلاه تفترض عدم وجود انقطاعات تحت جذر الوحدة العدم. نظرا لعدم وجود انقطاعات في ظل فرضية العدم لجذر الوحدة، فقد يكون هناك ميل لهذه الاختبارات لاقتراح دليل على الاستقرار مع الانقطاعات الهيكلية.

لا يسمح اختبار Lee and Strazicich ذو الانقطاعات الثنائية بتحديد الانقطاعات داخليا من البيانات فحسب، بل يسمح الانقطاعات بموجب كل من فرضية العدم والبديلة، وعليه ومن أجل إذا التعامل مع أوجه القصور هذه طور Lee و Strazicich، الحد الأدنى من اختبار جذر وحدة مضاعف لاغرانج LM مع انقطاعات هيكلية واحدة واثنين كبديل[3] لاختبار Zivot and Andrews واختبار Lumsdaine and Papell

وبشكل عام، يمكن صياغة فرضيات اختبار جذر الوحدة مع الأخذ بعين الاعتبار فواصل الهيكل على النحو التالي:

---

[1] عبد اللطيف حمريط، محددات الطلب على العمالة في الجزائر : دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر (2020-2021)، ص 249 -250

[2] Lee J, Stazicich M, Minimum Lagrange Multiplier Unit Root Test with Two Structural Breaks, the Review of Economics and Statistics, 85(4), 2003, pp. 1082-1089

[3] بن حامد كمال، زاهوي خيضر، أثر الصدمات والتغيرات الهيكلية على التغير المناخي، دراسة حالة دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا ،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 7، العدد1، 2023 ، ص 54

فرضية العدم: عدم ثبات المتغير مع وجود فواصل هيكلية، بمعنى آخر، يوجد جذر وحدة في السلسلة الزمنية مع وجود فواصل هيكلية.

الفرضية البديلة: ثبات المتغير مع وجود فواصل هيكلية، بمعنى آخر، لا يوجد جذر وحدة في السلسلة الزمنية مع وجود فواصل هيكلية.

ثانيا- الاختبارات التشخيصية لمنهجيتي ARDL وNARD : قبل تطبيق هذه المنهجيتين في التحليل القياسي والاقتصادي، لا بدّ من إجراء بعض الاختبارات التشخيصية على النموذج محل الدراسة، وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات تشمل اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، حيث يمكن التحقق من ذلك باستخدام عدة اختبارات منها اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Tes، إضافة إلى فحص ثبات تباينات البواقي باستخدام عدة اختبارات منها Heterosteadacity Test ARCHE، علاوة على ذلك اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك باستخدام اختبار Jarque-Bera Test، واختبار الشكل الداني للنموذج باستخدام اختبار Ramsy Reset Test

كما أكد Bahmani –Oskooee[1] أن وجود علاقة تناظر تكامل بين المتغيرات لا يعني استقرار المعلمات المقدرة، ومن ثم ينبغي التأكد من استقرارها قبل تفسير نتائج النموذج، وتقوم الدراسة الحالية باستخدام كل من اختبار المجموع التراكمي Cumulative Sum (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي للمربعات Cumulative Sum of Squares (CUSUMSQ) الذي قدمه Brown et al[2]، حيث يتم رسم منحنى لأخطاء النموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، مع فترة ثقة 95%، لاختبار فرضية العدم بأن المعلمات المقدرة غير مستقرة. فإذا وقع منحنى الأخطاء ضمن

[1] Bahmani-Oskooee, M. & Chomsisengphet, S. (2002). Stability of M2 money demand function in industrial countries. Applied Economic 34

[2] Brown, R., Durbin, J. & Evans, M. o(1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. Journal of the Royal Statistical Society: Series B 37 (2).

الحدود الحرجة لفترة الثقة طوال فترة الدراسة، فينبغي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، مما يعني استقرار معلمات النموذج المقدر، دون الحاجة إلى تقسيم فترة الدراسة لفترات فرعية. أما إذا وقع منحنى الأخطاء خارج الحدود الحرجة لفترة الثقة في بعض فترات الدراسة، فلا يمكن رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، وتكون معلمات النموذج المقدر غير مستقرة. ومن ثم، ينبغي تقسيم فترة الدراسة إلى فترات فرعية تكون فيها المعلمات المقدرة مستقرة.

المبحث الثاني : التقديم الوصفي و اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة

تهدف هذه المرحلة إلى وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وذلك من خلال دراسة تجانسها واستقرارها عبر الزمن، بهدف تفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، وذلك بيانيا من خلال التوقع البياني لمشاهدات السلسلة عبر الزمن بالاعتماد على كل من المنحنى البياني ومعاملات دالة الارتباط الذاتي، أما إحصائيا فقد تم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة مع وبدون وجود تغيرات هيكلية .

المطلب الأول : التقديم الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

للحصول على فكرة شاملة عن متغيرات الدراسة، سيتمّ استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي، والتي تقدم ملخصا مبسطا لقيم هذه المتغيرات في صيغتها الأصلية واللوغاريتمية خلال فترة الدراسة الموضحة في الملحق رقم (1) و(2)، وتشمل هذه المقاييس الوسط لوصف النزعة المركزية، الانحراف المعياري لوصف التشتت، القيمة العظمى والدنيا لكل متغيرة، إضافة إلى عدد المشاهدات، كما يمكن تلخيص متغيرات الدراسة والرمز الدال عليها ومصدر البيانات في الجدول رقم (07)، أدناه :

الجدول رقم 4: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الوحدة	الرمز	مصدر البيانات	الفترة
الأجر الحقيقي	دينار جزائري	SR	الديوان الوطني للإحصائيات، قاعدة بيانات البنك الدولي،	2022-1990
العرض النقدي	مليار دج	M2	قاعدة بيانات البنك الدولي	2022-1990
الإنفاق الكلي	مليار دج	DEP	قاعدة بيانات البنك الدولي	2022-1990
سعر صرف الدينار	دينار/دولار	TC	قاعدة بيانات البنك الدولي	2022-1990
التضخم المستورد	%	INFIM	قاعدة بيانات البنك الدولي	2022-1990

المصدر : من إعداد الطالب

يضم الجدول رقم (4) بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اختيارها لدراستها، إذ تمّ اختيار هذه المتغيرات والتي تشمل العرض النقدي (M2)، والإنفاق الكلي (DEP)، وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (TC)، ومعدل التضخم المستورد (INFIMP)، على أساس الدراسات السابقة، وذلك بهدف قياس تأثيرها على المتغير التابع، وهو الأجر الحقيقي (SR)، وللتعرف على خصائص هذه المتغيرات، تمّ استخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي بهدف وصف تطور قيم هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

أولا -التقييم الوصفي للمتغيرات الأصلية: يوضح الجدول التالي توصيف متغيرات الدراسة الأصلية من حيث النزعة المركزية والتشتت.

الجدول رقم 5: نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الأصلية

المتغيرات	القيمة الدنيا	القيمة العظمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
SR	64.43563	158.1473	112.9757	26.91583	33
M2	343.3240	22955.35	7330.141	6770.755	33
DEP	136.5000	9660.000	3689.961	3023.789	33
TC	8.957500	141.9900	74.93509	32.7446	33
INFIM	0.416800	2.340000	0.976509	0.510065	33

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

1-تحليل سلسلة الأجر الحقيقي (SR): تقدم هذه السلسلة بيانات حول الأجر الحقيقي (SR) في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، مقاسة بالدينار جزائري، تشير البيانات المستمدة من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، إلى اتجاه تصاعدي واضح لحجم الأجور الحقيقية خلال هذه الفترة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1990 (64.43653 دينار جزائري) بينما وصلت إلى ذروتها سنة 2012 (158.1473 دينار جزائري). ويبلغ متوسط قيمة السلسلة 112.9757 دينار جزائري، بينما يعكس الانحراف المعياري الكبير (26.91583 دينار جزائري)عدم استقرار قيمها في المستوى وتفاوتها بشكل ملحوظ.

2-تحليل سلسلة عرض النقود (M2): تقدم هذه السلسلة بيانات حول حجم الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، بوحدة المليار دينار جزائري، تُشير البيانات المُستمدة من البنك الدولي إلى اتجاه تصاعدي واضح لحجم الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1990 (3433.324 مليار دينار) بينما وصلت إلى ذروتها سنة 2022 (22955.35 مليار دينار). ويبلغ متوسط قيمة السلسلة 7330.141 مليار دينار، بينما يعكس الانحراف المعياري الكبير (6770.755 مليار دينار)عدم استقرار قيمها في المستوى وتفاوتها بشكل ملحوظ.

3-تحليل سلسلة الإنفاق الكلي (DEP): تُقدم هذه السلسلة بيانات للإنفاق الكلي (DEP) في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2022، مستندة إلى بيانات البنك الدولي، إذ تُظهر النتائج اتجاهًا تصاعديًا واضحًا في الإنفاق الكلي، مع تسجيل أدنى قيمة له في عام 1990 (136.5 مليار دينار) وأعلى قيمة في عام 2022 (9660 مليار دينار). ويُشير متوسط السلسلة (3689.961 مليار دينار) وانحرافها المعياري الكبير (3023.789 مليار دينار) إلى تباين كبير في قيم الإنفاق الكلي خلال هذه الفترة ما مبدئيا باحتمال أنها سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

4-تحليل سلسلة سعر صرف الدينار (TC): شهد الدينار الجزائري تقلبات كبيرة في قيمته مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 1990 إلى 2022، وفقًا لبيانات البنك الدولي حيث وصل أدنى سعر للدينار إلى 8.9575 دينار جزائري في عام 1990، بينما بلغ أعلى سعر له 141.9950 دينار جزائري في سنة 2022 ويبلغ متوسط سعر الصرف خلال هذه الفترة 74.9350 دينار جزائري، مع انحراف معياري قدره 32.74468 دينار مما يدل على تقلب كبير في قيمة الدينار على مدار العقود الثلاثة الماضية.

5-تحليل سلسلة التضخم المستورد (INFIM): وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات و البنك الدولي شهدت سلسلة معدل التضخم المستورد (INFIM)في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 تقلبات متوسطة، حيث تراوحت بين أدنى مستوى لها عند 0.41% في سنة 2016 وأعلى مستوى لها عند 2.34% في سنة 1995 وبشكل عام، بلغ متوسط معدل التضخم خلال هذه الفترة 0.9765%، بينما أظهر انحرافه المعياري البالغ 0.51 % تباينًا في القيم وضعفًا في تجانس السلسلة.

ثانيا- التقييم الوصفي للوغاريتم المتغيرات: سيقدم هذا الجزء عرضًا وتحليلًا وصفيًا إحصائيًا للوغاريتمات متغيرات نموذج الدراسة و الموضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 6: بعض مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم لوغاريتم المتغيرات المستخدمة .

المتغيرات	القيمة الدنيا	القيمة العظمي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
LSR	4.165667	5.063527	4.692595	0.259515	33
LTC	2.192492	4.955792	4.182173	0.603535	33
LM2	12.74643	16.94906	15.16637	1.311570	33
LINFIM	-0.91629	0.832909	-0.157313	0.448669	33

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

1- وصف إحصائي لمتغير لوغاريتم الأجر الحقيقي (LSR) : شهدت سلسلة لوغاريتم الأجر الحقيقي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 1990 عند 4.16، بينما سجلت أعلى قيمة لها عام 2018 عند 5.06،ويوضح الشكل الآتي أدوات التحليل الإحصائي الأساسية لفهم سلوك هذه السلسلة.

الشكل رقم 13 : التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الأجر الحقيقي (LSR)

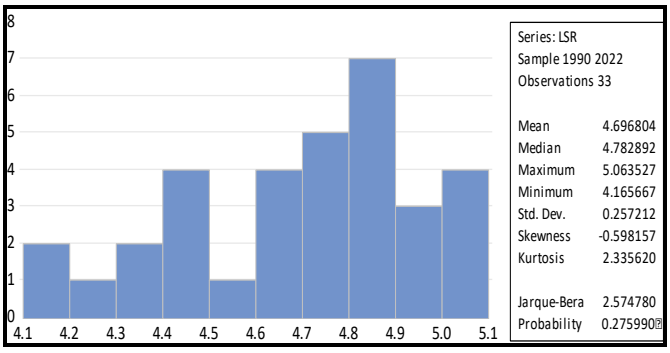

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

تكشف إحصائيات السلسلة عن تباين في قيم لوغاريتم الأجر الحقيقي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.69 والوسيط 4.78 والانحراف المعياري 0.25، ويشير ذلك إلى عدم تجانس قيم

السلسلة، كما كانت قيمة معامل الالتواء ***skewess*** تساوي -0.59 وهي لا تساوي الصفر مما يشير إلى عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح ***kurtosis*** قيمة 2.33 متجاوزا الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، بينما بالنسبة لإحصائية Jarque –Bera فقدرت بـ 2.57 بمستوي معنوية قدره 0.275 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي أن سلسلة لوغاريتم الأجر الحقيقي تتبع التوزيع الطبيعي، على الرغم من عدم تجانس قيمها ووجود قيم متطرفة.

2- وصف إحصائي لمتغير لوغاريتم عرض النقود (LM2): خلال فترة الدراسة، شهدت سلسلة لوغاريتم سعر صرف الدينار أدنى قيمة لها عام 1990 عند 5.838675، بينما وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2022 عند 10.04131، والشكل الآتي يوضح أدوات التحليل الإحصائي الأساسية لفهم سلوك هذه السلسلة.

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم عرض النقود (LM2)

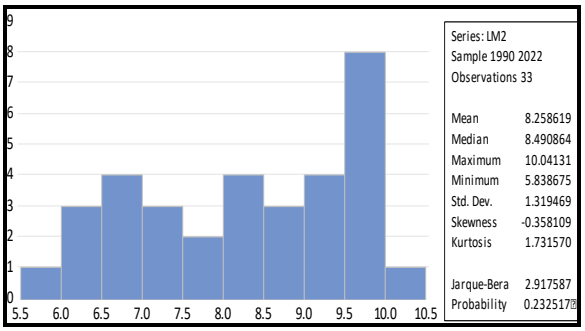

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

تُشير إحصائيات السلسلة إلى تباين في قيم لوغاريتم عرض النقود، حيث يبلغ المتوسط الحسابي 8.258619 والوسيط 8.490864 والانحراف المعياري 1.319469، ويعزز ذلك قيمة معامل الالتواء السالبة (-0.358109) التي تُشير إلى عدم تناظر التوزيع، بينما تُشير قيمة معامل التفرطح (1.731570) إلى وجود قيم متطرفة وزيادة في تفرطح السلسلة ومع ذلك، تُشير إحصائية– Jarque

Bera(2.917587) مع مستوى معنوية مرتفع (0.232517) إلى أن سلسلة لوغاريتم عرض النقود تتبع التوزيع الطبيعي، على الرغم من عدم تجانس قيمها ووجود قيم شاذة.

3- وصف إحصائي لمتغير الإنفاق الكلي (DEP): شهدت سلسلة لوغاريتم الإنفاق الكلي خلال فترة الدراسة تقلبات ملحوظة، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 1990 عند 4.91، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 عند 9.17 ،ويوضح الشكل الآتي أدوات التحليل الإحصائي الأساسية لفهم سلوك هذه السلسلة.

الشكل رقم 15 : التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم الإنفاق الكلي (DEP)

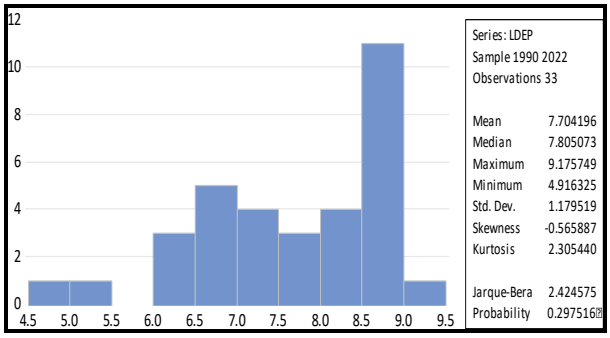

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

تكشف إحصائيات السلسلة عن تباين في قيم لوغاريتم الأجر الحقيقي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 7.70 والوسيط 7.80 والانحراف المعياري 1.17، ويشير ذلك إلى عدم تجانس قيم السلسلة، كما كانت قيمة معامل الالتواء ***skewess*** تساوي -0.56 وهي لا تساوي الصفر مما يشير إلى عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح ***kurtosis*** قيمة 2.33 متجاوزا الصفر مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة، بينما بالنسبة لإحصائيةJarque –Bera فقدرت بـ 2.42 بمستوي معنوية قدره 0.297 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي أن سلسلة لوغاريتم الأجر الحقيقي تتبع التوزيع الطبيعي، على الرغم من عدم تجانس قيمها ووجود قيم متطرفة.

4- وصف إحصائي لمتغير لوغاريتم سعر صرف الدينار الرسمي (LTC) :خلال فترة الدراسة، شهدت سلسلة لوغاريتم سعر صرف الدينار أدنى قيمة لها عام 1990 عند 2.192492، بينما وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2022 عند 4.955792، والشكل الآتي يوضح أدوات التحليل الإحصائي الأساسية لفهم سلوك هذه السلسلة.

الشكل رقم 16: التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم سعر صرف الدينار (LTC)

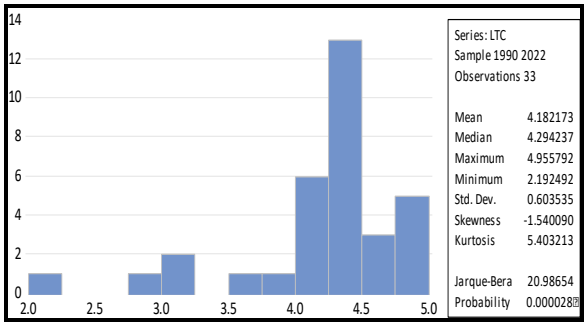

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

أظهر تحليل سلسلة بيانات لوغاريتم سعر صرف الدينار خصائص إحصائية تدل على عدم إتباعها للتوزيع الطبيعي. فقد اتسمت السلسلة بمتوسط حسابي 4.182173، ووسيط 4.294237، وانحراف معياري 0.603555، مما يشير إلى تباين قيمها وتعززت هذه النتيجة بقيمة معامل الالتواء 1.540090-، والتي تُشير إلى عدم تناظر توزيع البيانات، ودلالة على انحرافها نحو اليسار. كما أكد معامل التفرطح 5.403213 على وجود قيم متطرفة محتملة، أخيرًا، أكدت إحصائية Jarque-Bera والبالغة 20.986554 مع مستوى معنوية 0.000028، أن سلسلة لوغاريتم سعر صرف الدينار لا تتبع التوزيع الطبيعي.

5- وصف إحصائي لمتغير لوغاريتم التضخم المستورد (LINFIM): تميز سلوك متغير لوغاريتم معدل التضخم المستورد (LINFIM) خلال فترة الدراسة بتغيرات ملحوظة، حيث سجل أدنى قيمة له

عام 2020 عند 0.875149-، بينما بلغ ذروته عام 1994 عند 0.850151 والشكل الآتي يوضح أدوات التحليل الإحصائي الأساسية لفهم سلوك هذه السلسلة.

الشكل رقم 17 : التمثيل البياني لسلسلة لوغاريتم التضخم المستورد (LINFIM)

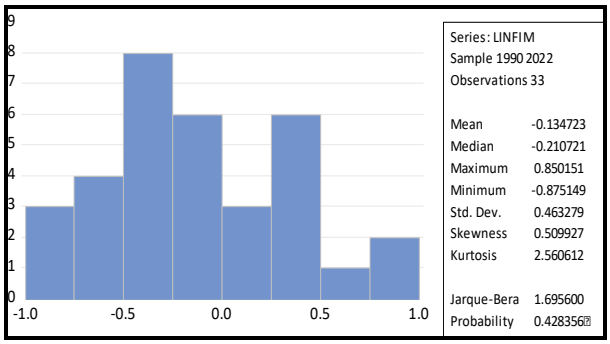

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

كشفت إحصائيات السلسلة الزمنية لمعدل التضخم المستورد (INFIM) بعد تحويلها إلى اللوغاريتم عن تغير ملحوظ في قيمها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 0.134723-، والوسيط 0.210721-، والانحراف المعياري 0.463279 ويدعم ذلك مؤشر التواء موجب بقيمة 0.509927، مما يشير إلى عدم تناسق التوزيع وانحرافه نحو اليمين، وتؤكد قيمة معامل التفرطح 2.560612 على وجود قيم متطرفة محتملة، وعلى الرغم من ذلك أشارت إحصائية Jarque-Bera والبالغة 1.695600 مع مستوى معنوية 0.428356 إلى أن سلسلة لوغاريتم التضخم المستورد تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لكون مستوى المعنوية أكبر من 0.05.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في بناء النموذج القياسي وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، وقد اعتمدنا في دراستنا على كل من ملاحظة المنحنى البياني للسلاسل الزمنية،

وكذلك فحص دالة الارتباط الذاتي، أما إحصائيا فقد تم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة مع وبدون وجود تغيرات هيكلية .

أولا – المنحنيات البيانية: باستخدام برمجية Eviews13، تم الحصول على المنحنى البياني للمتغيرات المستخدمة عند مستواها الأصلي كما هو موضح في الشكل رقم (18)، أدناه:

الشكل رقم 18: المنحنيات البيانية للوغاريتم متغيرات الدراسة عند المستوي

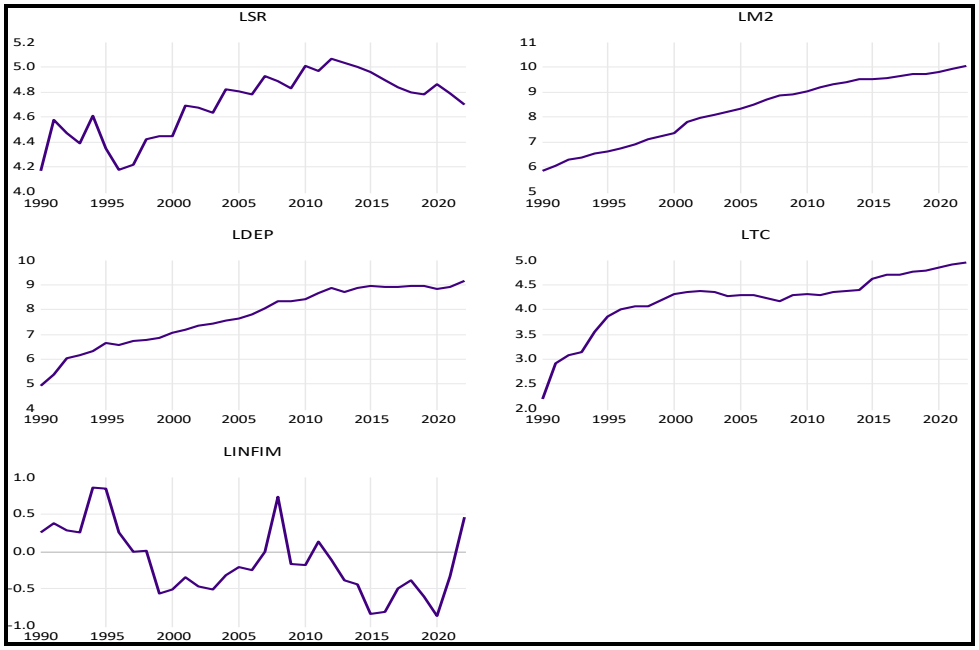

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

يُظهر الشكل البياني رقم (18) اتجاهًا تصاعديًا واضحًا لسلاسل لوغاريتم كل من LM2 (عرض النقود) و LSR (الأجر الحقيقي)، LDEP (الإنفاق الكلي) مع مرور الزمن، مما يشير إلى وجود مركبات اتجاه عام في هذه السلاسل، أي أنها غير مستقرة في مستواها. وبالمثل، تُظهر سلاسل لوغاريتم كل من LINFIM (معدل التضخم المستورد) و LTC (سعر صرف الدينار الجزائري) في نفس الشكل اتجاهًا تصاعديًا في البداية يتبعه اتجاه تنازلي، مما يدل أيضًا على وجود مركبات اتجاه

عام وغياب الاستقرار في مستواها الأصلي، والشكل البياني أدناه يوضح المنحنى البياني لهذه السلاسل عند الفرق الأول .

الشكل رقم 19: المنحنيات البيانية للوغاريتم متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

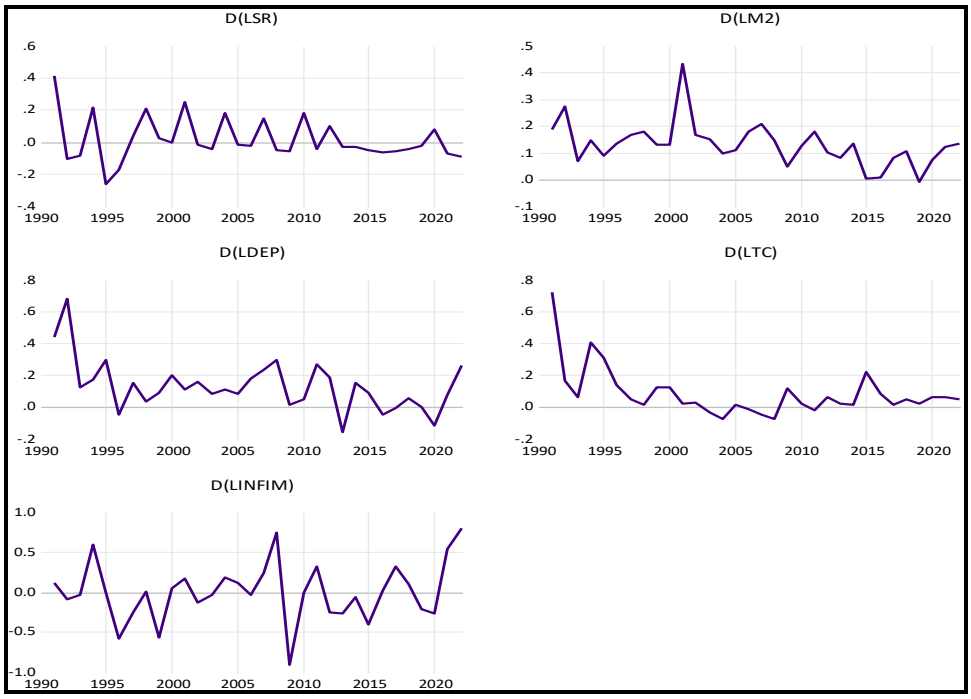

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

يلاحظ من خلال الشكل رقم (19)، أن جميع السلاسل تتغير حول وسط حسابي ثابت مما يحتمل استقرارها عند الفرق الأول.

ثانيا- فحص دالة الارتباط الذاتي: باستخدام برمجية Eviews13، تم الحصول على دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند مستواها الأصلي كما هو موضح في الملحق رقم (5)، حيث يتضح أن معاملات الدالة AC للسلاسل (LSR LDEP LM2) أنها تقع خارج مجال الثقة إلى غاية درجة التأخير P = 6 ، وإلى غاية درجة التأخير P = 3 بالنسبة للسلسلة LTC ، ودرجة التأخير P = 1 بالنسبة

للسلسلة LINFIM، على العكس من ذلك، تنعدم معاملات الدالة PAC بسرعة بعد التأخير P = 1 بالنسبة لجميع السلاسل مما يشير إلى احتمال عدم استقرارها في المستوى .

كما أظهر تحليل دالة الارتباط الذاتي (AC) و (PAC) لجميع السلاسل كما هو موضح في الملحق رقم (6)، أن قيم معاملاتها تقع ضمن مجال الثقة، مما يشير إلى احتمال استقرارها عند الفرق الأول و بناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، مع ذلك سيتم إجراء اختبارات جذر الوحدة في الجزء التالي لتأكيد أو نفي هذه النتيجة .

ثالثا – اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة : كما هو معروف في حالة التعامل مع السلاسل الزمنية لابد أولا من دراسة الاستقرارية التي تعتبر مرحلة أساسية في الدراسات القياسية، وعدم المرور على هذه المرحلة يسبب نتائج زائفة لا يمكن الاعتماد عليها، ومن أجل معرفة درجة تكامل السلاسل يتم التعامل وتطبيق مجموعة من الاختبارات الشهيرة على غرار اختبار Dickey - Fuller لسنة 1979 و1981، اختبار فيليبس بيرون Philips Perron لسنة 1988 حيث يتم حيث يتم ذلك عن طريق الكشف على مدى وجود جذر الوحدة وتجرى اختبارات جذر الوحدة من خلال ثلاث انحدارات، يتم أولها بدون ثابت واتجاه عام، ويجرى الثاني بثابت فقط، أما الثالث فيجرى بثابت وباتجاه عام، وتم الاعتماد على واحد من هذه النماذج فقط، وذلك حسب طبيعة الشكل البياني للسلاسل قيد الدراسة والذي أظهر احتوائها على ثابت و اتجاه عام[1]، والجدول الموالي يبرز نتائج هاذين الاختبارين للوغاريتم المتغيرات محل الدراسة .

[1] بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، على قابوسة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980–2018) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد1، 2020، ص 85 .

الجدول رقم 7 : نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF- PP)

المتغير	الاختبار	المستوى الأصلي		الفرق الأول		
		T stat	Proba	T stat	Proba	درجة التكامل
LSR	ADF	-1.5065	0.8039	-5.6531***	0.004	I(1)
	PP	-2.3529	0.3955	-7.5624***	0.000	
LM2	ADF	-0.5097	0.9777	-4.9628***	0.0019	I(1)
	PP	-0.5371	0.9762	-4.9217***	0.0021	
LDEP	ADF	-3.2412	0.0946*	-5.8114***	0.0002	I(1)
	PP	-3.1526	0.1119	-4.5874***	0.0048	
LTC	ADF	-2.1205	0.5111	-6.2771***	0.0001	I(0)
	PP	-5.9884***	0.0001	-	-	
LINFIM	ADF	-2.1853	0.4812	-5.0245***	0.0017	I(1)
	PP	-2.3609	0.3916	-4.9480***	0.0020	

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

*، **، ***، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10% 5% 1% بالترتيب.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن سلسلة المتغير التابع وكل سلاسل المتغيرات المستقلة مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة واحد I(1) ماعدا سلسلة (LTC) فهي مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة الأولى I(0) .

رابعا – اختبار جذر الوحدة مع انكسارات هيكلية : تُعاني اختبارات جذر الوحدة التقليدية مثل PP و ADFمن محدودية تجاهلها للفاصل البنيوي في السلسلة، مما قد ينتج عنه نتائج مظللة، ولمعالجة هذه المشكلة تم استخدام اختبار Zivot and Andrews (مع فاصل بنيوي) وLee and stra (مع فاصلين هيكليين)، حيث تنص الفرضية الصفرية للاختبار على أن السلسلة بها جذر وحدة مع فاصل أو فاصلين هيكليين، ويتم قبول هذه الفرضية (أي أن السلسلة غير مستقرة) إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة (1٪، 5٪، 10٪) والجدول الآتي يوضح نتائج الاختبارين:

الجدول رقم 8 : نتائج اختبار جذر الوحدة مع انكسارات هيكلية

الانكسار في الثابت والاتجاه						
Lee and Marc test			Zivot and Andrew test			
درجة التكامل	الفرق الأول	المستوى	درجة التكامل	الفرق الأول	المستوى	المتغيرات
I(1)	-5.25	-2.88***	I(1)	-6.896	-2.696***	LSR
	1996-2009	2003-2010		1998	2010	Break point
I(1)	-6.32*	-4.62***	I(1)	-5.518*	-4.08***	LM2
	1999-2009	2000-2013		2001	2001	Break point
I(1)	-7.65	-5.60***	I(0)	-	-5.50*	LDEP
	1995-2010	1995-2011		-	2011	Break point
I(1)	-7.08*	-4.21***	I(0)	-	-5.779	LTC
	1994-2004	1995-2007		-	2015	Break point
I(1)	-8.37	-4.69***	I(1)	-5.926	-2.940***	LINFIM
	1998-2006	1998-2011		2000	1996	Break point

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

*، **، ***، تشير إلى قبول فرضية العدم لجذر الوحدة عند مستويات 1%، 5% ،10%، بالترتيب

أظهرت اختبار جذر الوحدة مع وجود فاصل بنيوي (ZA) أن جميع المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) باستثناء متغير (LTC) الذي تبين أنه مستقر عند المستوى، أي متكامل من الدرجة الأولى I(0)، وهي نفس النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار (PP)،كما أظهر اختبار جذر الوحدة مع وجود فاصلين هيكليين (LM) أن جميع المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وعليه توجد إمكانية لتطبيق منهجيتي ARDL و NARDL

المبحث الثالث : التأثيرات الديناميكية لتقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر باستخدام منهجيتي ARDL و NARDL

يهدف هذا المبحث إلى إجراء دراسة تطبيقية لقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري الصرف على القدرة الشرائية للمواطن، وذلك من خلال دراسة الأثر على مستويات الأسعار في

الجزائر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ومنهجية الانحدار غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(NARDL) ، إضافة إلى ذلك سيتم تطبيق اختبار Toda- Yamamoto للسببية طويلة الأجل لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري والقدرة الشرائية للمواطن .

المطلب الأول إستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

كون دراستنا تهدف إلى تقييم تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر، وبناءً على المراجعة النظرية والدراسات السابقة، تمّ جمع البيانات المتعلقة بجميع المتغيرات ذات الصلة، وتمّ تحديد الصيغة العامة لنموذج الدراسة المطلوب تقديره كما يلي:

$$\mathbf{SR_t = f(M2_t, DEP_t, TC_t, INFIM_t)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{16})$$

حيث :

(SR): الأجر الحقيقي، (M2): عرض النقود، (DEP): الإنفاق الكلي، (TC): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، (INFIM): معدل التضخم المستورد، ومن أجل تقليل التباينات وتفسير المعاملات على شكل مرونات تم اختيار النموذج اللوغاريتمي وكان كالآتي:

$$\boldsymbol{LSR = c + +b_1LM2 + b_2LDEP + b_3LTC + b_4LINFIM + \varepsilon_t} \ldots\ldots (\mathbf{17})$$

من المعادلة أعلاه (16)، يتضح أنه تم استخدام بعض المتغيرات الإضافية إلى نموذج العلاقة (أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية)، والسبب يعود بكل تأكيد أن سعر الصرف ليس المتغير الوحيد المؤثر على القدرة الشرائية إنما هناك عوامل أخري خارجية كمعدلات التضخم المستورد وأخرى داخلية تم اختيار منها المعروض النقدي وحجم الإنفاق الكلي .

وبناء على العلاقة السابقة تتمثل الصورة العامة وفقا لمنهجية ARDL، في حالة دراستنا كالآتي:

$$\Delta LSR = c + \alpha_1 LSR_{t-1} + \alpha_2 LM2_{t-1} + \alpha_3 LDEP_{t-1}\alpha_4 LTC_{t-1} + \alpha_5 LINFIM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \Delta LSR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_i \Delta LM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \omega_i \Delta LDEP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \eta_i \Delta LTC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \mu_i \Delta LINFIM_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (18)$$

حيث : Δ تشير إلى الفرق الأول، c : الحد الثابت، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5$: معاملات الأجل الطويل، γ_i , $\varphi_i, \omega_i, \eta_i, \mu_i$: معاملات الأجل القصير، p,q1 ,q2 ,q3 ,q4 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني ، ε_t : الخطأ العشوائي، t : اتجاه الزمن.

أولا- نتائج تحديد النموذج الأفضل والتأكد من سلامته من المشاكل القياسية: يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك وفق هذه المنهجية كما سبق القول تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة للنموذج، ولتحديد هذه الفترات تم الاعتماد على معيار (SIC) ، و باستخدام درجتين (2) من الإبطاء، وهو الحد الأقصى الموصي به للبيانات السنوية[1]، اتضح أن النموذج لم يستطع فهم سلوك البيانات، بسب التغيرات الهيكلية و النقاط الشاذة، وهو ما يوضحه الشكل الآتي :

[1] Narayan, P. K.. Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji . vol 2 N° 4, 2004, p11

الشكل رقم 20: اختبار جودة النموذج في إطار منهجية ARDL

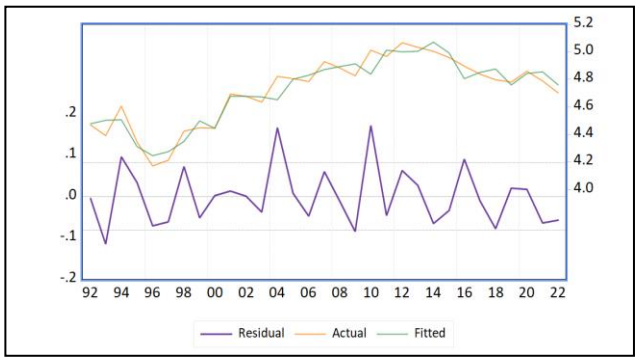

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

نتيجة لذلك سيتم استخدام ثلاث متغيرات وهمية* في التواريخ التي حدثت فيها الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة، حيث كل متغير وهمي أخذ القيمة صفر في السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة واحد في سنة الصدمة وما بعدها[1]، ثم بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج. وبعد الانتهاء من تحسين النموذج، تبين أن النموذج الأفضل هو(0 ,2 ,2 , 1 ,2) ARDL كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم 21 : نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى في إطار منهجية ARDL

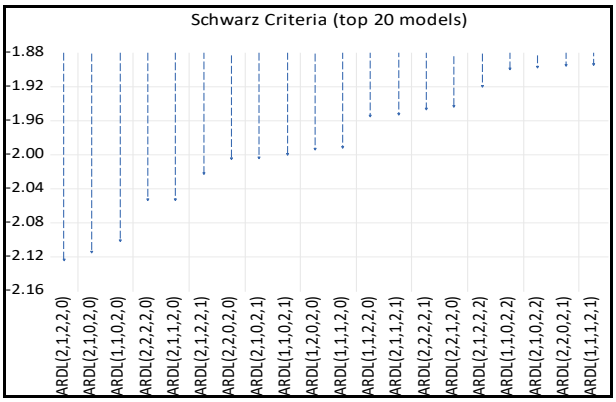

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

* ثلاثة متغيرات وهمية تمثل ما نسبة (9.09 %) ، و هي نسبة مقبولة لا تستدعي تعديل القيم الحرجة لـ Narayan

[1] Mhashem Pesaran and al, Bound Testing Approaches to the Analysis of level relationships , journal of applied econometrics, Vol 16 N° 3, 2001, p 324.

أي النموذج الذي يحتوي على إبطائين للأجر الحقيقي كمتغير نائب عن للقدرة الشرائية، وإبطاء واحد لعرض النقود، وإبطائين لكل من الإنفاق الكلي وسعر صرف الدينار الجزائري، وبدون إبطاء لمعدل التضخم المستورد ، وبعد تحديد فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج، سيتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المقدر و سلامته من المشاكل القياسية، واتضح من نتائجها الموضحة في الجدول رقم (09)، أدناه ما يلي:

الجدول رقم 09 : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج في إطار منهجية ARDL

اختبار الارتباط الذاتي للبواقيBreusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي			
0.4839	Prob F(2,14)	0.7648	F-statistic
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey			
الفرضية الصفرية (H_0): ثبات التباين			
0.4430	Prob F(1,28)	0.6055	F-statistic
اختبار التوزيع الطبيعي Normalité test Jarque-Bera			
الفرضية الصفرية (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي			
0.2851	Prob	2.5093	J-B
اختبار مدى ملائمة النموذج Reset Test Ramsey			
الفرضية الصفرية (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.7143	prob	0.3743	t-statistic
0.7134	prob	0.1401	F-statistic

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

- يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test بأن قيمة فيشر تساوي 0.7648 وباحتمالية تقدر 0.4839 وهي أكبر 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

– وحسب اختبار (ARCH) لعدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي فتلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت 0.6055 باحتمالية بلغت 0.4430 وهي أكبر 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% ومنه فحسب هذا الاختبار فإننا نقر بثبات التباين.

– فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي تلاحظ أن إحصائية جاك بيرا (2.5093) وباحتمالية تقدر بـ 0.2851 والتي هي أكبر من 005، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا.

– من خلال اختبار رمزي لمدى ملائمة النموذج تلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة للشكل الدالي، وبذلك فأن النموذج صحيح ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.7134 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 5%.

– دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي: يتضح من خلال الشكل (22)، أدناه أن بواقي النموذج مستقرة وهذا لان أعمدة دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي كلها داخل مجال الثقة.

الشكل رقم 22: نتائج دالة الارتباط الذاتي للبواقي في إطار منهجية ARDL

Date: 05/17/24 Time: 21:10
Sample (adjusted): 1992 2022
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.173	-0.173	1.0176	0.313
		2	-0.152	-0.188	1.8365	0.399
		3	0.103	0.042	2.2210	0.528
		4	-0.244	-0.261	4.4811	0.345
		5	-0.126	-0.224	5.1059	0.403
		6	-0.122	-0.347	5.7139	0.456
		7	0.178	0.012	7.0621	0.422
		8	-0.033	-0.190	7.1103	0.525
		9	0.224	0.191	9.4536	0.396
		10	0.046	-0.079	9.5548	0.480
		11	-0.202	-0.114	11.652	0.390
		12	0.143	0.020	12.746	0.388
		13	-0.140	-0.011	13.855	0.384
		14	-0.044	0.023	13.971	0.452
		15	0.073	0.074	14.313	0.502
		16	-0.115	-0.197	15.222	0.508

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالب، باعتماد على مخرجات Eviws13

– اختبار الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج المقدر: يتضح من الشكل رقم (23) أن النموذج المقدر مستقر في الأجلين الطويل والقصير، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي البواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الخطين الحرجين والشيء نفسه بالنسبة لمنحني اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، فهو يقع وسط الحدين الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النموذج المقدر المقدر متسقا ومنسجما في الأجلين القصير والطويل.

الشكل رقم 23: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج في إطار منهجية ARDL

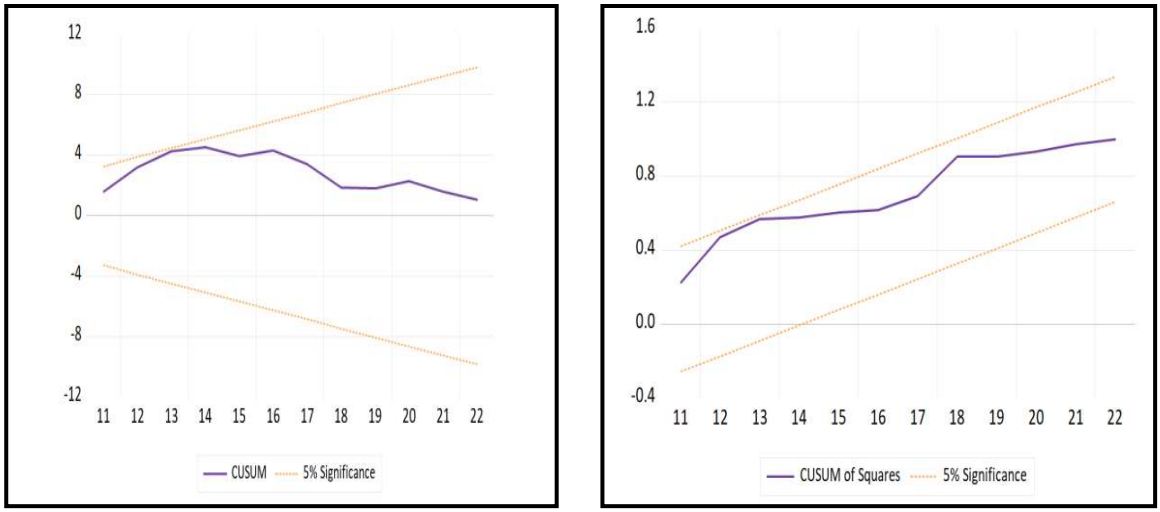

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

بناء على ذلك، يمكن القول أن النموذج المستخدم خالي من المشاكل القياسية، ومن ثم يمكن إجراء الخطوة التالية من خطوات منهجية ARDL.

ثانيا– نتائج اختبارات الحدود Bounds Tests: بتقدير معادلة التكامل المشترك في إطار منهجية ARDL (2, 1 , 2, 2, 0)، وفي حالة وجود قاطع وبدون اتجاه زمني، أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$LSR = (-0.224464 * LM2(-1) + 0.586927 * LDEP(-1) - 0.304874 * LTC(-1) - 0.245975 * LINFIM) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (19)$$

وللتعرف على ما ذا كانت المعادلة (19) تعبر عن علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة أم لا، تم إجراء اختبار الحدود وتبين من نتائجه كما هو واضح في الجدول رقم (10)، أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (6.8538)، أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة لـ Narayan عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يتضح أيضا من خلال النتائج أن قيمة إحصائية (T) المحسوبة (-4.38) أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستويات المعنوية (5%، 10%)، ومنه نرفض فرضية العدم، القائلة بأن العلاقة بين المتغيرات علاقة غير منطقية، ونقبل الفرضية البديلة أي أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات منطقية .

وعليه في ضوء نتائج اختبارات الحدود، يكون هناك علاقة توازنية طويلة الأجل منطقية بين متغيرات الدراسة .

الجدول رقم 10: نتائج اختبارات الحدود في إطار منهجية ARDL

الاختبار	القيمة	مستويات المعنوية	القيم الجد ولية للحدود		النتيجة
			الحد الأدنى(I(0)	الحد الأعلى(I(1)	
إحصائية F	6.8538	%10	2.752	3.994	وجود علاقة توازنية منطقية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
		%5	3.354	4.774	
		%1	4.768	6.670	
إحصائية T	-4.3891	%10	-2.570	-3.660	
		%5	-2.860	-3.990	
		%1	-3.430	-4.600	

المصدر: من إعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

ثالثا- نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL: يمكن تحديد الآثار طويلة الأجل لتقلبات سيعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة حسب النتائج الموضحة في المعادلة * والجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL

المتغيرات	المعلمات	الإحصائية T	الاحتمال
LM2(-1)	-0.224464	-1.119004	0.2730
LDEP(-1)	0.586927	2.621310	0.0142
LTC(-1)	-0.304874	-2.173345	0.0387
LINFIM	-0.245975	-3.054199	0.0050

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

يلاحظ من هذا التقدير ما يلي:

أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا حيث بلغت قيمة معامل التحديد المصحح نحو 95 %بما يدل على قدرة تفسيرية عالية للنموذج، كما عكست قيمة إحصائية فيشر والبالغة 10.21 معنوية النموذج ككل، أما من الناحية الاقتصادية أظهر عرض النقود أثر طردي غير معنوي إحصائيًا، أي أن زيادة المعروض النقدي لا تؤدي إلى أي زيادة في القدرة الشرائية للمواطن، أما بالنسبة لحجم الإنفاق العام، والذي يُثار نقاش حول طبيعته في الجزائر وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين، يرى البعض أن هذا الإنفاق على الرغم من تركيزه على البنية التحتية لا يعد استثمارا منتجا في القطاعات المُدرّة للربح وبالتالي لا يحسّن القيمة الحقيقية للأجور أو القدرة الشرائية، ولكن من خلال النتائج يتضح أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة 1% أدت إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطن بحوالي 0.58% ،إذ يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال خلق فرص العمل، حيث يساهم الإنفاق العام في تمويل مشاريع البنية التحتية، مما يخلق فرص عمل جديدة و يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للأسر، وبالتالي

تحسين قدرتها الشرائية، كما يساهم الإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث تُساهم مشاريع البنية التحتية في تحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، مما يُشجع على الاستثمار وزيادة الإنتاجية و يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي، ينعكس على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، إضافة إلى تقديم خدمات أساسية، حيث تُساهم مشاريع البنية التحتية في توفير خدمات أساسية مثل الطرق والكهرباء، مما يُقلل من تكاليف المعيشة للأسر، وبالتالي يُحسّن قدرتها الشرائية.

توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والقدرة الشرائية للمواطن في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 1% أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بحوالي 0.30%، فالاقتصاد الجزائري يشهد ظاهرة تخفيض قيمة العملة الوطنية، ممّا أدى إلى انتشار ضغوط تضخمية انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وتعود هذه الظاهرة إلى عوامل متداخلة، أهمها الاعتماد الكبير على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية والغذائية ممّا يجعله عرضة لتأثيرات تقلبات أسعار الصرف فعند تخفيض قيمة العملة الوطنية ترتفع أسعار السلع المستوردة ممّا يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للأسر، وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات، تلجأ الحكومة أحيانا إلى تقديم دعم مالي للمواطنين ولكن، يؤدي هذا الدعم إلى انعكاسات سلبية على الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ممّا قد يعيق النمو الاقتصادي، وتفاقم هذه المشكلة محدودية الإنتاج المحلي، عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الداخلي على السلع البديلة للسلع المستوردة، مما يلجأ معه المستهلكون إلى شراء السلع المستوردة بأسعارها المرتفعة، مما يؤجج التضخم ويُؤدّي إلى زيادة الضغوط على القدرة الشرائية، وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للعديد من الصناعات المحلية التي تعتمد على مكونات ومدخلات مستوردة، ممّا قد

يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها، مما يؤثر على تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية، كما يتضح من خلال النتائج أن زيادة معدل التضخم المستورد بنسبة 1% أدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بحوالي 0.24%، ويُفسّر هذا التأثير السلبيّ باعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الاستيراد من الأسواق الدولية، فارتفاع الأسعار في الدول المصدرة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما ينعكس على ارتفاع الأسعار المحلية بشكل عام، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وتعد هذه النتيجة متوقعةً لاقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات.

رابعا- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير في إطار منهجية ARDL : بتقدير هذا النموذج أمكن الحصول على النتائج المعروضة في الجدول (12) أدناه:

الجدول رقم 12: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير في إطار منهجية ARDL

المتغيرات	المعلمات	الإحصائية T	الاحتمال
COINTEQ*	-0.530731	-6.544961	0.0000
D(LSR(-1))	0.245508	2.909443	0.0087
D(LM2)	0.699377	5.431469	0.0000
D(LDEP)	0.237478	2.355990	0.0288
D(LDEP(-1))	0.182306	3.016097	0.0068
D(LTC)	-0.306332	-1.999031	0.0594
D(LTC(-1))	-0.285932	-3.514300	0.0022
D_1994	0.389860	5.158303	0.0000
D_2004	0.211758	4.265913	0.0004
D_2010	0.212516	4.449566	0.0002
C	1.611316	6.234430	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب، اعتماد على برمجية Eviews13

3- يتضح من خلال الجدول (12)، أن معامل تصحيح الخطأ سالب (0.53-) ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه

التوازن في الأجل الطويل، بمعني أن 53 % من الخطأ التي يمكن أن تقع في الأجل القصير يمكن تصحيحها في الأجل الطويل في ظرف سنة واحدة، أي أن سرعة تصحيح الخطأ في الأجل القصير نحو الأجل الطويل تكون في حوالي سنة و تسعة أشهر، ويتضح أيضا من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن مرونة القدرة الشرائية المتأخرة زمنيا للفترة الأولي في المدى القصير لها تأثير ايجابي على القدرة الشرائية بالإضافة إلى انه من الناحية الإحصائية توجد لهما دلالة معنوية، في حين نجد مرونة المعروض النقدي بمعناه الواسع بدون تأخير هي مرونة معنوية، وإشارتها مخالفة للنظرية الاقتصادية، فقد شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2015 نموا ملحوظا في الكتلة النقدية، نتيجة نمو احتياطات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى رسملة البنوك، ولكن، على الرغم من هذه الزيادة في المعروض النقدي، لم يُسجّل الاقتصاد الوطني استجابة تُذكر من حيث تحسين مستوى المعيشة، ويعود ذلك إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواكبة هذا الارتفاع في السيولة، لأسباب هيكلية تعود إلى صعوبات في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، نتيجة لهذا الخلل بين الوفرة النقدية وضعف الإنتاجية ما أدي إلى خلق ضغوط تضخمية مما انعكس سلبا على تراجع القدرة الشرائية للمواطن، كما يتضح من خلال النتائج أن مرونة حجم الإنفاق الكلي، بدون تأخير زمني ومن أجل تأخير زمني واحد في المدى القصير لها تأثير ايجابي على القدرة الشرائية للمواطن بالإضافة إلى انه من الناحية الإحصائية توجد لهما دلالة معنوية، أما بالنسبة لمرونة سعر الصرف الدينار الجزائري بدون تأخير زمني هي مرونة غير معنوية، أما مرونة سعر الصرف الدينار الجزائري من اجل تأخير واحد في الأجل القصير لها تأثير عكسي معنوي على القدرة الشرائية للمواطن، كما تمثل D1، D2، D3، المتغيرات الوهمية لسنوات 1994، 2004، 2010 ، على التوالي وهي ما تؤكده نتائج اختبارات جذر الوحدة في وجود فواصل هيكلية ،الملحق (9-10)، حيث جاءت

معاملاتها كلها موجبة ومعنوية عند مستوي معنوية 1 % ، ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح، نلاحظ مدي القدرة التفسيرية للنموذج إذ أن المتغيرات المدرجة في النموذج تمثل 82% من المتغيرات الكلية والباقي 18 % تدخل ضمن هامش الخطأ أو متغيرات أخري لم يتم إدراجها في النموذج .

المطلب الثاني : إستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير الخطي (NARDL)

لدراسة عدم التماثل لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، يمكن أن نستخدم نموذج غير خطي من نوع NARDL، وفي البداية نفترض نموذج خطي من خمس متغيرات، القدرة الشرائية المُقاسة بالأجر الحقيقي كمتغير تابع، وكل من المعرض النقدي بمعناه الواسع، الإنفاق الكلي، الصدمات الموجبة والسلبية لسعر صرف الدينار الجزائري، معدل التضخم المستورد، وذلك كمتغيرات مستقلة أي :

$$LSR_t = f(LM2_t, LDEP_t, LTC_t, LINFIM_t) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(20)$$

هذا النموذج يسمح بفصل التأثيرات غير المتماثلة في كل من الأجل الطويل و الأجل القصير، وهو امتداد غير متماثل لمنهجية ARDL الخطي ويكتب على الشكل التالي:

$$LSR_t = f(LM2_t, LDEP_t, LTC_t^+, LTC_t^-, LINFIM_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(21)$$

نفترض أن المتغير المستقل LTC له تأثير غير متماثل على المتغير التابع لذا فإن نقطة البداية هي توضيح نموذج الانحدار غير المتماثل في المدى الطويل على النحو التالي:

$$LSR = c + \alpha_1 LM2_t + \alpha_2 LDEP_t + \alpha_3 LTC_t^+ + \alpha_4 LTC_t^- + \alpha_5 LINFIM_t \ldots\ldots\ldots(22)$$

ومن جهة أخري يتم حساب الصدمات الموجبة والسالبة لسعر صرف الدينار الجزائري كالآتي:

$$LTC_t^+ = \sum_{j=1}^{t} \Delta LTC_j^+ = \sum_{j=1}^{t} max(\Delta LTC_j, 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (23)$$

$$LTC_t^- = \sum_{j=1}^{t} \Delta LTC_j^- = \sum_{j=1}^{t} max(LTCX_j, 0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (24)$$

قام(Shin et al. (2014 بربط المعادلة (22) مع نموذج ARDL الخطي لـ Pesaran et al. (2001) لتطوير منهجية ARDL غير الخطية (NARDL)[1]، وبالتالي يمكن كتابة صيغة NARDL للمعادلة (22) في شكل نموذج تصحيح الخطأ غير المتماثل (AECM) كما يلي:

$$\Delta LSR = c + \alpha_1 LSR_{t-1} + \alpha_2 LM2_{t-1} + \alpha_3 LDEP_{t-1} + \alpha_4 LTC_{t-1}^+ + \alpha_5 LTC_{t-1}^-$$
$$+\alpha_6 LINFIM_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i \Delta LSR_{t-1} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_i \Delta LM2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \eta_i \Delta LDEP_{t-i}$$
$$+\sum_{i=0}^{q_3} \omega_i^+ \Delta LTC_{t-1}^+ + \sum_{i=0}^{q_4} \omega_i^- \Delta LTC_{t-1}^- \sum_{i=0}^{q_5} \mu_i \Delta LINFIM_{t-i} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (25)$$

حيث :Δ : تشير إلى الفرق الأول، c : الحد الثابت، $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات الأجل الطويل، γ_i , $\varphi_i, \omega_i^+, \omega_i^-, \eta_i, \mu_i$: معاملات الأجل القصير، p,q1 ,q2 ,q3 :,q4,q5 الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني ، ε_t : الخطأ العشوائي، t : اتجاه الزمن.

أولا- نتائج تحديد النموذج الأفضل والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية: يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك وفق هذه المنهجية كما سبق القول تحديد طول فترات الإبطاء الموزعة للنموذج، ولتحديد هذه الفترات تم الاعتماد على معيار (SIC) Schwarz Criterion، و باستخدام درجتين (2)

[1] محمد دحماني، دنيا كرزابي، منال عطوشي ، هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر نظرة جديدة على اساس اختبار NARDL و MAKI للتكامل المشترك ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 24 ، العدد 2 ، 2022 ، ص 43

من الإبطاء، وهو الحد الأقصى الموصي به للبيانات السنوية[1]، اتضح أن النموذج لم يستطع فهم سلوك البيانات، بسب التغيرات الهيكلية و النقاط الشاذة وهو ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم 24: اختبار جودة النموذج في إطار منهجية NARDL

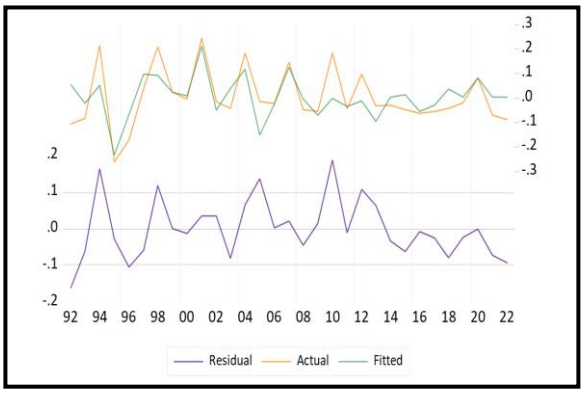

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

نتيجة لذلك سيتم استخدام أربعة متغيرات وهمية* في التواريخ التي حدثت فيها الصدمات الهيكلية للتحكم في أثارها، وذلك كمتغيرات مستقلة ثابتة، حيث كل متغير وهمي أخذ القيمة صفر في السنوات التي سبقت الصدمة، والقيمة واحد في سنة الصدمة وما بعدها[2]، ثم بعد ذلك تم إعادة تقدير النموذج. وبعد الانتهاء من تحسين النموذج، تبين أن النموذج الأفضل هو ARDL(2, 1 , 1, 0, 1) ، كما هو موضح في الشكل أدناه:

[1] Narayan, P. K..Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji. Vol 2, N° 4, 2004, p11

* ثلاثة متغيرات وهمية تمثل ما نسبة (12.02 %) ، و هي نسبة مقبولة لا تستدعي تعديل القيم الحرجة لـ Narayan

[2] Mhashem Pesaran and al, Bound Testing Approaches to the Analysis of level relationships, journal of applied econometrics, Vol 16 N° 3, 2001, p 324

الشكل رقم 25: نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى في إطار منهجية NARDL

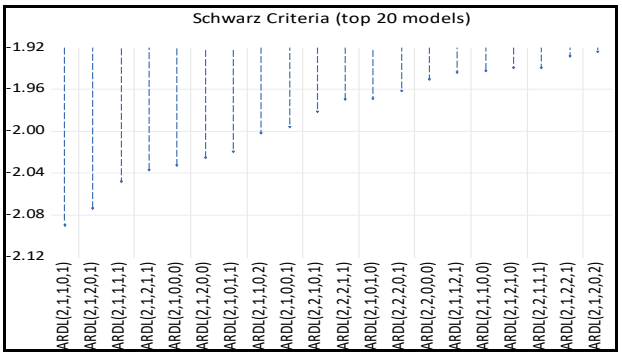

المصدر: من اعداد الطالب، إعتمادا على برمجية Eviews13

أي النموذج الذي يحتوي على إبطائين للأجر الحقيقي كمتغير نائب عن للقدرة الشرائية، وإبطاء واحد كل من عرض النقود ،الإنفاق الكلي وسعر صرف الدينار الجزائري، وبدون إبطاء لمعدل التضخم المستورد ، وبعد تحديد فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج، سيتم إجراء بعض الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المقدر و سلامته من المشاكل القياسية، واتضح من نتائجها الموضحة في الجدول رقم (13)، أدناه ما يلي:

الجدول رقم 13: نتائج الاختبارات التشخيصية في إطار منهجية NARDL

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM			
الفرضية الصفرية (H_0): لاتوجد مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي			
F-statistic	0.2547	Prob F(2,13)	0.7789
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey			
الفرضية الصفرية (H_0): ثبات التباين			
F-statistic	0.0555	Prob F(1,28)	0.8155
اختبار التوزيع الطبيعي Normalité test Jarque-Bera			
الفرضية الصفرية (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي			
J-B	2.5747	Prob	0.2759
اختبار مدى ملائمة النموذج Reset Test Ramsey			
الفرضية الصفرية (H_0): النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistic	1.3072	prob	0.2122
F-statistic	1.7088	prob	0.2122

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

يشير اختبار الارتباط الذاتي للبواقي LM Test بأن قيمة فيشر تساوي 0.2547 وباحتمالية تقدر 0.7789 وهي أكبر 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء. حسب اختبار (ARCH) لعدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي فتلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة قدرت 0.0555 باحتمالية بلغت 0.8155 وهي أكبر 0.05 وبالتالي تقبل فرضية العدم عند مستوى معنوية 5% ومنه فحسب هذا الاختبار فإننا نقر بثبات التباين. فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي تلاحظ أن إحصائية جاك بيرا (2.5747) وباحتمالية تقدر بـ 0.2759 والتي هي أكبر من 005، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا. من خلال اختبار رمزي لمدى ملائمة النموذج تلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم الملائمة للشكل الدالي، وبذلك فأن النموذج صحيح ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي0.2122 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 5%. دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي: يتضح من خلال الشكل (26)، أدناه أن بواقي النموذج مستقرة وهذا لان أعمدة دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي كلها داخل مجال الثقة

الشكل رقم 26: نتائج دالة الارتباط الذاتي للبواقي في إطار منهجية NARDL

Date: 05/17/24 Time: 22:05
Sample (adjusted): 1992 2022
Q-statistic probabilities adjusted for 15 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.059	-0.059	0.1201	0.729
		2	-0.092	-0.096	0.4208	0.810
		3	0.114	0.104	0.8965	0.826
		4	-0.095	-0.093	1.2351	0.872
		5	0.006	0.017	1.2364	0.941
		6	-0.080	-0.112	1.4979	0.960
		7	0.032	0.049	1.5427	0.981
		8	0.009	-0.020	1.5463	0.992
		9	-0.145	-0.119	2.5260	0.980
		10	-0.162	-0.214	3.8090	0.956
		11	0.043	0.008	3.9022	0.973
		12	-0.017	-0.039	3.9184	0.985
		13	-0.184	-0.180	5.8473	0.952
		14	0.194	0.134	8.1056	0.884
		15	-0.034	-0.080	8.1798	0.916
		16	-0.131	-0.115	9.3507	0.898

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

– الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج المقدر:يتضح من الشكل رقم (27) أن النموذج المقدر مستقر في الأجلين الطويل والقصير، حيث نلاحظ أن منحنى اختبار المجموع التراكمي البواقي المعاودة (CUSUM) يقع بين الخطين الحرجين والشيء نفسه بالنسبة لمنحني اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، فهو يقع وسط الحدين الحرجين مشيرا إلى الاستقرار في النموذج المقدر عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن نموذج المقدر متسقا ومنسجما في الأجلين القصير والطويل.

الشكل رقم 27 : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعالم النموذج في إطار منهجية NARDL

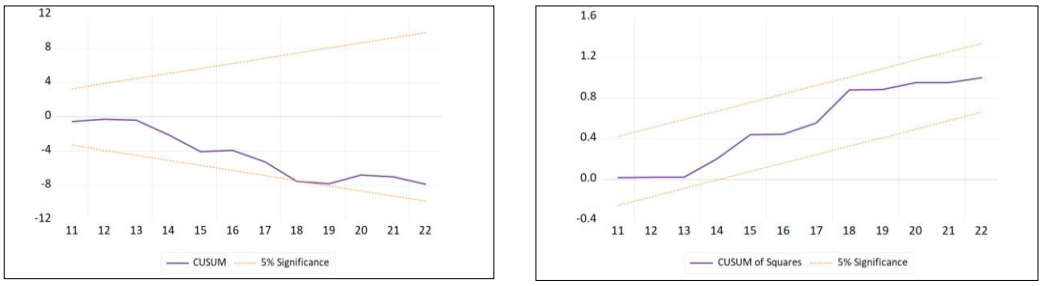

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

بناء على ذلك، يمكن القول أن النموذج المستخدم خالي من المشاكل القياسية، ومن ثم يمكن إجراء الخطوة التالية من خطوات منهجية NARDL.

ثانيا– نتائج اختبار التكامل المشترك: اختبارات الحدود Bounds Tests: بتقدير معادلة التكامل المشترك في إطار منهجية (ARDL2, 1 , 1, 0, 1)، وفي حالة وجود قاطع وبدون اتجاه زمني، أمكن الحصول على النتائج التالية:

$$\boldsymbol{LSR = (0.023439 * LM2(-1) + 0.747058 * LDEP(-1) - 0.119847 * LINFIM - 0.731205 * @CUMDP(LTC(-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$

وللتعرف على ما ذا كانت المعادلة (26)، تعبر عن علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة أم لا، تم إجراء اختبار الحدود وتبين من نتائجه كما هو واضح في الجدول رقم (14)، أن قيمة إحصائية (F) المحسوبة (7.3615)، أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، ومنه نرفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يتضح أيضا أن قيمة إحصائية (T) المحسوبة (-5.4036) أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة لـ Narayan عند جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، ومنه نرفض فرضية العدم، القائلة بأن العلاقة بين المتغيرات علاقة غير منطقية، ونقبل الفرضية البديلة أي أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات منطقية .

الجدول رقم 14 : نتائج اختبارات الحدود Bounds Tests في إطار منهجية NARDL

الاختبار	القيمة	مستويات المعنوية	القيم الجد ولية للحدود		النتيجة
			الحد الأدنى(I(0)	الحد الأعلى(I(1)	
إحصائية F	7.3615	%10	2.578	3.858	وجود علاقة توازنية منطقية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة
		%5	3.125	4.608	
		%1	4.537	6.370	
إحصائية T	-5.403	%10	-2.570	-3.860	
		%5	-2.860	-4.190	
		%1	-3.430	-4.790	

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

ثالثا– نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية NARDL: يمكن تحديد الآثار طويلة الأجل لتقلبات سيعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة حسب النتائج الموضحة في الجدول أدناه كما يلي:

الجدول رقم 15 : نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية NARDL

المتغيرات	المعلمات	الإحصائية T	الاحتمال
LM2(-1)	0.023439	0.210920	0.8346
LDEP(-1)	0.747058	5.336671	0.0000
LINFIM	-0.119847	-2.652640	0.0134
@CUMDP(LTC(-1))	-0.731205	-7.363456	0.0000
@CUMDN(LTC(-1))	1.990336	3.178776	0.0038

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

يلاحظ من هذا التقدير ما يلي:

أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا حيث بلغت قيمة معامل التحديد المصحح نحو81 %بما يدل على قدرة تفسيرية عالية للنموذج، كما عكست قيمة إحصائية فيشر والبالغة 9.74 معنوية النموذج ككل.

أما من الناحية الإحصائية أظهر عرض النقود أثر طرديا غير معنوي إحصائيا، أي أن زيادة المعروض النقدي لا تؤدي إلى أي زيادة في القدرة الشرائية للمواطن، كما بيّنت النتائج وجود علاقة طردية بين القدرة الشرائية للمواطن في الجزائر وحجم الإنفاق الكلي، حيث أشار معامل الإنفاق الكلي إلى أن زيادة الإنفاق الكلي بنسبة 1% تُؤدّي إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطن بحوالي 0.74% . كما يتضح من خلال نتائج التقدير أن التغير الموجب في سعر صرف الدينار الجزائري في الأجل الطويل ب 1% يؤدّي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بنسبة 0.73%، هذه النتيجة يمكن تفسيرها إن الواقع العملي في الاقتصاد الجزائري أدى بانخفاض قيمة العملة إلى انتشار ضغوط تضخمية مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وتعود هذه الظاهرة إلى عوامل متداخلة، أهمها:

– الاعتماد الكبير على الواردات: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على استيراد السلع الاستهلاكية والغذائية، فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية، ترتفع أسعار السلع المستوردة، ممّا يؤدي

ينعكس بالسلب على القدرة الشرائية ، وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات، تلجأ السلطات أحيانا إلى تقديم دعم مالي للمواطنين، ومع ذلك، فإن هذا الدعم له انعكاسات سلبية على الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ممّا قد يعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

– محدودية الإنتاج المحلي: يواجه الاقتصاد الجزائري صعوبة في تلبية الطلب الداخلي على السلع البديلة للسلع المستوردة، وذلك بسبب محدودية الإنتاج المحلي وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، فعند ارتفاع الطلب على السلع البديلة في ظلّ انخفاض قيمة العملة، وعدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية هذا الطلب، يلجأ المستهلكون إلى شراء السلع المستوردة بأسعارها المرتفعة، مما يزيد التضخم ويؤدي إلى زيادة الضغوط على القدرة الشرائية.

– ارتفاع تكاليف الإنتاج: تعتمد العديد من الصناعات المحلية على مكونات ومدخلات مستوردة، ممّا يجعلها عرضة لتأثيرات تقلبات أسعار الصرف، فعند انخفاض قيمة العملة الوطنية، ترتفع تكاليف الإنتاج لهذه الصناعات، ممّا قد يُؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها، مما يُؤثر على تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية. وعليه، تُؤدّي عوامل متعددة، أهمها الاعتماد الكبير على الواردات، ومحدودية الإنتاج المحلي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، إلى تفاقم الضغوط التضخمية وتراجع القدرة الشرائية في الجزائر في الاجل الطويل. أما بالنسبة للاتجاه السالب لسعر صرف الدينار ساهم في زيادة القدرة الشرائية بنسبة 1.99 %. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم المستورد فقد ظهر بإشارته السالبة المتوقعة، حيث أشار معامل معدل التضخم المستورد إلى أن زيادة معدل التضخم المستورد بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بحوالي 0.11% .

رابعا– نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية NARDL : بتقدير هذا النموذج أمكن الحصول على النتائج المعروضة في الجدول الآتي :

الجدول رقم 16 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار منهجية NARDL

المتغيرات	المعلمات	الإحصائية T	الاحتمال
COINTEQ*	-0.936781	-7.674142	0.0000
D(LSR(-1))	0.308397	3.628952	0.0017
D(LM2)	0.814929	6.609512	0.0000
D(LDEP)	0.296528	2.882347	0.0092
@DCUMDP(LTC)	-0.315998	-2.146889	0.0442
@DCUMDN(LTC)	-0.736385	-1.203142	0.2430
D_1994	0.256019	3.741532	0.0013
D_2004	0.156444	2.724580	0.0131
D_2005	0.184731	3.373181	0.0030
D_2010	0.210309	4.618808	0.0002
C	0.350920	6.354155	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

لعل أهم ما يظهر من خلال الجدول (20)،أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ سالبة (-0.93)، ومعنوية عند 1% ، مما يدل أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وانه من الممكن تصحيح أخطاء هذه العلاقة في الأجل القصير، وان الانحرافات عن التوازن في عام ما يتم تعديلها في العام التالي له بنسبة 93 %، ومن ثم يمكن القول أنها تتلاشي في العام التالي للعام الذي تمت فيه، كما يتضح من خلال النتائج أن مرونة LSR المتأخرة زمنيا للفترة الأولي في المدى القصير لها تأثير ايجابي على القدرة الشرائية بالإضافة إلى انه من الناحية الإحصائية توجد لهما دلالة معنوية،، كما أشارت النتائج إلى أن تأثير كل من عرض النقود والإنفاق الكلي على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في الأجل القصير موجب ومعنوي بدون تأخر زمني ، من جهة أخرى يتضح من نتائج الجدول أن الصدمات الإيجابية لسعر الصرف ذات علاقة عكسية وذو معنوية إحصائية مع القدرة الشرائية، وذلك عند عدم وجود فترات إبطاء، حيث عند تغير سعر الصرف بالزيادة بـ 1% فإن القدرة الشرائية تنخفض بنسبة 31 %، وذلك عند مستوي معنوية 1%، وعلى العكس تماماً فإن تأثير الصدمات السالبة لسعر الصرف على القدرة الشرائية غير معنوي بالأساس، أي لا تتأثر القدرة

الشرائية بالانخفاضات التي تحدث في سعر الصرف، وهذا يوفر دليلا تجريباً بأن القدرة الشرائية من خلال التأثير على مستويات الأسعار تتأثر سريعاً بارتفاعات أسعار الصرف فحين أنها لا تستجيب تقريبا للانخفاضات، كما تمثل D1، D2، D3، D4 المتغيرات الوهمية لسنوات 1994، 2004 ،2005، 2010 ، على التوالي وهي ما تؤكده نتائج اختبارات جذر الوحدة في وجود فواصل هيكلية ،الملحق (9-10) ، الصفحة (222-223) حيث جاءت معاملاتها كلها موجبة ومعنوية عند مستوي معنوية 1 % ، ومن خلال قيمة معامل التحديد المصحح، نلاحظ مدي القدرة التفسيرية للنموذج إذ أن المتغيرات المدرجة في النموذج تمثل 81.39% من المتغيرات الكلية والباقي 18 % تدخل ضمن هامش الخطأ .

خامسا – اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل: يقدم الجدول رقم (21) نتائج اختبار عدم خطية أو عدم تماثل Asymmetry Test تأثير سعر الصرف الدينار الجزائري على القدرة الشرائية في الأجل الطويل، وقد أظهرت النتائج رفض فرض العدم القائل بتماثل سعر الصرف الدينار الجزائري على القدرة الشرائية في الأجل الطويل، حيث كانت قيمة (P-value) لإحصائية (Chi square) أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا يعني سعر الصرف الدينار على القدرة الشرائية في الجزائر هو أثر غير متماثل، في حين أنه في الأجل القصير لم نستطع رفض الفرض العدمي لان القيمة الاحتمالية لإحصائية (Chi -Square) و إحصائية (F) أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

الجدول رقم 17: نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل

Variable	statistic	Value	prob
Long- run			
LTC	F- statistic	8.8420	0.0095
LTC	Chi -Square	8.8420	0.0029
Short – run			
LTC	F- statistic	0.1725	0.6838
LTC	Chi -Square	0.1725	0.6779
Joint (long –run and Short – run)			
LTC	F- statistic	6.0445	0.0119
LTC	Chi -Square	12.0891	0.0024

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

المطلب الثالث: العلاقة السببية في الأجل الطويل باستخدام منهجية (Toda– Yamamoto)

لاختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، سيتم استخدام منهجية Toda and yamamoto (1995)، حيث يقوم هذا الاختبار على نموذج الانحدار الذاتي المطور ،عن طريق إدخال إحصائية اختبار وولد المعدلة ويمكن استخدامها في حالة اختلاف درجة التكامل[1] ، ويجب كخطوة أولى معرفة أعلى درجة تكامل بين السلاسل الزمنية " Maximal integrationorder dmax"، حيث من دراسة جذور الوحدة فيما سبق تبين أنها تساوي الواحد dmax=1، وكخطوة ثانية يتم تحديد عدد فترات التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على نموذج VAR العادي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 18 : معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.472790	NA	1.29e	0.631519	0.865052	0.706229
1	142.9772	235.9199	3.79e	-7.531811	-6.130614*	-7.083556
2	168.7421	32.63556	4.19e	-7.582805	-5.013944	-6.761004
3	210.6952	39.15627*	2.09e	-8.713015*	-4.976489	-7.51766*

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

[1] Hicham Aya, Mostéfa Belmokaddem Financial development tradeopenness and economic growth in MENA countries: TYDL panel causality approach .Theoretical and Applied Economics..vol 24 , No1, 2016, p58

من خلال نتائج الجدول رقم (22) وحسب معيار Schwarz criterion الذي تم اعتماده منذ البداية يتضح أن عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة تساوي الواحد P =1 وعليه بعد معرفة درجة تكامل بين السلاسل الزمنية dmax ومعرفة عدد التأخيرات المثلى لمتغيرات الدراسة، يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي الموجه المطور Augmented VAR model تحت بعض القيود على مصفوفة المعلمات، وبمعنى آخر يتم تقدير نموذج $(P+dmax)^{the\ order\ var}$[1] ثم بعدها مباشرة القيام باختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19 : نتائج اختبار السببية لـ Toda& Yamamoto (1995) في الأجل الطويل.

Dependent variable: LSR			
Excluded	Chi-sq	df	Prob
LM2	0.109511	1	0.7407
LDEP	0.158307	1	0.6907
LTC	9.626119	1	0.0019
LINFIM	5.184204	1	0.0228
Dependent variable: LTC			
Excluded	Chi-sq	df	Prob
LSR	1.620366	1	0.2030
LM2	0.428917	1	0.5125
LDEP	0.050137	1	0.8228
LINFIM	2.065642	1	0.1507

المصدر: من اعداد الطالب، اعتمادا على برمجية Eviews13

يبين الجدول رقم (23) نتائج اختبار السببية بين المتغيرات وفق منهجية (1995) Toda& Yamamoto، حيث يتضح من هذه النتائج أن المتغير LTC سعر صرف الدينار الجزائري يرتبط بعلاقة سببية طويلة المدى في اتجاه واحد مع المتغير LSR الممثل للقدرة الشرائية، وعليه فإن سعر صرف الدينار الجزائري يسبب القدرة الشرائية LTC causes LSR، أما القدرة الشرائية لا تسبب سعر صرف الدينار الجزائري LSR does not cause LTC، ويتضح ذلك من خلال قيمة P-Value لاختبار

[1] Toda , H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of Econometrics, Vol 66 N 2,1995, P.255

Modified Wald test، المستخدم في اختبار السببية حسب منهجية Toda and yamamoto(1995)، حيث بلغت هذه القيمة في العلاقة بين LTC مع LSR ما مقداره 0.0019 وهي معنوية عند 5%، ولذلك نرفض فرض العدم القاضي بأنLTC لا تسبب فيLSR، ونقبل الفرض البديل القاضي LTC تسبب في LSR ، أما قيمة P-Value الخاصة بالعلاقة بين LSR مع LTC فقد قدرت بـ 0.2030 وهي غير معنوية عند مستوى 5%، لذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن LSR لا تسبب فيLTC، وتعني هذه النتائج أن تغيرات سعر الصرف تؤثر على القدرة الشرائية للموطن من خلال أهما اعتماد الجزائر بشكل كبير على الواردات وتحديات الإنتاج المحلي المحدود.

خلاصة الفصل

من أجل تحقيق أهداف دراستنا والإجابة على تساؤلاتها، تبين أنّ المنهجية الأنسب والملائمة لمتغيرات دراستنا هي منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الخطية والغير الخطية حيث تم التطرق والتعرف على هذه المنهجيتن بالإضافة إلى أهم الاختبارات التشخيصية المتعلقة بهما، وذلك لضمان تطبيقها بشكلٍ سليم، كما تطرقنا للتقييم الوصفي وإجراء اختبارات الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة بهدف وصف متغيرات الدراسة وتحليلها، وذلك من خلال دراسة تجانسها واستقرارها عبر الزمن، بهدف تفادي إمكانية الحصول على انحدار زائف، وذلك بيانيا من خلال التوقع البياني لمشاهدات السلسلة عبر الزمن بالاعتماد على كل من المنحنى البياني ومعاملات دالة الارتباط الذاتي، أما إحصائيا فقد تم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة مع وبدون وجود تغيرات هيكلية.

كما حاولنا من خلال هذا الفصل قياس أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وقد تم استخدام بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة كالمعروض النقدي بمعناه الواسع، النفقات العامة، وسعر صرف الدينار الجزائري، ومعدل التضخم المستورد، والأجر الحقيقي كمتغير نائب عن القدرة الشرائية، ولبيان في ما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تم القيام باختبارات جذر الوحدة مثل اختبار مثل PP وADF، ونظرا لمحدودية تجاهلها للتغيرات الهيكلية في السلسلة، مما قد ينتج عنه نتائج مظللة، تم استخدام اختبار Zivot and Andrews مع فاصل بنيوي و Leeandstra مع فاصلين هيكليين، أين تم تحديد درجة تكامل كل متغيرة من متغيرات نموذج الدراسة، أين تبين أن كل المتغيرات متكاملة ومستقرة في الفرق الأول في حين بينت النتائج أن متغيرة سعر الصرف كانت مستقرة في مستواها الأصلي، في ضوء ذلك تم

توظيف منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بعد معالجتها من التغيرات الهيكلية وذلك بإدراج ثلاث متغيرات وهمية تمثل تواريخ حودث الصدمات ، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية (NARDL) مع إدراج أربعة متغيرات وهمية، تمثل تواريخ حودث الصدمات، وبعد التأكد من المتانة القياسية للمنهجيتين (ARDL) و (NARDL)، تم إجراء اختبارات الحدود F-Bound test و t- Bound-test، وقد بينت النتائج عن وجود علاقة توازنية منطقية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة ، كما تم استخلاص من خلال هذا العمل أهم النتائج في النقاط الأساسية التالية:

1- أظهر عرض النقود تأثيرًا طرديًا غير معنوي إحصائيًا، أي أن زيادة المعروض النقدي لا تُؤدّي إلى أي زيادة في القدرة الشرائية للمواطن .

2- أما بالنسبة لحجم الإنفاق العام، والذي يُثار نقاش حول طبيعته في الجزائر وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطنين، يرى البعض أن هذا الإنفاق على الرغم من تركيزه على البنية التحتية لا يعد استثمارا منتجا في القطاعات المدرة للربح وبالتالي لا يُحسّن القيمة الحقيقية للأجور أو القدرة الشرائية، ولكن من خلال النتائج اتضح أن زيادة الإنفاق الكلي أدت إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطن ،إذ يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال خلق فرص العمل، حيث يُساهم الإنفاق العام في تمويل مشاريع البنية التحتية، مما يخلق فرص عمل جديدة و يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل المتاح للأسر، وبالتالي تحسين قدرتها الشرائية، كما يساهم الإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي، حيث تُساهم مشاريع البنية التحتية في تحسين كفاءة الاقتصاد بشكل عام، مما يُشجع على الاستثمار وزيادة الإنتاجية و يؤدي ذلك إلى نمو اقتصادي، ينعكس على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، إضافة إلى تقديم خدمات أساسية، حيث تُساهم مشاريع البنية التحتية في توفير خدمات أساسية مثل الطرق والكهرباء، مما يُقلل من تكاليف المعيشة للأسر، وبالتالي يُحسّن قدرتها الشرائية.

3- توجد علاقة عكسية بين سعر صرف الدينار الجزائري والقدرة الشرائية للمواطن وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع سعر صرف الدينار(تخفيض قيمة العملة) أدت إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، فالاقتصاد الجزائري يشهد ظاهرة تخفيض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى انتشار ضغوط تضخمية أثرت سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وتعود هذه الظاهرة إلى عوامل متداخلة، أهمها الاعتماد الكبير على الواردات، خاصة السلع الاستهلاكية والغذائية، مما يجعله عرضة لتأثيرات تقلبات أسعار الصرف فعند تخفيض قيمة العملة الوطنية ترتفع أسعار السلع المستوردة ممّا يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وتراجع القدرة الشرائية للأسر، وللتخفيف من حدة هذه التأثيرات، تلجأ الحكومة أحيانا إلى تقديم دعم مالي للمواطنين ولكن يؤدي هذا الدعم إلى انعكاسات سلبية على الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما يعيق النمو الاقتصادي، وتفاقم هذه المشكلة محدودية الإنتاج المحلي، عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الداخلي على السلع البديلة للسلع المستوردة، مما يلجأ معه المستهلكون إلى شراء السلع المستوردة بأسعارها المرتفعة، مما يؤجج التضخم ويؤدي إلى زيادة الضغوط على القدرة الشرائية، وعلاوةً على ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للعديد من الصناعات المحلية التي تعتمد على مكونات ومدخلات مستوردة مما يؤدي إلى زيادة أسعار منتجاتها و يؤثر على تنافسيتها في الأسواق المحلية والعالمية.

4- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم المستورد و القدرة الشرائية للمواطن ويفسر هذا التأثير السلبي باعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الاستيراد من الأسواق الدولية، فارتفاع الأسعار في الدول المصدرة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ممّا ينعكس على ارتفاع الأسعار المحلية

بشكل عام، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وتعد هذه النتيجة متوقعة لاقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري، حيث تلعب التجارة الخارجية دور مهم في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات.

5- نتائج اختبار عدم تماثل لأثر سعر الصرف الدينار على القدرة الشرائية في الأجل الطويل هو غير متماثل، حيث أن التغير الموجب في سعر صرف الدينار الجزائري في الأجل الطويل ب 1% يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بنسبة 0.73%، أما بالنسبة للاتجاه السالب لسعر صرف الدينار ساهم في زيادة القدرة الشرائية بنسبة 1.99 %.

6- كما توصل اختبار السببية بين المتغيرات وفق منهجية (1995)Toda& Yamamoto، الى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تتجه من سعر الصرف إلى القدرة الشرائية في الأجل الطويل، مما يعني أن سعر صرف الدينار الجزائري يقود إلى القدرة الشرائية .

الخاتمـــــة

في سياق العولمة المتسارعة والاندماج الاقتصادي المتزايد، يتبوأ سعر الصرف مكانة هامة كمتغير رئيسي يؤثر بشكل مباشر على نشاط الاقتصاد الكلي لا سيما في الاقتصادات الريعية كالاقتصاد الجزائري.

إن تعقد العلاقة بين سعر الصرف ومجموعة العوامل المؤثرة فيه كميزان المدفوعات، ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة، يستلزم تحليلا لآليات الاقتصادية التي تحكم هذه العلاقة. فمن خلال فهم هذه العوامل يمكن تفسير تقلبات سعر الصرف وتقييم آثارها على القدرة الشرائية. هذه الاخيرة والتي تعتبر مؤشرا مهم على أداء الاقتصاد الكلي تتأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتؤثر بدورها في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

إن فهم القدرة الشرائية الداخلية المرتبطة بمستوى الأسعار والدخل الحقيقي، والقدرة الشرائية الخارجية المرتبطة بقوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يعد أمرا بالغ الأهمية لصانعي السياسات، فمن خلال تحليل هذه العوامل، يمكن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز القدرة الشرائية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لعل تجربة الجزائر في هذا الصدد توضح ذلك حيث لجأت بشكل متكرر إلى سياسة تخفيض قيمة العملة بهدف تحقيق جملة من التوازنات الداخلية والخارجية ، إلا أن هذه السياسة قد أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتدهور قدرتها الشرائية ، وعليه فإن دراسة سلوك سعر الصرف وتأثيره على القدرة الشرائية تتجاوز كونها موضوعا نظريا لتكتسب أهمية عملية كأداة أساسية لصانعي السياسات في صياغة استراتيجيات اقتصادية فعالة قادرة على مواجهة تحديات البيئة الاقتصادية العالمية المتقلبة.

حاولنا من خلال هذه الدراسة مناقشة مشكلة البحث التالية: " ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ؟ "، وللإجابة عنها تناولنا أبعاد الموضوع من خلال عرض الأطر المفاهيمية المتعلقة بسعر الصرف والقدرة الشرائية ، ثم استعراض الأدبيات الاقتصادية للعلاقة القائمة بينهما. بعد ذلك تم تحليل أهم العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة. وفي الجانب التطبيقي تم استخدام منهجيتي(ARDL) و (NARDL)، لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الأجلين الطويل والقصير، مع تحديد الاتجاه السببي بينها.

1- نتائج الدراسة :

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تغطي الجانبين النظري و التطبيقي، والتي يمكن تلخيصها كما يلي :

- يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاديات الدول المختلفة، ومرآة عاكسة لقوة الاقتصاد وتنوعه وأحد أهم المؤشرات النقدية التي تعكس قيمة العملة المحلية مقارنة بباقي العملات، وعليه فإن التقلبات التي تحدث في سعر الصرف يترتب عنها آثار بالغة ليس فقط على الوضع الخارجي للدول فحسب، بل على أوضاعها الداخلية أيضا من خلال التأثير في مختلف المؤشرات الاقتصادية، ومنها معدل التضخم لما له من انعكاس على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

- تتنوع آليات تحديد سعر الصرف باختلاف درجة تدخل السلطات النقدية مما يؤدي إلى ظهور أنظمة سعر صرف متنوعة تتراوح بين النظام الثابت والنظام العائم .

- تتعدد النظريات الاقتصادية التي تسعى لتفسير آليات تحديد سعر الصرف، ففي حين تركز نظرية تعادل القوة الشرائية على التغيرات في سعر الصرف على المدى الطويل استنادا إلى مقارنة أسعار السلع والخدمات بين الاقتصادات المختلفة، فإن نظرية تعادل أسعار الفائدة تربط بين أسعار الفائدة

وتقلبات سعر الصرف، بينما تفسر نظرية الأرصدة التغيرات قصيرة الأجل في سعر الصرف من خلال آليات العرض والطلب على العملات الأجنبية في السوق.

– يتأثر سعر الصرف بعدد من المتغيرات الاقتصادية المترابطة، فميزان المدفوعات ومستويات التضخم وأسعار الفائدة و تقلبات أسعار السلع الأولية، إلى جانب السياسات النقدية المتبعة في الدول الأخرى تساهم جميعها في تحديد قيمة العملة الوطنية وتوجيه اتجاهاتها في السوق.

– في الجزائر تؤثر أسعار النفط بشكل كبير على سعر الصرف ، فارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير بإيرادات النفط يجعل انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار وتسارع التضخم، بينما يساهم ارتفاعها في دعم قيمة الدينار وتخفيف الضغوط التضخمية.

– القدرة الشرائية هي مقياس لقدرة الفرد على شراء السلع والخدمات، تقاس عادة القدرة بعدة مؤشرات، من أهمها الأجر الحقيقي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

– من أسباب تدهور القدرة الشرائية في الجزائر تدهور قيمة الدينار إثر سلسلة من التخفيضات الإدارية الأمر الذي زاد من تكلفة الواردات وفاقم من التضخم، اضافة الي ذلك يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف بنيوي في التجارة الخارجية حيث يعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية الطلب المحلي، مما يجعله عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية كالتضخم المستورد. كما أن ضعف الإنتاج المحلي وعدم قدرته على مواكبة الطلب المتزايد، إلى جانب وجود اختلالات تنظيمية في الأسواق أدت إلى انتشار الممارسات الاحتكارية والمضاربة، ساهمت بشكل كبير في تفاقم المشكلة. أخيراً، سياسة الأجور و المكافآت التي تعد مجرد تسميات للمقابل المادي، الذي يحصل عليه العامل نظير خدماته لصاحب العمل .

- يتجاوز تأثير انخفاض قيمة العملة الأبعاد الاقتصادية، ليصل إلى النواحي الاجتماعية والسياسية، حيث يؤدي إلى عدم الثقة في الأنظمة، وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، وتهديد الاستقرار السياسي.

- انتهجت الجزائر تتنوع في السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات النقدية والمالية والسعرية والتنظيمية لضبط التضخم ودعم القوة الشرائية.

- سجل نمو الكتلة النقدية في الجزائر معدلات مرتفعة خلال الفترة المدروسة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الزيادة المستمرة في الاحتياطات من النقد الأجنبي، والتي تعمل كقاعدة أساسية للتوسع النقدي في البلاد. هذا الارتباط الوثيق بين النمو النقدي واحتياطات النقد الأجنبي يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط وتأثرها بتقلبات الأسواق العالمية.

- تعود أسباب التضخم في الجزائر إلى الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة و الإفراط في الإصدار النقدي دون الزيادة في المعروض من السلع والخدمات، انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية والتضخم المستورد نتيجة التبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري نحو الخارج . كذلك تراجع عائدات الجزائر من المحروقات، بسبب تراجع أسعار النفط عالميا.

- ظاهرة التضخم مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدى آثاره السلبية انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

- تتسم السياسة المالية في الجزائر بارتباط وثيق بالإيرادات النفطية مما يجعلها حساسة للتغيرات في أسعار النفط العالمية. هذا الارتباط يحد من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات مالية توسعية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، خاصة في فترات انخفاض أسعار النفط.

- يشكل التضخم المستورد ظاهرة اقتصادية عاكسة لعمق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، كحال الجزائر والاقتصاد العالمي، حيث يتجلى هذا التكامل في الهيكل الإنتاجي لهذه الدول والذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات من المواد الأولية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية

وعليه فإن أي صدمة خارجية تؤدي إلى انتقال التضخم إلى الاقتصاد المحلي، ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية .

- يعد التضخم المستورد أحد العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث ساهم، وفقا لبنك الجزائر، بنسبة 7% في زيادة التضخم المحلي خلال الفترة من 2000 إلى 2013. ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كاقتصاد مفتوح، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. وتؤكد تطور قيمة الواردات عن ارتفاع في واردات السلع الاستهلاكية والغذائية خلال الفترة من 2000 إلى 2018، ما يؤكد الدور واضح للتضخم المستورد في تغذية التضخم المحلي.

- اتضح من خلال تحليل الحد الأدنى للأجور في الجزائر خلال فترة الدراسة تباين بين قيمته بالعملة المحلية (الدينار) وقيمته بالعملة الأجنبية (الدولار)، ففي حين سجلت قيمته بالدينار ارتفاعا تدريجيا إلا أن قيمته بالدولار شهدت تراجعا ملحوظا، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

- تخفيض قيمة الدينار ليس الحل الأمثل للحد من ظاهرة الارتفاع المستمر في الطلب على العملة الصعبة والناتج عن حركة الاستراد النشيطة التي تعرفها الجزائر بل على العكس سيرفع من معدلات التضخم .

بناء على النتائج، يمكننا الآن مناقشة مدى صحة الفرضيات. وذلك كما يلي:

- **على المستوي النظري:** انتهت النظريات البحثية المعالجة للإشكالية المطروحة الى ما يلي:

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الأولي :**

ترتبط التقلبات (التخفيض أو الارتفاع) في معدل سعر الصرف في الجزائر بشكل واضح مع المحددات الأساسية للاقتصاد الوطني. فالتغيرات في أسعار النفط كمحرك رئيسي للاقتصاد تؤثر بشكل مباشر على العرض والطلب على العملة المحلية، وبالتالي على سعر الصرف. كما أن الهيكل الاقتصادي المعتمد على الواردات، والسياسات النقدية المتبعة، والتدفقات الرأسمالية، بخصوص أداء

الاقتصاد جميعها عوامل تؤثر بشكل كبير على سعر الصرف وتساهم في تقلباته. كما تلعب العوامل الهيكلية مثل حجم الاقتصاد غير الرسمي ومدى انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية دورا كبيرا في تحديد مرونة سعر الصرف واستجابته للتغيرات في المحددات الأساسية. تؤكد هذه النتائج في مجملها **قبول الفرضية الأولي** التي تنص على أن : " ترتبط تقلبات سعر الصرف بالمحددات الأساسية في الاقتصاد".

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية :**

لا تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية رغم أهميتها إطارا كافيا لتفسير تقلبات أسعار الصرف في الجزائر، ففي حين تساهم التفاوتات في معدلات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين في تفسير جزء من هذه التقلبات، إلا أنها تفشل في أخذ عوامل أخرى حاسمة في الاعتبار، كتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف، وتأثير تقلبات أسعار النفط، كما أن الافتراضات الأساسية لهذه النظرية كحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال لا تنطبق بالكامل على الاقتصاد الجزائري الذي يواجه قيودا هيكلية وتنظيمية. تؤكد هذه النتائج في مجملها **رفض الفرضية الثانية** التي تنص على أن : نظرية تعادل القوة الشرائية تفسر تقلبات أسعار الصرف في الجزائر ".

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة :**

تتأثر القدرة الشرائية للمواطن في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها سعر الصرف، إذ إن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع المستوردة، لا سيما السلع الاستهلاكية الأساسية، إلى جانب سعر الصرف، تلعب تقلبات أسعار النفط دورا حاسما في الاقتصاد ، حيث تؤثر على الإيرادات العامة وميزان المدفوعات، مما ينعكس بدوره على حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار. كما أن التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة يؤثر بشكل سلبي على القدرة الشرائية، خاصة مع ارتفاع حدة التضخم العالمي بالإضافة إلى ذلك، يعد

حجم الإنفاق الحكومي عاملا مهما في تحفيز الطلب الكلي وزيادة الدخل المتاح. وأخيراً، فإن وجود سعر صرف موازي يزيد من تعقيدات الاقتصاد الجزائري ويؤثر على توزيع الدخل والثروة، مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية لجزء كبير من المواطنين. تؤكد هذه النتائج في مجملها **قبول الفرضية الثالثة** التي تنص على أن : " تتأثر القدرة الشرائية في الجزائر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، أهمها سعر الصرف".

- **على المستوى التطبيقي:** انتهت الدراسة المبنية على الفرضيات الإحصائية الى النتائج التالية :
- **النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة :**

إن التقلبات المتكررة في سعر الصرف، ولا سيما التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري، قد أحدثت صدمات سلبية على الاقتصاد الجزائري، وأدت إلى تدهور في القدرة الشرائية للمواطن، فمع كل تخفيض لسعر الصرف يتعرض الاقتصاد الجزائري لتضخم مستورد، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة بشكل كبير، مما يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار المستهلك و في ظل هذه الظروف، فإن عدم قدرة الأجور النقدية على مواكبة وتيرة الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى تدني الأجور الحقيقية للمواطنين بشكل مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية ، وهذا ما اكدته نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية (ARDL)، حيث اتضح عن وجود تأثير سلبي ومعنوي لسعر الصرف على القدرة الشرائية حيث أن ارتفاع (تدهور) سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة 1% أدي إلى انخفاض القدرة الشرائية بحوالي 0.30%. تؤكد هذه النتائج في مجملها **قبول الفرضية الرابعة** التي تنص على أن : " تخفيض قيمة العملة المحلية يولد ضغوطا تضخمية مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن في الأجلين القصير والطويل ".

- **النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة :**

تؤثر الصدمات الإيجابية والسلبية لسعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر بشكل غير متماثل في الأجل الطويل، فمن خلال اختبار والد لعدم التماثل اتضح أن علاقة سعر الصرف بالقدرة الشرائية ليست علاقة خطية* بل تتأثر باتجاه التغير في سعر الصرف. في المقابل لم يتمكن الاختبار من الكشف عن مثل هذا التفاوت في التأثير في الأجل القصير. تؤكد هذه النتائج في مجملها **قبول الفرضية الخامسة** التي تنص على أن : " للصدمات الايجابية والسلبية لسعر الصرف آثار غير متماثلة على القدرة الشرائية في الجزائر في الأجل الطويل".

2- الاقتراحات :

نظرا للقيود الموضوعية والزمانية والمكانية التي فرضتها هذه الدراسة، يدرك الطالب وجود جوانب إضافية ذات أهمية لم يتم تناولها بشكل كاف، والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز النتائج. على الرغم من وجود العديد من الاتجاهات البحثية المحتملة لدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية في الجزائر، إلا أن الباحث ملتزم بالإطار النظري والمنهجي المحدد لهذه الدراسة ، وفي هذا السياق يقترح الطالب ما يلي:

- ان الوصول لدينار قوي ومستقر في الأجل الطويل يتطلب معالجة مواطن الهشاشة والضعف في الاقتصاد الجزائري لاسيما اعتماده المفرط على صادرات المحروقات والتبعية القوية والخطيرة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للإنفاق العام . لذلك يجب تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز وتقوية الأساسيات الاقتصادية كمكافحة التضخم، وتحسين الإنتاجية، وزيادة القدرة على التصدير خارج النفط

* إن عدم خطية العلاقة لا تكمن في الشكل الرياضي للنموذج، والذي قد يبدو خطيا بالنسبة للمتغيرات والمعلمات، بل تتجلى في آلية التأثير، بعبارة أخرى تكمن عدم الخطية في الطبيعة التفاعلية لتأثير المتغيرات المستقلة، حيث لا يمكن فصل التأثيرات الإيجابية والسلبية عن بعضها البعض.

بما ينعكس على تنويع الاقتصاد وتحسين تنافسيته، وبالتالي الرفع من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية وبأقل تكلفة ممكنة على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي.

- إن ضرورة الاهتمام بسياسة سعر الصرف لتحقيق التوازنات الخارجية والداخلية للاقتصاد الجزائري أمر لا جدال فيه. فمن خلال تحديد سعر صرف حقيقي توازني، يمكن القضاء على ظاهرة سعر الصرف الموازي التي تؤثر سلبا على تنافسية الصادرات و ارتفاع معدلات التضخم وعليه فإن اتباع سياسة سعر صرف رشيدة بالاقتران مع سياسات نقدية ومالية ملائمة يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

- إن تنفيذ سياسات اقتصادية محفزة للاستثمار وتوجيه الدعم الحكومي نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كالقطاع الزراعي يُعدّ أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، فمن خلال توفير الحوافز للمستثمرين في مجال الزراعة يمكن زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي وتقليل الفجوة الغذائية ويعتبر هذا النهج ضروريا لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات.

- في ظل تراجع إيرادات الصادرات من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أصبح من الضروري حشد واستقطاب الأموال المتداولة خارج المنظومة المصرفية وتوجيهها لتمويل الاقتصاد الوطني.

- إن الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين يستدعي إطارا قانونيا تنظيميا ومن أهم الأدوات التي يمكن الاستعانة بها في هذا الصدد القوانين الرادعة التي تستهدف الممارسات الاحتكارية والمضاربات غير المشروعة، فارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ وغير مبرر نتيجة لأفعال بعض المتعاملين الاقتصاديين يمثل خرقا واضحا لمبادئ الاقتصاد الحر والمنافسة العادلة.

- حماية الفئات الهشة من خلال تقديم برامج دعم اجتماعي للفئات ذات الدخل المنخفض، وربط الأجور بمعدلات التضخم، ودعم السلع الأساسية.

- الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لرفع مستوى مهارات القوى العاملة.
- نشر الوعي الاقتصادي بين المواطنين لتعزيز ثقافة الادخار والاستهلاك الرشيد.

3- نقائص الدراسة والبحوث المستقبلية

على الرغم من أن هذه الدراسة قدمت مساهمة نظرية تحليلية مدعمة بأسس نظرية ودراسات سابقة فضلا عن إجراء دراسة قياسية على الواقع الجزائري ، إلا أنها تعاني من بعض النقائص والعيوب. أولها، وجود بعض الاختلافات الملاحظة بخصوص الاحصائيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة خاصة تلك الواردة في فترة التسعينيات، والواردة على مستوى نشريات البنك المركزي الجزائري والبنك الدولي. ثانيتها، رغم أن الدراسة تناولت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة، إلا أنها لم تشمل جميع المتغيرات ذات الصلة باقتصاد كالاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، كما أغفلت الدور المحوري للقطاع غير الرسمي في امتصاص الصدمات الاقتصادية وتعزيز القدرة الشرائية. وثالثهما، ركزت الدراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على القدرة الشرائية بشكل عام، إلا أنها لم تتعمق في التحليل لتأثير هذه التقلبات على مختلف الشرائح الاجتماعية.

من خلال معالجة إشكالية الدراسة صادف الطالب العديد من المواضيع والتي يمكن أن تعتبر كمنطلقات لباحثين وطلبة مهتمين ومختصين للإضافة في هذا المجال، وعلى هذا فالباحث أو الطالب هو وحده من يستطيع أن يكتشف أن هناك بعض الإشكاليات التي تصلح كمواضيع بحث مستقبلا ، فهنا وجب على الطالب أن يقدم هذه الإشكاليات ويطرحها إما في شكل عناوين أو في شكل تساؤلات عامة، لهذا يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تشكل إشكاليات بحث مستقبلا. وجملة القول أنه لا يمكن لدراسة واحدة أن تلم بكافة جوانب موضوع بهذه الأهمية، فان الطالب يقترح اجراء دراسات أخرى يمكن لها أن تعزز نتائج هذه الدراسة، ولعل أهمها ما يلي:

- قياس أثر تقلبات سعر الصرف على فئات دخلية مختلفة(للأسر ذات الدخل المرتفع والمتوسط والمنخفض)
- قياس اثر تقلبات سعر الصرف على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- مقارنة بين دول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة لمعرفة الآثار النسبية لتقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية .
- دراسة الفروق في التأثيرات بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- تقييم فعالية السياسات النقدية والمالية المتبعة لمواجهة آثار تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية.

تم بعون الله وحمده و الشكر لله رب العالمين

قائمة المراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية :

1- الكتب

- عبد الرزاق بن الزاوى، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2017.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية :دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد الرزاق بن الزاوى، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2017.
- محمد غياث شيخة، التمويل: المبادئ –السياسات – التوجهات الحديثة، دار رسلان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2022.
- مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، الطبعة الأولي، العراق، 2015.
- جوزيف دانيالز وديفيد فا وز، تعريب محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي،، دار المريخ، الرياض، 2010 .
- عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان،2011.
- زيد كامل أل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع، دار المريخ، الرياض، 2007.

- إ.سيمون، ب برنييه، أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1989.
- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي (المنافسة – يورو– دولار)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
- دريد كمال آل الشيب، المالية الدولية، الطبعة الأولي، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الأردن،2020
- سعود جايد العامري، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
- محمد الأحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية الجزء الأول، الطبعة الأولي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولي، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل، عمان، الأردن، 2014.
- شقيري نوري موسى، الأسواق المالية وآليات التداول، الطبعة الأولي، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان ،الأردن، 2017 .
- كامل بكري وايمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1995.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية عمان، 2010 .
- خليفي عيسي، قيمة النقود الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولي، دار النفائس، الأردن، 2011 .

- رضا عبد السلام، النقود والبنوك مع عرض تحليلي للرؤية الإسلامية، 2019.
- كمال شرف، هاشم أبو عراج، النقود والمصارف، دمشق، سوريا، 1994.
- فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السابعة، العبيكان للنشر، مصر، 2022
- علي كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- هايل عبد الحفيظ يوسف داوود، تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، الطبعة الأولي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان ،1999 .
- محمد الفاتح محمود المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان،2016 .
- احمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003
- شكيب بن بديرة الطبلبي، توسعة المرصاد: المفاهيم الاقتصادية المشتركة الجزء الأول، دار المتوسط الجديد، الطبعة الأولي، 2014.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2011 .
- نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984 .
- كامل بكري وايمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1995.
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .

- فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، السعودية، 1994 .
- محمد الماحي، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج – النماذج التطبيقية)،الطبعة الأولي، بستان المعرفة لنشر وتوزيع الكتاب، الإسكندرية، 2010 .
- على كعنان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2012.
- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2018.

2- الأطروحات :

- دريش زهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2019-2020 .
- سارة بوسيس، اثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة(2019-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند الحاج البويرة،2019-2020 .
- لعطوي جلول، العلاقة بين الواردات وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، دراسة قياسية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2022-2023.
- احمد زهير شامية، التضخم في الاقتصاديات المختلفة: دراسة قياسية للتضخم في الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1981-1982.

- صالح حداد، أثر التضخم المستورد على هيكل الواردات :دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2023-2024 .
- السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020-2021.
- حميد سهير، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021-2022.
- وليد فرجاني، دراسة تحليلية لتطور قيمة الدينار الجزائري داخليا وخارجيا خلال الفترة (1990-2021)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة يحي فارس ،المدية، 2022-2023.
- أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016-2017 .
- عبد اللطيف حمريط، محددات الطلب على العمالة في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2020-2021.

3- الرسائل

- عياش قويدر ،إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،1998-1999.
- درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004-2005.

4- المطبوعات

- سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017.

5- التقارير

- التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر .
- التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
- التقرير السنوي 2022، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

6- المجلات العلمية

- مهدي سهر الجبوري، حارث رحيم عطية، تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية وأسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، مجلة أهل البيت عليهم السلام العدد 28، العراق، 2021.

- أميرة عقل احمد، فردوس احمد كمال، نمذجة انتقال اثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار المستهلكين في اليابان، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 1، العدد03، الجزء02، السنة 2022 .

- الهام إبراهيم هبة، تحليل قياسي لأثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد1 ،العدد 2، مصر، 2017 .

- صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة 1990-2005، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 18، 2008.

- آية علي خميس التميمي، كمال كاضم جواد الشمري، اثر تقلبات أسعار الصرف للدينار العراقي على مؤشرات المالية للمستثمر الأجنبي في سوق المالي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 18، العدد 71، العراق،2022.

- عطا الله أبو سيف أبادير، رشا حسن فهمى السيد، تحرير سوق الصرف الأجنبي وانعكاساته على برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد 33، العدد 3، 2019.

- غاده على العمروسي، سعر الصرف بين التثبيت والتحرير، مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد 9، 2017.

- شريفي إبراهيم، بشونده رفيق، تأثير استعمال الشموع اليابانية على سلوك المضاربة في السوق الدولي للعملات الأجنبية دراسة حالة زوج الجنيه الإسترليني/الدولار الأمريكي (USD/GBP)، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2018 .

- رانيا الشيخ طه، التضخم وأسبابه، أثاره وسبل معالجته،، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 18، 2021 .

- محمد شكري الجميل العدوي، التضخم النقدي وأثره في الديون من منظور الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 67، 2018 .

- مصطفي بن أمينة، حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 2، 2023 .

- فايزة بولعجين، نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2021 .

- نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الاسمي على القوة الشرائية للعملة حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 2، 2021.

- صليحة بوصوردي، دراسة تحليلية لأثر سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على فعالية سياسة الأجور بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 2، 2021.

- بن صديق زوبيدة، علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023.

- ريان سواكر، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 3، 2023.

- حمزة قماح، فاتح لقوقي، دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2023 .

- بوالكور نورالدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990 – 2013)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 4، 2013.

- وليد صلاح مرسي رمضان، تغير قيمة النقود الورقية وأثره على الحقوق والالتزامات، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية المجلد 7، العدد 27، 2011.

- مش زين الدين، تحليل تغير قيمة النقود في منظور الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022 .

- محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018 ص 419 .

- إلهام إبراهيم هيبة، تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر (1994-2016)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد56، العدد 2، 2019.

- سلايمية طريفة، طبايبية سليمة، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023 .

- بن سنوسي مروان، ساهد عبد القادر، تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على التضخم في الجزائر للفترة(1971-2020)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022 .

- دحماني فاطمة، بوضياف سامية، تداعيات تذبذب التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، المجلد 18، العدد 28، 2022 .

- حنان قندوز، اسماعين بن قانة، أثر البطالة على التضخم من منظور منحنى فيليبس دراسة قياسية لعينة من الدول النامية خلال الفترة (1991-20218)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 8، العدد1، 2022.

- كتاف حمزة، كنيدة زليخة، قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الأجور الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2022)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد8، العدد1، 2022.

- كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد6، العدد1، 2015 .

- كافية عيدوني، أثر الدعم الاجتماعي على الميزانية العامة للدولة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1993-2018)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد4، العدد 2، 2021 .

- على مصبح صالح الحيطة، انخفاض القوة الشرائية للنقود و أثرها على التوازن العقدي، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 9، العدد 12، 2021.

- أحمد حقي إسماعيل، أحمد عباس عبد الله، تداعيات تغير سعر الصرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، 2023 .

- صابرين قاسم بيدة، محمد صالح الكبيسي، ثريا عبد الرحيم الخزرجي، دور السياسة النقدية في الحد من التضخم في العراق من خلال آلية التعقيم النقدي لما بعد 2003، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 27، العدد 126، 2021 .

- بوعشة مبارك ،سمية بلقاسمي، السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12، 2017 .

- مصطفي فيطس، السياسات المالية والضريبية للحد من اثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022.

- علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 78-79، 2017 .

- احمد سلامي، اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 4، العدد 1، 2015

- مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000 -2022)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة، المجلد 10، العدد 2، 2024.

- عزري حميد، خوني رابح، تطور مؤشرات قياس التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد2، 2020.

- الشريف ريحان، لمياء هوام، دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري: دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، 2014 .

- كمال بن دقفل، تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)،مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 1، 2020 .

- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2014.

- سمية بلقاسمي، أثر التغيرات في عرض النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد 1، 2014 .

- الطاهر جاليط، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 3، العدد2، 2016.

- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 4، العدد 7، 2014.

- جمال سويح، بن ثابت علال، دراسة اثر نمو الكتلة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر، خلال الفترة (1990-2016)، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد5، العدد2، 2016.

- يحياوي إيمان، زيزار سمية، أدوات السياسة النقدية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9، العدد2، 2023

- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 1، 2018 .

- سنوساوي صالح، وشان فؤاد، دراسة تحليلية قياسية لمحددات ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2018)، مجلة التنمية للاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد1، 2022.

- .بوشيخي احمد، سالمي رشيد، تأثير جائحة كورونا على النفقات العامة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2019-2021)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2022.

- لسبع مريم، ادبوب سارة، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)،مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد2، 2021 .

- نور الهدى بوحيتم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2020 .

- صالح تومي، سليمة لفضل، أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي، حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 16، العدد 22، 2020 .

- المومن عبد الكريم، اثر تقلبات سعر صرف الدينار على الاستقرار النقدي بالجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (1980-2020)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد02، 2021.

- مروان حايد، عبد القادر موزاوي، المصدر الحقيقي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري للفترة(1990-2022)، مقاربة نماذج (SVAR)المقيد على المدى الطويل للاختبار بين الصدمات الاسمية والحقيقية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 2، 2022 .

- موسي بوشنب، اثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)، مجلة اقتصاد المال والأعمال ،المجلد 7، العدد2، 2022.

- وافي ميلود، شكوري سيدي محمد، تأثير الانفتاح التجاري والتكامل المالي على سعر الصرف الحقيقي: دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2016)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد2، 2020.

- زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2020.

- .عنتر بوتيارة، تحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال الفترة(1994-2020)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد2، 2021 .

- أسماء فيحان العتيبي، نشوى مصطفي على محمد، أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي: الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2018 .

- رسلان خضور، منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 9، العدد 21، 2000.

- بوعتروس عبد الحق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية: حالة الجزائر، المجلد 7، العدد 12، 2000.

- شريف بودري، جدوي سياسة تخفيض الدينار الجزائري، لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 16 ،2017 .

- رحماني رانيا، مناد على أثر الحد الأدنى للأجور على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1991-2021)،مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2023 .

- فايزة بولعجين، نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2021 .

- بن صديق زوبيدة، علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام على تطور أمل الحياة في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 32، 2023.

- بلعزوز بن علي، ترقو محمد، علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في دول شمال إفريقيا، دراسة قياسية للفترة (1962-2009)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، 2014.

- حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

- حمزة قماح، فاتح لقوقي، دراسة التكامل المشترك بين سعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 7، العدد 1، 2023 .

- بوالكور نورالدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990 - 2013)، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 4، 2013.

- عزري حميد، خوني رابح، تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1990-2017)،مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد2، 2020 .

- محمد شكري الجميل العدوي، التضخم النقدي وأثره في الديون من منظور الفقه الإسلامي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 67، 2018 .

- بن عمرة عبد الرزاق، أزناق فاطمة، أهم مصادر التضخم المحلي في المدى القصير حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 5، العدد 1، 2020 .

- إيمان محمد عبد اللطيف مصطفي، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة مصر، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية للإدارة، مجلد40، عدد2، 2020.

- مش زين الدين، تحليل تغير قيمة النقود في منظور الشريعة الإسلامية ،مجلة الشريعة الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022 .

- محمد صالح الكبيسي، تحسين محمود مثنى، قياس العلاقة بين التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 107، 2018 .

- إلهام إبراهيم هيبة، تأثير الإنفاق الحكومي على معدل التضخم في مصر (1994-2016)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد56، العدد 2، 2019.

- دحماني فاطمة، بوضياف سامية، تداعيات تذبذب التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة(1990-2021)، المجلد 18، العدد 28، 2022 .

- سلايمية طريفة، طبايبية سليمة، اليات اصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023 .

- بن سنوسي مروان، ساهد عبد القادر، تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي على التضخم في الجزائر للفترة(1971-2020)، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 2، 2022 .

- فايزة بولعجين، نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2021 .

- سلايمية طريفة، طبايبية سليمة، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023 .

- سعدودي زينب، المستوى المعيشي للأسرة وعلاقته باستعمال وسائل تنظيم النسل، مجلة الاسرة والمجتمع، المجلد 4، العدد 1، 2016 .

- أحمد حقي إسماعيل، أحمد عباس عبد الله، تداعيات تغير سعر الصرف الدينار العراقي في تقلب قوته الشرائية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، 2023 .

- صابرين قاسم بيدة، محمد صالح الكبيسي، ثريا عبد الرحيم الخزرجي، دور السياسة النقدية في الحد من التضخم في العراق من خلال آلية التعقيم النقدي لما بعد 2003، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 27، العدد 126، 2021 .

- بوعشة مبارك ،سمية بلقاسمي، السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1 العدد 12، 2017 .

- مصطفي فيطس، السياسات المالية والضريبية للحد من اثر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، 2022.

- علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 78-79، 2017 .

- محمد عادل قصري، كمال كرمة، القدرة الشرائية في الجزائر-أسباب التراجع وإجراءات المعالجة - دراسة تحليلية، مجلة دراسة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2023 .

- سلايمية طريفة، طبايبية سليمة، آليات إصلاح سياسة الدعم للحد من تدهور القدرة الشرائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 2، 2023 .

- رباحي إبراهيم، جاب الله مصطفي، مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 7، العدد 2، 2022 .

- أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في إطار نموذج (ARDL)، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 1، 2023 .

- محمود عبد التواب عرفة،قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلى على قطاع الزراعة المصري باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة زمنيا (ARDL)، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، المجلد 1، العدد 4، 2022 ..

- بلهوشات محمد الأمين، فوزي محيريق، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1980-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 1، 2020 .

- بوشة محمد، عرقوب نبيلة، رشيد ساطور، بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبارات المقاطع الهيكلية المتعددة، للفترة 1980-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،المجلد 23، العدد 2، 2020 .

- بن حامد كمال، زاهوي خيضر، أثر الصدمات والتغيرات الهيكلية على التغير المناخي، دراسة حالة دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 7، العدد1، 2023

– محمد دحماني، دنيا كرزابي، منال عطوشي، هل يؤثر سعر النفط على معدل التضخم في الجزائر نظرة جديدة على أساس اختبار NARDL و MAKI للتكامل المشترك، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 24، العدد 2، 2022 .

7– الملتقيات والندوات العلمية

– سلمان ماهر محسن، التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال سلاسل مار كوف للفترة 2008– 2014، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية.

ثانيا : قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

1- Les ouvrages:

-Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2017-2018, Survey of Economic and Social Development in the Arab Region, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, 2019.

-Marouf, Hoshiar, Analysis of the International Economy, Jarir Publishing and Distribution, Amman, 2013

-Al-Ghalibi, Abdul-Hussain Jalil Abdul-Hussein, Exchange Rate and Its Management in Light of Economic Shocks, Safaa for Publishing and Distribution, Amman. 2011.

-Lahcene abdallah bachioua, fondamentals of statistics concepts and applications,first edition, 2011 .

– Shin Y, Yu B, Greenwood M, Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework, Springer New York, 2014.

2- les articles:

– NGO, Minh Ngoc; NGUYEN, LocDuc. The Role of Economics, Politics and Institutions on Budget Deficit in ASEAN Countries.The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 2020.

– Narayan, P. K. Reformulating Critical Values for the Bounds F-Statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji. Victoria, Department of Economics, Australia: Monash University. Discussion Papers N°,02, 2004

– McNown, R., Sam, C. Y., & Goh, S. K. Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration. AppliedEconomics ,2017

– Perron P, the Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis, Econometrica, vol 06,N° 57 , 1989.

– Lumsdaine R, Papell DH, Multiple Trend Breaks and the Unit-Root Hypothesis, the Review of Economics and Statistics, vol 02,N° 79, 1997.

– Lee J, Stazicich M, Minimum Lagrange Multiplier Unit Root Test with Two Structural Breaks, the Review of Economics and Statistics, vol 04,N° 85, 2003.

– Bahmani-Oskooee, M. &Chomsisengphet, S. Stability of M2 money demand function in industrial countries. Applied Economic.2002

– Brown, R., Durbin, J. & Evans, M. ,Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time. Journal of the Royal Statistical Society: Series B, vol 02,N° 37.1975

– Narayan, P. K. ,Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji. vol 02,N° 04, Monash University.2004

– Ghosh,A. ,"How do openness and exchange-rate regimes affect inflation?", International Review of Economics and Finance, ,N° 34 ,2014

– Phuc,N.T., N. D. Tho, J. T. Su and T. Singh , Shifts in Exchange Rate Regimes and Inflation Prsistence in Vietnam, 1992-2010, Journal of Southeast Asian Economies, ISEAS YusofIshak Institute, Vol.31, No.2, Country Focus on Integrating Mayanmar into the Global Economy.2014

– Pham,T.A.T., T. T. Nguyen, M. A. Nasir, T. L. D. Huynh, Exchange rate pass-through: A comparative analysis of inflation targeting & non-targeting ASEAN-5 countries, The Quarterly Review of Economics and Finance.2020

– Ha,J. , M. M. Stocker, H. Yilmazkuday, Inflation and Exchange rate pass -through", Journal of International Money and Finance, Department of Economics, Florida International University, Miami, FL33199, USA .2020.

– Zivot E, Andrews DW, Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis, Journal of Business & Economic Statistics, vol 03,N° 10, 1992, pp 251-270.

– Pesaran M H, Shin Y, Smith R J, Bounds testing approaches to analysis of level relationships, Journal of Applied Econometrics, vol 03,N° 16, 2001, p 289-326.

– Fares, Hala and Ibrahim, Alaa, Wage-Price Causality in The Egyptian Economy (1990-2005). ECES. Working Paper ,N° 136. July.2008

– Toda , H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. Journal of Econometrics, Vol 66(issue 2).

– Hicham Ayad , Mostéfa Belmokaddem .(2017) .Financial development, trade openness and economic growth in MENA countries: TYDL panel causality approach .Theoretical and Applied Economics. 24(1)،

– D. Dickey, W. Fuller, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, Jul 1981, USA

– P. Phillips, P. Perron, Testing for a Unit Root in Time Series Regression, Biometrika, Vol 75, Issue 2, Jun 1988,UK,

3- Les Rapports

– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009.

– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2010.

– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2011.

– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2012.

– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2016.

– Banque d'Algérie, Evolution économiques et monétaires en Algérie, Rapport 2022

4- Les cites d'internet:

– https://faculty.uobasrah.edu.iq/uploads/teaching/1632511193.pdf

– https://www.alaraby.co.uk

– https://www.aljazeera.net/enc

– https://mawdoo3.com

– https://www.almrsal.com/post/1163082

– https://rouwwad.com

– https://www.alaraby.co.uk

– https://alseyassah.com

– https://www.almrsal.com/post/1163082

– https://www.marocmedias.com

– https://data.albankaldawli.org/

– https://www.ons.dz :

– https://www.bank-of-algeria.dz/ar

- https://www.mf.gov.dz/index.php/ar
- https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/
- https://data.imf.org/regular.aspx?key=63140098
- https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b&sid=1409151240976

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم 1: متغيرات الدراسة في صيغتها الأصلية خلال الفترة (1990-2022)

	SR	M2	DEP	TC	INFIM
1990	64.43563	343.3240	136.500	8.957508	1.2900
1991	97.25253	414.7450	212.100	18.47287	1.4500
1992	87.46698	544.4560	420.131	21.83608	1.3300
1993	80.62491	584.1830	476.627	23.34541	1.2900
1994	99.96296	675.9280	566.329	35.05850	2.3400
1995	77.02516	739.8950	759.617	47.66273	2.3200
1996	64.90205	848.2500	724.609	54.74893	1.2900
1997	67.52093	1003.136	845.196	57.70735	1.0000
1998	83.34460	1199.476	875.739	58.73896	1.0100
1999	85.47004	1366.769	961.682	66.57388	0.5700
2000	85.18114	1559.914	1178.122	75.25979	0.6000
2001	108.9698	2403.069	1321.020	77.21502	0.7100
2002	107.4459	2836.874	1550.646	79.68190	0.6200
2003	103.0469	3299.460	1690.175	77.39498	0.6000
2004	123.8999	3644.293	1891.769	72.06065	0.7200
2005	122.2104	4070.443	2052.037	73.27631	0.8100
2006	119.4494	4870.072	2453.014	72.64662	0.7800
2007	138.2529	5994.608	3108.569	69.29240	0.9900
2008	131.8470	6955.968	4191.051	64.58280	2.0800
2009	124.6933	7292.695	4246.334	72.64742	0.8400
2010	150.0000	8280.740	4466.940	74.38598	0.8300
2011	143.5074	9929.188	5853.569	72.93788	1.1400
2012	158.1473	11015.13	7058.173	77.53597	0.8900
2013	153.1630	11941.51	6024.131	79.36840	0.6800
2014	148.8220	13663.91	6995.769	80.57902	0.6400
2015	142.0268	13704.51	7656.331	100.6914	0.4300
2016	133.4867	13816.31	7297.494	109.4431	0.4400
2017	126.4185	14974.23	7282.630	110.9730	0.6100
2018	121.2415	16636.71	7732.100	116.5938	0.6730
2019	118.9205	16510.68	7741.300	119.3536	0.5453
2020	129.0179	17740.01	6902.900	126.7768	0.4168
2021	120.3233	20078.81	7436.100	135.0641	0.7122
2022	110.1201	22955.35	9660.000	141.9950	1.5775

الملحق رقم 2: متغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية خلال الفترة (1990-2022)

	LSR	LM2	LDEP	LTC	LINFIM
1990	4.165667	5.838675	4.916325	2.192492	0.254642
1991	4.577311	6.027664	5.357058	2.916303	0.371564
1992	4.471261	6.299787	6.040567	3.083563	0.285179
1993	4.389808	6.370214	6.166734	3.150400	0.254642
1994	4.604800	6.516087	6.339175	3.557018	0.850151
1995	4.344132	6.606508	6.632814	3.864150	0.841567
1996	4.172879	6.743175	6.585632	4.002758	0.254642
1997	4.212438	6.910886	6.739569	4.055385	0.000000
1998	4.422984	7.089640	6.775068	4.073103	0.009950
1999	4.448166	7.220205	6.868684	4.198312	-0.562119
2000	4.444780	7.352386	7.071677	4.320946	-0.510826
2001	4.691071	7.784502	7.186159	4.346594	-0.342490
2002	4.676987	7.950458	7.346427	4.378042	-0.478036
2003	4.635184	8.101514	7.432587	4.348922	-0.510826
2004	4.819474	8.200918	7.545268	4.277508	-0.328504
2005	4.805744	8.311507	7.626588	4.294237	-0.210721
2006	4.782892	8.490864	7.805073	4.285607	-0.248461
2007	4.929085	8.698616	8.041918	4.238335	-0.010050
2008	4.881642	8.847355	8.340707	4.167948	0.732368
2009	4.825857	8.894628	8.353811	4.285618	-0.174353
2010	5.010635	9.021688	8.404459	4.309268	-0.186330
2011	4.966387	9.203234	8.674807	4.289608	0.131028
2012	5.063527	9.307025	8.861942	4.350742	-0.116534
2013	5.031503	9.387776	8.703529	4.374100	-0.385662
2014	5.002751	9.522513	8.853061	4.389238	-0.446287
2015	4.956016	9.525480	8.943288	4.612061	-0.843970
2016	4.894002	9.533605	8.895286	4.695404	-0.820981
2017	4.839598	9.614086	8.893247	4.709287	-0.494296
2018	4.797785	9.719367	8.953136	4.758696	-0.396010
2019	4.778455	9.711763	8.954325	4.782090	-0.606419
2020	4.859951	9.783578	8.839697	4.842428	-0.875149
2021	4.790182	9.907420	8.914102	4.905749	-0.339397
2022	4.701571	10.04131	9.175749	4.955792	0.455841

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات
- قاعدة بيانات البنك الدولـــي
- وزارة الماليـــــــــــــة

الملحق رقم 3 : المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة في صيغتها الأصلية

Date: 05/20/24 Time: 13:14
Sample: 1990 2022

	SR	M2	DEP	TC	INFIM
Mean	112.9757	7330.141	3689.961	74.93509	0.976509
Median	119.4494	4870.072	2453.014	73.27631	0.810000
Maximum	158.1473	22955.35	9660.000	141.9950	2.340000
Minimum	64.43563	343.3240	136.5000	8.957508	0.416800
Std. Dev.	26.91583	6770.755	3023.789	32.74468	0.510065
Skewness	-0.230868	0.673123	0.370857	0.059828	1.377742
Kurtosis	2.034650	2.192184	1.572318	2.762169	4.225931
Jarque-Bera	1.574513	3.389297	3.559071	0.097462	12.50645
Probability	0.455092	0.183664	0.168716	0.952437	0.001924
Sum	3728.197	241894.7	121768.7	2472.858	32.22480
Sum Sq. Dev.	23182.78	1.47E+09	2.93E+08	34310.85	8.325328
Observations	33	33	33	33	33

الملحق رقم 4 : المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة في صيغتها اللوغاريتمية

Date: 05/20/24 Time: 13:17
Sample: 1990 2022

	LSR	LM2	LDEP	LTC	LINFIM
Mean	4.696804	8.258619	7.704196	4.182173	-0.134723
Median	4.782892	8.490864	7.805073	4.294237	-0.210721
Maximum	5.063527	10.04131	9.175749	4.955792	0.850151
Minimum	4.165667	5.838675	4.916325	2.192492	-0.875149
Std. Dev.	0.257212	1.319469	1.179519	0.603535	0.463279
Skewness	-0.598157	-0.358109	-0.565887	-1.540090	0.509927
Kurtosis	2.335620	1.731570	2.305440	5.403213	2.560612
Jarque-Bera	2.574780	2.917587	2.424575	20.98654	1.695600
Probability	0.275990	0.232517	0.297516	0.000028	0.428356
Sum	154.9945	272.5344	254.2385	138.0117	-4.445846
Sum Sq. Dev.	2.117059	55.71191	44.52045	11.65615	6.868078
Observations	33	33	33	33	33

الملحق رقم 5: دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوي

LSR

Date: 05/05/24 Time: 17:00
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.873	0.873	27.507	0.000
2	0.766	0.018	49.390	0.000
3	0.696	0.099	68.052	0.000
4	0.616	-0.062	83.168	0.000
5	0.536	-0.032	95.028	0.000
6	0.470	-0.002	104.46	0.000
7	0.392	-0.083	111.29	0.000
8	0.312	-0.056	115.80	0.000
9	0.228	-0.093	118.31	0.000
10	0.148	-0.053	119.41	0.000
11	0.067	-0.081	119.65	0.000
12	-0.011	-0.059	119.66	0.000
13	-0.075	-0.024	119.98	0.000
14	-0.139	-0.062	121.17	0.000
15	-0.205	-0.066	123.86	0.000
16	-0.264	-0.060	128.61	0.000

LDEP

Date: 04/28/24 Time: 10:33
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.797	0.797	22.902	0.000
2	0.740	0.290	43.332	0.000
3	0.718	0.203	63.158	0.000
4	0.567	-0.274	75.958	0.000
5	0.509	-0.017	86.630	0.000
6	0.449	-0.009	95.268	0.000
7	0.332	-0.090	100.18	0.000
8	0.169	-0.396	101.50	0.000
9	0.070	-0.138	101.73	0.000
10	-0.008	0.090	101.74	0.000
11	-0.153	-0.101	102.96	0.000
12	-0.213	-0.093	105.45	0.000
13	-0.244	0.098	108.89	0.000
14	-0.351	0.016	116.38	0.000
15	-0.390	-0.031	126.13	0.000
16	-0.382	0.025	136.03	0.000

LTC

Date: 04/28/24 Time: 11:00
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.912	0.912	30.029	0.000
2	0.826	-0.033	55.475	0.000
3	0.747	-0.007	76.981	0.000
4	0.664	-0.068	94.565	0.000
5	0.578	-0.069	108.35	0.000
6	0.490	-0.068	118.61	0.000
7	0.401	-0.063	125.76	0.000
8	0.311	-0.070	130.24	0.000
9	0.222	-0.065	132.61	0.000
10	0.134	-0.064	133.52	0.000
11	0.047	-0.077	133.64	0.000
12	-0.026	0.012	133.67	0.000
13	-0.091	-0.028	134.15	0.000
14	-0.151	-0.034	135.53	0.000
15	-0.210	-0.070	138.36	0.000
16	-0.265	-0.054	143.13	0.000

LM2

Date: 04/28/24 Time: 10:36
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.763	0.763	20.999	0.000
2	0.619	0.089	35.279	0.000
3	0.488	-0.025	44.436	0.000
4	0.333	-0.129	48.861	0.000
5	0.222	-0.024	50.893	0.000
6	0.148	0.022	51.833	0.000
7	0.086	-0.006	52.164	0.000
8	0.034	-0.033	52.216	0.000
9	-0.008	-0.033	52.220	0.000
10	-0.034	-0.002	52.277	0.000
11	-0.038	0.030	52.352	0.000
12	-0.034	0.017	52.415	0.000
13	-0.021	0.014	52.440	0.000
14	-0.006	0.005	52.442	0.000
15	0.002	-0.006	52.443	0.000
16	0.004	-0.014	52.443	0.000

LINFIM

Date: 04/28/24 Time: 10:38
Sample: 1990 2022
Included observations: 33

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.658	0.658	15.647	0.000
2	0.383	-0.088	21.125	0.000
3	0.368	0.269	26.330	0.000
4	0.216	-0.240	28.192	0.000
5	-0.032	-0.186	28.235	0.000
6	-0.170	-0.150	29.469	0.000
7	-0.284	-0.192	33.045	0.000
8	-0.369	-0.045	39.343	0.000
9	-0.315	0.108	44.128	0.000
10	-0.103	0.362	44.659	0.000
11	-0.059	-0.072	44.843	0.000
12	-0.048	0.022	44.969	0.000
13	0.170	0.112	46.638	0.000
14	0.309	-0.038	52.432	0.000
15	0.188	-0.238	54.702	0.000
16	0.218	0.159	57.939	0.000

الملحق رقم 6: دوال الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

LSR

Date: 05/05/24 Time: 17:03
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.264	0.264	2.4464	0.118
2	-0.018	-0.094	2.4582	0.293
3	0.253	0.307	4.8562	0.183
4	0.061	-0.124	5.0024	0.287
5	-0.088	-0.023	5.3157	0.379
6	-0.071	-0.134	5.5254	0.478
7	0.031	0.105	5.5662	0.591
8	0.012	-0.013	5.5724	0.695
9	-0.123	-0.078	6.2882	0.711
10	-0.009	0.029	6.2925	0.790
11	0.018	-0.041	6.3091	0.852
12	-0.094	-0.029	6.7915	0.871
13	-0.079	-0.055	7.1490	0.894
14	0.044	0.080	7.2644	0.924
15	0.102	0.089	7.9350	0.926
16	0.168	0.201	9.8439	0.875

LDEP

Date: 04/28/24 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.171	-0.171	1.0285	0.311
2	-0.235	-0.272	3.0299	0.220
3	0.386	0.321	8.6325	0.035
4	-0.151	-0.115	9.5156	0.049
5	-0.256	-0.165	12.165	0.033
6	0.030	-0.243	12.203	0.058
7	0.183	0.227	13.665	0.057
8	-0.065	0.090	13.856	0.086
9	-0.074	-0.009	14.114	0.118
10	0.218	-0.014	16.470	0.087
11	-0.096	-0.087	16.944	0.110
12	-0.138	0.005	17.979	0.116
13	0.234	0.203	21.120	0.071
14	-0.093	-0.050	21.644	0.086
15	-0.197	-0.197	24.120	0.063
16	0.171	-0.046	26.112	0.052

LTC

Date: 04/28/24 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.239	0.239	1.9972	0.158
2	0.068	0.012	2.1637	0.339
3	0.135	0.123	2.8425	0.417
4	0.194	0.145	4.3111	0.366
5	0.150	0.076	5.2135	0.390
6	0.141	0.083	6.0401	0.419
7	0.078	-0.002	6.3076	0.504
8	-0.254	-0.352	9.2345	0.323
9	0.156	0.277	10.380	0.321
10	0.206	0.089	12.481	0.254
11	-0.017	-0.100	12.495	0.328
12	-0.159	-0.125	13.877	0.309
13	-0.101	-0.094	14.465	0.342
14	-0.187	-0.217	16.585	0.279
15	-0.125	-0.009	17.587	0.285
16	-0.043	-0.112	17.710	0.341

LM2

Date: 04/28/24 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.284	0.284	2.8367	0.092
2	0.098	0.018	3.1824	0.204
3	0.388	0.387	8.8213	0.032
4	0.260	0.068	11.447	0.022
5	0.138	0.066	12.217	0.032
6	0.060	-0.147	12.370	0.054
7	-0.056	-0.200	12.508	0.085
8	-0.003	-0.058	12.508	0.130
9	-0.019	-0.030	12.526	0.185
10	-0.084	0.042	12.877	0.231
11	-0.104	-0.012	13.440	0.266
12	-0.190	-0.141	15.411	0.220
13	-0.205	-0.150	17.826	0.164
14	-0.101	-0.015	18.439	0.187
15	-0.059	0.124	18.659	0.230
16	-0.147	0.044	20.134	0.214

LINFIM

Date: 04/28/24 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.007	-0.007	0.0017	0.967
2	-0.339	-0.340	4.1810	0.124
3	0.189	0.207	5.5159	0.138
4	0.076	-0.058	5.7389	0.220
5	-0.165	-0.038	6.8372	0.233
6	0.063	0.054	7.0049	0.320
7	-0.018	-0.121	7.0196	0.427
8	-0.285	-0.234	10.699	0.219
9	-0.216	-0.319	12.900	0.167
10	0.234	0.116	15.599	0.112
11	0.001	-0.106	15.599	0.157
12	-0.281	-0.143	19.908	0.069
13	0.130	0.054	20.880	0.075
14	0.279	0.159	25.573	0.029
15	-0.154	-0.073	27.091	0.028
16	0.109	0.129	27.894	0.033

الملحق رقم 7: اختبار ADF لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		LSR	LM2	LDEP	LTC	LINFIM
At Level						
With Constant	t-Statistic	-1.3907	-2.7785	-3.7438	-5.9791	-2.2622
	Prob.	*0.5729*	*0.0726*	*0.0080*	*0.0000*	*0.1898*
		n0	*	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5065	-0.5097	-3.2412	-2.1205	-2.1853
	Prob.	*0.8039*	*0.9777*	*0.0946*	*0.5111*	*0.4812*
		n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1970	2.8235	3.8764	2.4346	-2.1966
	Prob.	*0.7362*	*0.9982*	*0.9999*	*0.9953*	*0.0290*
		n0	n0	n0	n0	**
At First Difference		d(LSR)	d(LM2)	d(LDEP)	d(LTC)	d(LINFIM)
With Constant	t-Statistic	-2.3364	-4.2604	-4.3370	-6.5172	-5.0484
	Prob.	*0.1680*	*0.0022*	*0.0018*	*0.0000*	*0.0003*
		n0	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6531	-4.9628	-5.8114	-6.2771	-5.0245
	Prob.	*0.0004*	*0.0019*	*0.0002*	*0.0001*	*0.0017*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3855	-1.9927	-2.0413	-5.9710	-5.1606
	Prob.	*0.0189*	*0.0458*	*0.0414*	*0.0000*	*0.0000*
		**	**	**	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق رقم 8: اختبار PP لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		LSR	LM2	LDEP	LTC	LINFIM
At Level						
With Constant	t-Statistic	-2.3448	-2.7406	-3.6778	-5.6452	-2.3459
	Prob.	*0.1649*	*0.0784*	*0.0094*	*0.0001*	*0.1646*
		n0	*	***	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3529	-0.5371	-3.1526	-5.9884	-2.3609
	Prob.	*0.3955*	*0.9762*	*0.1119*	*0.0001*	*0.3916*
		n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7166	5.0908	2.9680	1.6210	-2.2760
	Prob.	*0.8649*	*1.0000*	*0.9988*	*0.9717*	*0.0242*
		n0	n0	n0	n0	**
At First Difference		d(LSR)	d(LM2)	d(LDEP)	d(LTC)	d(LINFIM)
With Constant	t-Statistic	-7.6359	-4.2372	-4.2764	-6.2580	-4.9157
	Prob.	*0.0000*	*0.0023*	*0.0021*	*0.0000*	*0.0004*
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.5624	-4.9217	-4.5874	-6.2771	-4.9480
	Prob.	*0.0000*	*0.0021*	*0.0048*	*0.0001*	*0.0020*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.7612	-1.7019	-3.0862	-5.9710	-5.0258
	Prob.	*0.0000*	*0.0837*	*0.0031*	*0.0000*	*0.0000*
		***	*	***	***	***

الملحق رقم 9: اختبار Zandrews لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

```
. zandrews lsr, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  lsr

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.lsr included = 2

Minimum t-statistic -2.696 at 2010  (obs 21)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews dlsr, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  dlsr

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.dlsr included = 2

Minimum t-statistic -6.896 at 1998  (obs 9)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews linfim, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  linfim

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.linfim included = 0

Minimum t-statistic -2.940 at 1996  (obs 7)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews lTC, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  lTC

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.lTC included = 2

Minimum t-statistic -5.779 at 2015  (obs 26)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews lM2, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  lM2

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.lM2 included = 0

Minimum t-statistic -4.088 at 2001  (obs 12)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews dlM2, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  dlM2

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.dlM2 included = 0

Minimum t-statistic -5.518 at 2001  (obs 12)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews dlTC, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  dlTC

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.dlTC included = 2

Minimum t-statistic -3.711 at 2003  (obs 14)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews dlinfim, maxlag(2)break (both)

Zivot-Andrews unit root test for  dlinfim

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.dlinfim included = 1

Minimum t-statistic -5.926 at 2000  (obs 11)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews ldep,maxlag(2) break(both)

Zivot-Andrews unit root test for  ldep

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.ldep included = 0

Minimum t-statistic -5.500 at 2011  (obs 22)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

```
. zandrews dldep,maxlag(2) break(both)

Zivot-Andrews unit root test for  dldep

Allowing for break in both intercept and trend

Lag selection via TTest: lags of D.dldep included = 2

Minimum t-statistic -3.429 at 2013  (obs 24)

Critical values: 1%: -5.57 5%: -5.08 10%: -4.82
```

الملحق رقم 10: اختبار Lee Strazicich LM لمتغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : LSR has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-2.884190
Break point		2003 2010
Selected lag		2
Test critical values	1% level	-6.978000
	5% level	-6.288000
	10% level	-5.998000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : DLSR has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-10.25340
Break point		1996 2009
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.004000
	5% level	-6.185000
	10% level	-5.828000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : LM2 has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-4.621311
Break point		2000 2013
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-6.691000
	5% level	-6.152000
	10% level	-5.798000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : DLM2 has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-6.323439
Break point		1999 2009
Selected lag		4
Test critical values	1% level	-6.932000
	5% level	-6.175000
	10% level	-5.825000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : LDEP has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-5.603475
Break point		1995 2011
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.004000
	5% level	-6.185000
	10% level	-5.828000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : DLDEP has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-7.651089
Break point		1995 2010
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.004000
	5% level	-6.185000
	10% level	-5.828000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : LTC has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-4.215356
Break point		1995 2007
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-6.932000
	5% level	-6.175000
	10% level	-5.825000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : DLTC has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-7.087699
Break point		1994 2004
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.196000
	5% level	-6.312000
	10% level	-5.893000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : LINFIM has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-4.692190
Break point		1998 2011
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.004000
	5% level	-6.185000
	10% level	-5.828000

Lee Strazicich LM unit root test
Model: Break (C)
Null hyphothesis : DLINFIM has a unit root with break

Minimum test statistic (tau)		-8.370279
Break point		1998 2006
Selected lag		1
Test critical values	1% level	-7.196000
	5% level	-6.312000
	10% level	-5.893000

الملحق رقم 11: نتائج تقدير منهجية ARDL الأولية

Dependent Variable: LSR
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:12
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LTC LINFIM
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LSR(-1)	0.714777	0.111431	6.414530	0.0000
LSR(-2)	-0.245508	0.107970	-2.273858	0.0371
LM2	0.699377	0.187836	3.723327	0.0018
LM2(-1)	-0.818507	0.174188	-4.698993	0.0002
LDEP	0.237478	0.149317	1.590432	0.1313
LDEP(-1)	0.256329	0.136399	1.879260	0.0785
LDEP(-2)	-0.182306	0.102062	-1.786239	0.0930
LTC	-0.306332	0.188599	-1.624251	0.1239
LTC(-1)	-0.141406	0.284470	-0.497084	0.6259
LTC(-2)	0.285932	0.099671	2.868762	0.0111
LINFIM	-0.130547	0.032157	-4.059688	0.0009
D_1994	0.389860	0.112578	3.463030	0.0032
D_2004	0.211758	0.059519	3.557813	0.0026
D_2010	0.212516	0.056407	3.767564	0.0017
C	1.611316	0.519001	3.104650	0.0068

R-squared	0.977204	Mean dependent var	4.717792
Adjusted R-squared	0.957257	S.D. dependent var	0.245426
S.E. of regression	0.050740	Akaike info criterion	-2.817848
Sum squared resid	0.041193	Schwarz criterion	-2.123983
Log likelihood	58.67664	Hannan-Quinn criter.	-2.591665
F-statistic	48.99063	Durbin-Watson stat	2.335462
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق رقم 12: الاختبارات التشخيصية لمنهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.764845	Prob. F(2,14)	0.4839
Obs*R-squared	3.053530	Prob. Chi-Square(2)	0.2172

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.605546	Prob. F(1,28)	0.4430
Obs*R-squared	0.635065	Prob. Chi-Square(1)	0.4255

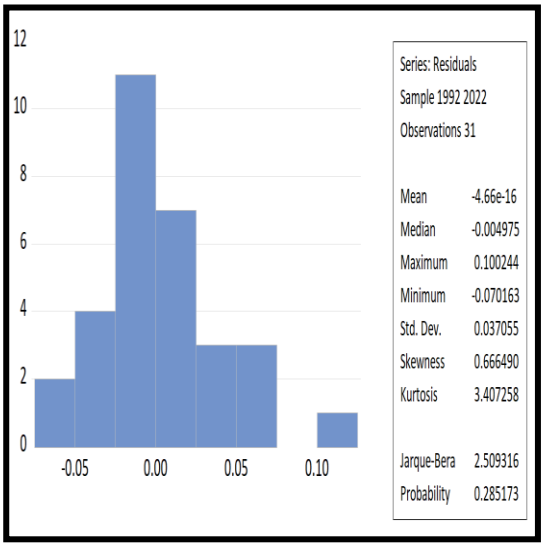

Date: 05/20/24 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1992 2022
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.173	-0.173	1.0176	0.313
		2	-0.152	-0.188	1.8365	0.399
		3	0.103	0.042	2.2210	0.528
		4	-0.244	-0.261	4.4811	0.345
		5	-0.126	-0.224	5.1059	0.403
		6	-0.122	-0.347	5.7139	0.456
		7	0.178	0.012	7.0621	0.422
		8	-0.033	-0.190	7.1103	0.525
		9	0.224	0.191	9.4536	0.396
		10	0.046	-0.079	9.5548	0.480
		11	-0.202	-0.114	11.652	0.390
		12	0.143	0.020	12.746	0.388
		13	-0.140	-0.011	13.855	0.384
		14	-0.044	0.023	13.971	0.452
		15	0.073	0.074	14.313	0.502
		16	-0.115	-0.197	15.222	0.508

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LSR LSR(-1) LSR(-2) LM2 LM2(-1) LDEP LDEP(-1) LDEP(-2) LTC LTC(-1) LTC(-2) LINFIM D_1994 D_2004 D_2010 C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.374367	15	0.7134
F-statistic	0.140151	(1, 15)	0.7134
Likelihood ratio	0.288300	1	0.5913

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000381	1	0.000381
Restricted SSR	0.041193	16	0.002575
Unrestricted SSR	0.040812	15	0.002721

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	58.67664
Unrestricted LogL	58.82079

الملحق رقم 13: نتائج اختبار الحدود لمنهجية ARDL

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 31

Test Statistic	Value
F-statistic	6.853843
t-statistic	-4.389137

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	2.752	3.994	3.354	4.774	4.768	6.670
35	2.696	3.898	3.276	4.630	4.590	6.368
Asymptotic	2.450	3.520	2.860	4.010	3.740	5.060
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم 14: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لمنهجية ARDL

Cointegrating Specification

Deterministics: Unrest. constant (Case 3)

CE = LSR(-1) - (-0.224464*LM2(-1) + 0.586927*LDEP(-1) - 0.304874*LTC(-1) - 0.245975*LINFIM)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.224464	0.200592	-1.119004	0.2730
LDEP(-1)	0.586927	0.223906	2.621310	0.0142
LTC(-1)	-0.304874	0.140279	-2.173345	0.0387
LINFIM	-0.245975	0.080537	-3.054199	0.0050

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Cointegrating Series

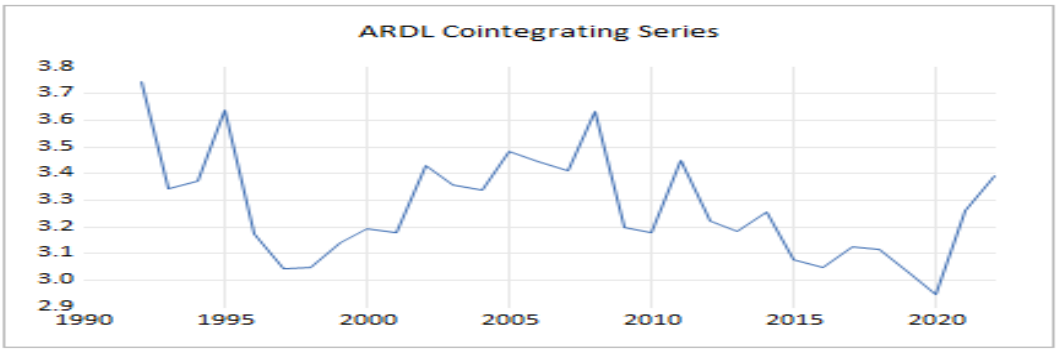

الملحق رقم 15: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمنهجية ARDL

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LSR)
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:40
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LTC LINFIM
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSR(-1)*	-0.530731	0.120919	-4.389137	0.0005
LM2(-1)	-0.119130	0.099040	-1.202848	0.2465
LDEP(-1)	0.311500	0.112461	2.769857	0.0137
LTC(-1)	-0.161806	0.086878	-1.862458	0.0810
LINFIM**	-0.130547	0.032157	-4.059688	0.0009
D(LSR(-1))	0.245508	0.107970	2.273858	0.0371
D(LM2)	0.699377	0.187836	3.723327	0.0018
D(LDEP)	0.237478	0.149317	1.590432	0.1313
D(LDEP(-1))	0.182306	0.102062	1.786239	0.0930
D(LTC)	-0.306332	0.188599	-1.624251	0.1239
D(LTC(-1))	-0.285932	0.099671	-2.868762	0.0111
D_1994	0.389860	0.112578	3.463030	0.0032
D_2004	0.211758	0.059519	3.557813	0.0026
D_2010	0.212516	0.056407	3.767564	0.0017
C	1.611316	0.519001	3.104650	0.0068

R-squared	0.899356	Mean dependent var	0.004008
Adjusted R-squared	0.811292	S.D. dependent var	0.116804
S.E. of regression	0.050740	Akaike info criterion	-2.817848
Sum squared resid	0.041193	Schwarz criterion	-2.123983
Log likelihood	58.67664	Hannan-Quinn criter.	-2.591665
F-statistic	10.21255	Durbin-Watson stat	2.335462
Prob(F-statistic)	0.000018		

Error Correction

Dependent Variable: D(LSR)
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:12
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LTC LINFIM
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,2,2,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.530731	0.081090	-6.544961	0.0000
D(LSR(-1))	0.245508	0.084383	2.909443	0.0087
D(LM2)	0.699377	0.128764	5.431469	0.0000
D(LDEP)	0.237478	0.100797	2.355990	0.0288
D(LDEP(-1))	0.182306	0.060444	3.016097	0.0068
D(LTC)	-0.306332	0.153240	-1.999031	0.0594
D(LTC(-1))	-0.285932	0.081362	-3.514300	0.0022
D_1994	0.389860	0.075579	5.158303	0.0000
D_2004	0.211758	0.049640	4.265913	0.0004
D_2010	0.212516	0.047761	4.449566	0.0002
C	1.611316	0.258454	6.234430	0.0000

R-squared	0.899356	Mean dependent var	0.004008
Adjusted R-squared	0.849034	S.D. dependent var	0.116804
S.E. of regression	0.045384	Akaike info criterion	-3.075913
Sum squared resid	0.041193	Schwarz criterion	-2.567078
Log likelihood	58.67664	Hannan-Quinn criter.	-2.910045
F-statistic	17.87197	Durbin-Watson stat	2.335462
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 16: نتائج تقدير منهجية NARDL الأولية

Dependent Variable: D(LSR)
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:26
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LINFIM
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): LTC
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2005 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LSR(-1)	-0.936781	0.173273	-5.406374	0.0001
LM2(-1)	0.021957	0.105708	0.207715	0.8382
LDEP(-1)	0.699830	0.158912	4.403883	0.0005
LINFIM	-0.112271	0.035370	-3.174146	0.0063
@CUMDP(LTC(-1))	-0.684979	0.165331	-4.143067	0.0009
@CUMDN(LTC(-1))	1.864509	0.714336	2.610128	0.0197
D(LSR(-1))	0.308397	0.111151	2.774587	0.0142
D(LM2)	0.814929	0.188904	4.313982	0.0006
D(LDEP)	0.296528	0.155373	1.908490	0.0757
@DCUMDP(LTC)	-0.315998	0.203164	-1.555387	0.1407
@DCUMDN(LTC)	-0.736385	0.921632	-0.799002	0.4368
D_1994	0.256019	0.101862	2.513405	0.0239
D_2004	0.156444	0.072766	2.149967	0.0483
D_2005	0.184731	0.064521	2.863102	0.0118
D_2010	0.210309	0.055079	3.818329	0.0017
C	0.350920	0.534268	0.656823	0.5212

R-squared	0.906971	Mean dependent var	0.004008
Adjusted R-squared	0.813941	S.D. dependent var	0.116804
S.E. of regression	0.050383	Akaike info criterion	-2.832009
Sum squared resid	0.038077	Schwarz criterion	-2.091887
Log likelihood	59.89614	Hannan-Quinn criter.	-2.590748
F-statistic	9.749295	Durbin-Watson stat	2.097146
Prob(F-statistic)	0.000035		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model

الملحق رقم 17: الاختبارات التشخيصية لمنهجية NARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.254786	Prob. F(2,13)	0.7789
Obs*R-squared	1.169301	Prob. Chi-Square(2)	0.5573

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.055502	Prob. F(1,28)	0.8155
Obs*R-squared	0.059348	Prob. Chi-Square(1)	0.8075

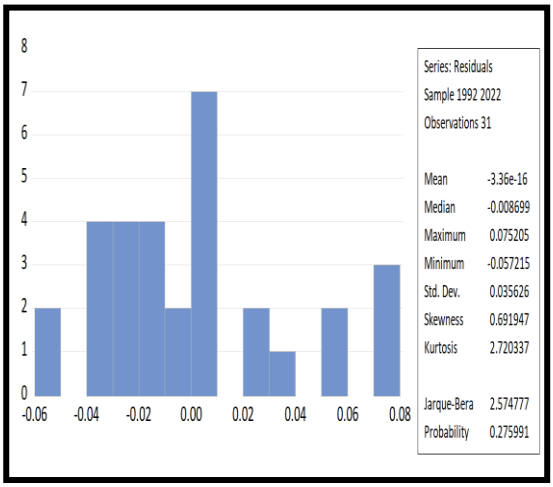

Date: 05/20/24 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Q-statistic probabilities adjusted for 15 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.059	-0.059	0.1201	0.729
		2	-0.092	-0.096	0.4208	0.810
		3	0.114	0.104	0.8965	0.826
		4	-0.095	-0.093	1.2351	0.872
		5	0.006	0.017	1.2364	0.941
		6	-0.080	-0.112	1.4979	0.960
		7	0.032	0.049	1.5427	0.981
		8	0.009	-0.020	1.5463	0.992
		9	-0.145	-0.119	2.5260	0.980
		10	-0.162	-0.214	3.8090	0.956
		11	0.043	0.008	3.9022	0.973
		12	-0.017	-0.039	3.9184	0.985
		13	-0.184	-0.180	5.8473	0.952
		14	0.194	0.134	8.1056	0.884
		15	-0.034	-0.080	8.1798	0.916
		16	-0.131	-0.115	9.3507	0.898

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(LSR) LSR(-1) LM2(-1) LDEP(-1) LINFIM @CUMDP(LTC(-1),"1991") @CUMDN(LTC(-1),"1991") D(LSR(-1)) D(LM2) D(LDEP) D(@CUMDP(LTC,"1991")) D(@CUMDN(LTC,"1991")) D_1994 D_2004 D_2005 D_2010 C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.307214	14	0.2122
F-statistic	1.708808	(1, 14)	0.2122
Likelihood ratio	3.570091	1	0.0588

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.004142	1	0.004142
Restricted SSR	0.038077	15	0.002538
Unrestricted SSR	0.033935	14	0.002424

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	59.89614
Unrestricted LogL	61.68119

الملحق رقم 18: نتائج اختبار الحدود لمنهجية NARDL

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 5
Trend type: Unrest. constant (Case 3)
Sample size: 31

Test Statistic	Value
F-statistic	7.361558
t-statistic	-5.406374

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
			F-Statistic			
30	2.578	3.858	3.125	4.608	4.537	6.370
35	2.508	3.763	3.037	4.443	4.257	6.040
Asymptotic	2.260	3.350	2.620	3.790	3.410	4.680
			t-Statistic			
Asymptotic	-2.570	-3.860	-2.860	-4.190	-3.430	-4.790

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم 19: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل لمنهجية NARDL

Cointegrating Specification

Deterministics: Unrest. constant (Case 3)

CE = LSR(-1) - (0.023439*LM2(-1) + 0.747058*LDEP(-1) - 0.119847*LINFIM - 0.731205*@CUMDP(LTC(-1),"1991") + 1.990336*@CUMDN(LTC(-1),"1991"))

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.023439	0.111127	0.210920	0.8346
LDEP(-1)	0.747058	0.139986	5.336671	0.0000
LINFIM	-0.119847	0.045180	-2.652640	0.0134
@CUMDP(LTC(-1))	-0.731205	0.099302	-7.363456	0.0000
@CUMDN(LTC(-1))	1.990336	0.626133	3.178776	0.0038

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

Cointegrating Series

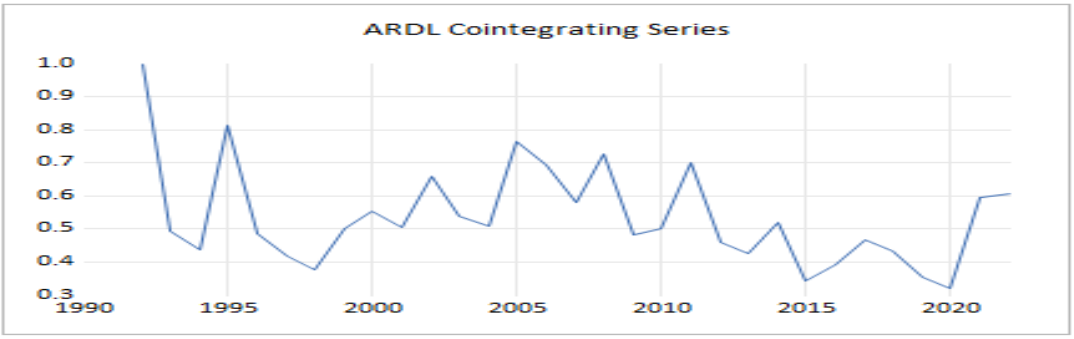

الملحق رقم 20: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمنهجية NARDL

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LSR)
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:31
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LINFIM
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): LTC
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2005 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LSR(-1)*	-0.936781	0.173273	-5.406374	0.0001
LM2(-1)	0.021957	0.105708	0.207715	0.8382
LDEP(-1)	0.699830	0.158912	4.403883	0.0005
LINFIM**	-0.112271	0.035370	-3.174146	0.0063
@CUMDP(LTC(-1))	-0.684979	0.165331	-4.143067	0.0009
@CUMDN(LTC(-1))	1.864509	0.714336	2.610128	0.0197
D(LSR(-1))	0.308397	0.111151	2.774587	0.0142
D(LM2)	0.814929	0.188904	4.313982	0.0006
D(LDEP)	0.296528	0.155373	1.908490	0.0757
@DCUMDP(LTC)	-0.315998	0.203164	-1.555387	0.1407
@DCUMDN(LTC)	-0.736385	0.921632	-0.799002	0.4368
D_1994	0.256019	0.101862	2.513405	0.0239
D_2004	0.156444	0.072766	2.149967	0.0483
D_2005	0.184731	0.064521	2.863102	0.0118
D_2010	0.210309	0.055079	3.818329	0.0017
C	0.350920	0.534268	0.656823	0.5212

R-squared	0.906971	Mean dependent var	0.004008
Adjusted R-squared	0.813941	S.D. dependent var	0.116804
S.E. of regression	0.050383	Akaike info criterion	-2.832009
Sum squared resid	0.038077	Schwarz criterion	-2.091887
Log likelihood	59.89614	Hannan-Quinn criter.	-2.590748
F-statistic	9.749295	Durbin-Watson stat	2.097146
Prob(F-statistic)	0.000035		

Error Correction

Dependent Variable: D(LSR)
Method: ARDL
Date: 05/20/24 Time: 11:31
Sample: 1992 2022
Included observations: 31
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): LM2 LDEP LINFIM
Automatic-lag dual non-linear regressors (2 max. lags): LTC
Static regressors: D_1994 D_2004 D_2005 D_2010
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(2,1,1,0,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.936781	0.122070	-7.674142	0.0000
D(LSR(-1))	0.308397	0.084982	3.628952	0.0017
D(LM2)	0.814929	0.123296	6.609512	0.0000
D(LDEP)	0.296528	0.102877	2.882347	0.0092
@DCUMDP(LTC)	-0.315998	0.147189	-2.146889	0.0442
@DCUMDN(LTC)	-0.736385	0.612052	-1.203142	0.2430
D_1994	0.256019	0.068426	3.741532	0.0013
D_2004	0.156444	0.057420	2.724580	0.0131
D_2005	0.184731	0.054765	3.373181	0.0030
D_2010	0.210309	0.045533	4.618808	0.0002
C	0.350920	0.055227	6.354155	0.0000

R-squared	0.906971	Mean dependent var	0.004008
Adjusted R-squared	0.860456	S.D. dependent var	0.116804
S.E. of regression	0.043633	Akaike info criterion	-3.154590
Sum squared resid	0.038077	Schwarz criterion	-2.645756
Log likelihood	59.89614	Hannan-Quinn criter.	-2.988722
F-statistic	19.49859	Durbin-Watson stat	2.097146
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم 21: نتائج اختبار عدم التماثل في الأجلين القصير والطويل:

Coefficient symmetry tests
Null hypothesis: Coefficient is symmetric
Degrees of freedom (simple tests): F(1,15), Chi-square(1)
Degrees of freedom (joint tests): F(2,15), Chi-square(2)
Equation:

Variable	Statistic	Value	Probability
	Long-run		
LTC	F-statistic	8.842011	0.0095
	Chi-square	8.842011	0.0029
	Short-run		
LTC	F-statistic	0.172528	0.6838
	Chi-square	0.172528	0.6779
	Joint (Long-Run and Short-Run)		
LTC	F-statistic	6.044583	0.0119
	Chi-square	12.08917	0.0024

الملحق رقم 22: معايير تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LSR LM2 LDEP LTC LINFIM
Exogenous variables: C
Date: 05/20/24 Time: 11:49
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4.472790	NA	1.29e-06	0.631519	0.865052	0.706229
1	142.9772	235.9199	3.79e-10	-7.531811	-6.130614*	-7.083556
2	168.7421	32.63556	4.19e-10	-7.582805	-5.013944	-6.761004
3	210.6952	39.15627*	2.09e-10*	-8.713015*	-4.976489	-7.517668*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 23:نتائج اختبار السببية في الأجل الطويل.

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/20/24 Time: 12:09
Sample: 1990 2022
Included observations: 31

Dependent variable: LSR

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LM2	0.109511	1	0.7407
LDEP	0.158307	1	0.6907
LTC	9.626119	1	0.0019
LINFIM	5.184204	1	0.0228
All	13.66094	4	0.0085

Dependent variable: LTC

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LSR	1.620366	1	0.2030
LM2	0.428917	1	0.5125
LDEP	0.050137	1	0.8228
LINFIM	2.065642	1	0.1507
All	5.506691	4	0.2391